إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (2002-2015)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:		**اسم الطالب: مجدي زهدي خميس أبو عمشة**
Date:	2016-06-12	**التاريخ:** 07 رمضان، 1437 هـ
Signature:		**التوقيع:**

البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

جامعة الأقصى

أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا

سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (2002-2015)

The Policies Of Gulf Cooperation Council towards Palestinian – Israeli Conflict (2002-2015)

إعداد الباحث

مجدي زهدي خميس أبو عمشة

إشراف الدكتور

أحمد جواد الوادية

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ - 2016م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مجدي زهدي خميس أبو عمشة**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي 2002 –2015"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 26 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/02 م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	**مشرفاً ورئيساً**
أ. د. أسامة محمد أبو نحل	**مناقشاً خارجياً**
د. خالد رجب شعبان	**مناقشاً خارجياً**

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

أ. د. محمد إبراهيم المدهون

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربّ زدني علما

إهداء

❖ **إلى روح والدي الحبيب** الطاهرة رحمه الله من علمني وأحسن تربيتي وكان لي رمزاً للعطاء ونبراساً في الحياة...

❖ **إلى أمي الحبيبة** أطال الله في عمرها ورزقني برها.. التي كان دعاؤها سر نجاحي.. أدامها الله تاجاً على رؤوسنا.

❖ إلى التي لم تبخل علينا بجهدها وعطائها في توفير سبل الراحة .. شريكة حياتي وآمالي **زوجتي الغالية** أدامها الله لنا وحفظها من كل سوء.

❖ **إلى أبنائي (محمد و زهدي)** قرة العين أكرمهم الله وأسعد أيامهم ونفع الله بهم وجعلهم من أهل العلم والجهاد والصلاح.

❖ **إلى بناتي العشرة** وردات عمري أسعدهن الله وأعطاهن ما يتمنين.

❖ **إلى أخي الكبير الحبيب على قلبي م. ماهر** الذي ذهب لجوار ربه مع بداية كتابتي الرسالة.

❖ **إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم**.. اصحاب القلوب الطاهرة والصابرة.

❖ الى كل اقاربي وعائلتي، العائلة المجاهدة والتي تشرفت بحمل اسمها. حفظهم الله ورعاهم...

❖ **الى قيادتي العظيمة** وعلى رأسها تاج رؤوسنا الأخ الكبير الحبيب **القائد إسماعيل هنية.**

❖ **إلى أصدقائي الأعزاء** الذين عرفتهم ورافقتهم في جميع محطات حياتي.. إلى كل من دعا لي في سره وجهره وقدم لي نصيحة .

❖ **إلى الصرح العلمي الشامخ** أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا التي انتمي لها رئيساً وهيئة تدريسية... إلى أساتذتي وزملاء دراستي.

❖ **إلى كل فلسطين وطناً وشعباً**.. شهداء وأسرى وجرحى.. **إلى كل المجاهدين والمرابطين** على ثرى فلسطين الذين يواصلون الليل بالنهار من أجل التحرير...

شكر وتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله تعالى على رعايته ومنّته أن أعانني ويسّر لي اسباب إتمام هذه الدراسة.. وانطلاقا من قول رسولنا الحبيب صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ضمن البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى التي أتاحت لنا فرصة إكمال الدراسات العليا في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

كما أخص بالشكر والعرفان دكتورنا الحبيب **الدكتور/ أحمد جواد الوادية**، الذي خصص جل جهده ووقته في تقديم التوجيه والإرشاد.. ولم يتأخر لحظة في تقديم نصائحه القيمة.

كما واتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى لجنة المناقشة..

1- د. أحمد جواد الوادية مشرفاً ورئيساً

2- أ. د. أسامة أبو نحل مناقشاً خارجياً

3- د. خالد شعبان مناقشاً خارجياً

على تفضلهما بقبول نقاش رسالتي، وإثرائها بآرائهم القيمة، وتوجيهاتهم الرائعة التي كان لها الاثر الكبير في إخراج الرسالة بهذه الصورة المشرفة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة نظمية خليل اللوقة على ما بذلته من جهد في تدقيق رسالتي لغوياً، وكذلك الأخ أ. أكرم السطري على ترجمته ومساعدته لي في بحثي.

كما ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم وساعد في إنجاز رسالتي وبخاصة الأخ أ. أحمد توفيق سالم والأخ أ. محمد يوسف بحر، فللجميع مني كل الحب والتقدير والاحترام فهم يستحقون كل الخير.

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	
أولاً: المقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: أهداف الدراسة	3
رابعاً: اهمية الدراسة	4
خامساً: حدود الدراسة	4
سادساً: منهجية الدراسة	5
سابعاً: مصطلحات الدراسة	5
ثامناً: الدراسات السابقة	6
تاسعاً: الفجوة البحثية	11
الفصل الثاني: مجلس التعاون الخليجي – النشأة والمؤثرات، الهيكلية والأهداف ومكانته في النظام الدولي	
المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي – النشأة والمؤثرات	14
أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي .	14
ثانياً: المؤثرات الداخلية و الخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي.	17
المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي هيكليته وأهدافه ومكانته في النظام الدولي.	24
أولاً: هيكلية مجلس التعاون الخليجي.	24
ثانياً: أهداف مجلس التعاون الخليجي.	28
ثالثا: مكانة مجلس التعاون الخليجي في النظام الدولي.	30
الفصل الثالث: محددات السياسية الخارجية لمجلس التعاون الخليجي	
المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي	35
أولاً: المحددات السياسية	35

الموضـوع	الصفحة
ثانياً: المحددات الديموغرافية	36
ثالثا: المحددات الاقتصادية	39
المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي	41
أولاً : المحددات الاقليمية	41
ثانياً: المحددات الدولية	47
الفصل الرابع: تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من النظام السياسي الفلسطيني والقرارات الأممية الخاصة بالصراع.	
المبحث الأول: تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	53
أولا: مرحلة ما بين النشأة وحتى عام 1990.	53
ثانياً: مرحلة ما بين عام 1990 (ما بعد الاجتياح العراقي للكويت 1990 – ومؤتمر مدريد للسلام 1991) وحتى عام 2001.	56
ثالثاً: دور مجلس التعاون الخليجي من المبادرة العربية للسلام لعام 2002.	59
المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.	64
أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية.	64
ثانياً: السلطة الفلسطينية.	65
ثالثا: سياسات ومواقف المجلس من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية	66
المبحث الثالث: القرارات الاممية الخاصة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ودور ومواقف مجلس التعاون الخليجي منها	71
أولاً: القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي	71
ثانيا: دور ومواقف مجلس التعاون الخليجي من القرارات الأممية الخاصة بالصراع	22
الفصل الخامس: سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من المتغيرات الداخلية الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية.	
المبحث الأول: سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من الانتخابات الفلسطينية عام 2006 والحصار الإسرائيلي و الدولي على غزة.	76
أولاً: الانتخابات الفلسطينية عام 2006.	76
ثانياً: الحصار الإسرائيلي والدولي على غزة.	80
ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانتخابات والحصار.	83
المبحث الثاني: سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من الانقسام الفلسطيني ومساعي المصالحة .	86
أولاً: الانقسام الفلسطيني.	86

الموضـوع	الصفحة
ثانياً: مساعي المصالحة الفلسطينية.	87
ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانقسام والمصالحة.	89
المبحث الثالث: سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والحروب على غزة.	93
أولاً: الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني خلال الفترة من2000 – 2008.	93
ثانياً: الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني خلال الفترة من 2009– 2015.	94
ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الإسرائيلية والحروب على غزة.	96
الفصل السادس: سياسات مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من قضايا الحل النهائي.	
المبحث الأول: قضية القدس في استراتيجية مجلس التعاون الخليجي.	103
أولاً: القدس قبل اتفاق أوسلو .	103
ثانياً: : القدس بعد اتفاق أوسلو 1993.	104
ثالثا: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية القدس.	105
المبحث الثاني: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين والمياه.	108
أولاً: قضية اللاجئون.	108
ثانياً: قضية المياه.	109
ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين والمياه.	109
المبحث الثالث: موقف مجلس التعاون الخليجي من قضية الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها.	112
أولاً: قضية الاستيطان.	112
ثانياً: قضية الدولة الفلسطينية وحدودها.	113
ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها.	114
المبحث الرابع: مستقبل سياسات مجلس التعاون الخليجي نحو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.	119
الخاتمة	123
أولاً: النتائج	125
ثانياً: التوصيات	127
المراجع	129

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في الفترة ما بين 2002 وحتى 2015، وما صاحبها من تطورات فلسطينية وإقليمية ودولية.

تناولت الدراسة لبيان فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي وخلفياته والدواعي والمؤثرات الداخلية والخارجية لنشأته وأهدافه وهيكلياته، كذلك الوقوف على جهود المجلس تجاه الصراع وتسليط الضوء على توجهات السياسات الخارجية للمجلس، إضافة إلى التعرف على مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا الوضع الداخلي الفلسطيني، والاعتداءات الإسرائيلية، ومواقفه من قضايا الحل النهائي، وأخيراً استشراف مستقبل سياسات مجلس التعاون الخليجي نحو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على مجموعة من المناهج العلمية المتخصصة بحقل العلاقات الدولية كالمنهج التاريخي، ومناهج تحليل السياسة الخارجية، ومنهج تحليل النظم، وختاماً المنهج الاستشرافي.

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها أن مجلس التعاون الخليجي قام بتأييد جميع المبادرات الدولية وكافة القرارات الصادرة بحق القضية الفلسطينية، ودعم كافة المؤتمرات ومشاريع التسوية الدولية والأممية لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبالرغم من ذلك لا تعتبر دائرة الفعل للمجلس تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على القدر المأمول من ابناء الشعب الفلسطيني وتطلعاته بتحقيق فوري وسريع لمتطلباتهم في الحرية والاستقلال ومواجهة الفعل الإسرائيلي، كما توصلت الدراسة إلى أن دول المجلس لم تتفق على سياسة موحدة تجاه إسرائيل، فمنها من أطلق مؤشرات معينة تجاه التعاطي مع إسرائيل، ومنها دول من غير الممكن أن يفعل ذلك في الوقت الحاضر.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، والتي من أهمها أن مجلس التعاون الخليجي قادر أن يحقق حل سياسي مرحلي متفق عليه من الطرف الفلسطيني الرسمي والفصائلي من خلال استثناء بعض بنود المبادرة العربية المتمثلة في قضيتي الاعتراف والتطبيع مع اسرائيل، وأيضاً يعتبر المجلس مؤهّل أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق مصالحة فلسطينية على أسس سياسية مستفيدة من تجربة اتفاق مكة، ويتوجب على الطرف الفلسطيني الرسمي وفصائل المقاومة الفلسطينية استثمار مكانة مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته على الساحة الدولية من أجل الحفاظ على دعمه المتواصل للقضية الفلسطينية.

Abstract

This study tackles the Gulf Cooperation Council GCC's policy towards the Israeli-Palestinian conflict in the period between 2002 until 2015, with accompanied Palestinian, regional and international developments associated to that.

The study aims to demonstrate the idea of establishing the Gulf Cooperation Council, its background, reasoning and its internal and external influences, objectives and structures and to understand the GCC's stand on the conflict, highlight foreign policy orientations of the Council and identify the GCC's positions towards the Palestinian internal situation, issues of Israeli attacks, positions of the final-status issues and finally explore the GCC future policy towards the Israeli-Palestinian conflict.

In its analysis to the study relied on, for analysis, a set of specialized scientific approaches in the field of international relations such as: the historical approach, foreign policy analysis, systems analysis, and the forward-looking method.

The study concludes a set of findings highlighting that the Gulf Cooperation Council has supported all international initiatives and decisions on the Palestinian cause, supported all international conferences and UN draft settlement for a comprehensive, just and lasting solution to the Israeli-Palestinian conflict. However, the actions of the Council towards the Palestinian-Israeli conflict are not tantamount to achiving the aspirations of the Palestinian people of immediate and fast fulfillment of their demands of freedom, independence and confrontation of the Israeli acts. The study finds that the GCC member states have not agreed on a common policy toward Israel, whereas some of them released some certain indicators to deal with Israel, while it is unlikely that some others do the same at present.

The study provides a set of recommendations; most important of which is that the GCC is able to achieve a reconcilable political solution among the Palestinian officials with factional parties by excluding some items on the Arabic Initiative like issues of recognition and normalization with Israel. The GCC is also qualified to play a key role in the Palestinian reconciliation on political basis, benefiting from the experience of the Mecca Agreement .The official Palestinian party and the Palestinian factions must invest the GCC's status and international relations in order to maintain continued support for the Palestinian cause.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: حدود الدراسة

سادساً: منهجية الدراسة

سابعاً: مصطلحات الدراسة

ثامناً: الدراسات السابقة

تاسعاً: الفجوة البحثية

عاشراً: تقسيم الدراسة

مقدمة

يمثل مجلس التعاون الخليجي مجموعة دول متجانسة سياسياً، وترتبط بموقع جغرافي وحدود مشتركة، وذات تجارب تاريخية متشابهة، ومنطقة الخليج العربي تمتاز بأهمية استراتيجية كبيرة من خلال موقعها وثرواتها وخاصة النفط، الأمر الذي وضعها أمام تحديات كثيرة، من هنا برزت أهمية وجود منظومة جماعية موحدة تواجه هذه التحديات والأخطار وتحافظ على المصالح المشتركة لدول المجلس، وهي المملكة السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والتي اتفقت على إنشاء مجلس موحد يهدف لتحقيق التعاون والتنسيق والتنمية وتكامل الجهود في كافة المجالات ويطلق عليه مجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من التشابه في طبيعة النظام السياسي لمجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه من الصعب الاعتماد على سياسة واحدة أو موقف موحد تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد كان لمجلس التعاون الخليجي مواقف تاريخية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عموماً والفلسطيني – الإسرائيلي بشكل خاص، فكانت دول الخليج من أوائل الدول التي احتضنت منظمة التحرير، وتحدث زعماء الخليج وملوكهم وأمراؤهم في كثير من المحافل عن ضرورة توفر الحل الشامل والدائم الذي يردّ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ندرك أن الصراع مع اسرائيل دوائره ممتدة متعددة وواسعة إسلامياً وعربياً وفلسطينياً، وقد تولّد هذا الصراع بعد الاحتلال الإسرائيلي للعديد من الأراضي العربية والإسلامية، والتي كان أبرزها احتلال فلسطين، فلا يمكن لنا اغفال طبيعة وأصول الصراع، لكننا وخلال دراستنا أردنا تسليط الضوء بشكل أكبر على الصراع فيما يتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية فهي بؤرة الصراع والقضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتناقش سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي منذ عام 2002، وتطور مواقفه والاتفاقيات والمبادرات التي تخص الصراع، كما أنها تناقش جهود المجلس في دعم القضية الفلسطينية، وسياساته من الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وجهوده على المستوى الداخلي الفلسطيني، وفي نفس الوقت تناقش الدراسة مدى إمكانية توافق سياسات مجلس التعاون الخليجي كمنظومة على موقف موحد للتعامل مع القضية المركزية للأمة الإسلامية وهي القضية الفلسطينية، من خلال توحيد سياساتها للتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

مشكلة الدراسة

بالرغم من أن مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه شكل تطوراً نوعياً في مجال العمل العربي المشترك، وتعزيزاً للتعاون بين دوله، وتوحيداً للسياسات الخارجية تجاه القضايا المختلفة، فان مشكلة الدراسة تتمحور حول حالة عدم التوافق بين سياسات دول مجلس التعاون الخليجي بموقف موحد تجاه التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

واستناداً إلى هذه الاشكالية تحاول الدراسة الاجابة على **تساؤلاً رئيساً** هو:

- **ما هي سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟**

ويتفرع هذا التساؤل إلى تساؤلات فرعية هي:

1. ما التطور التاريخي مجلس التعاون الخليجي؟
2. ما محددات السياسات الخارجية لمجلس التعاون تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
3. كيف تطورت سياسات مجلس التعاون الخليجي وما هي مواقفه من النظام السياسي الفلسطيني والقرارات الأممية الخاصة بالصراع ؟
4. ما موقف مجلس التعاون الخليجي من المتغيرات الداخلية الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية، وجهوده في الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني؟
5. كيف تعامل مجلس التعاون الخليجي مع عملية التسوية وقضايا الحل النهائي .
6. ما هي الرؤية الاستشرافية لمجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

أهداف الدراسة

1. بيان نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه وهيكلياته ومرتكزاته.
2. معرفة الدور المؤثر للأطراف الدولية والإقليمية على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية.
3. الوقوف على جهود مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
4. تسليط الضوء على محددات السياسات الخارجية للمجلس وكيفية تعاملها مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.
5. التعرف على موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا الوضع الداخلي الفلسطيني ومن قضايا الحل النهائي.
6. الرؤية الاستشرافية لمجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ؟

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة الى قسمين :

الأهمية النظرية

- إثراء المكتبة العربية والمحلية في موضوع مواقف مجلس التعاون الخليجي كمنظومة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بمادة علمية أكاديمية.
- تمكن الدراسة المختصين والدارسين في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية من الاستفادة العلمية وبشكل نظري على أسس علمية ومنهجية سليمة.
- جاءت هذه الدراسة في ظل ندرة الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع موقف دول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي تبحث في الفترة (2002-2015).

الأهمية العملية

- الدراسة عالجت موضوع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وسياساته تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حيث ان هذا الموضوع يعتبر حيويا لما تحتله القضية الفلسطينية من أهمية وتفاعلات لدى دول المجلس على المستوى الشعبي والرسمي باعتبار القضية الفلسطينية قضية الأمة المركزية.
- من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة قراءة علمية واضحة لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي يستفاد منها في مواقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة لفهم محددات السياسات لدول المجلس تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

حدود الدراسة

- **الحد الزماني** : الدراسة تبدأ منذ 2002 وهي مرحلة إطلاق المبادرة العربية وحتى عام 2015 (بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية 2014)
- **الحد الموضوعي** : تناولت الدراسة موضوع دراسة مواقف وسياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- **الحد المكاني** : دول مجلس التعاون الخليجي، فلسطين.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على أربعة مناهج على النحو التالي:

1. **المنهج التاريخي:** بالاعتماد على هذا المنهج سيتم تتبع تطور مسيرة تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي، إضافة للمواقف التاريخية له تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
2. **منهج تحليل السياسة الخارجية:** يعتبر هذا المنهج من المناهج الهامة في مجال الدراسات الدولية لأنه يساعدنا على تحليل الأبعاد السياسية المكونة للعمل السياسي ورصدها وتصنيف تلك الأبعاد بشكل منهجي.
3. **منهج تحليل النظم:** يساعدنا هذا المنهج في تحليل النظام من خلال تحليل مجموعة العناصر أو الإجراءات التي ترتبط فيما بينها وظيفيا لدراسة الحياة السياسية للمنظومة على اعتبار أن التفاعلات السياسية تشكل نظام السلوك في هذه المنظومة.
4. **المنهج الاستشرافي:** هذا المنهج يمكننا من خلاله التعرف وفق أسس علمية وواقعية على استقراء الماضي وخصوصياته وفهم الحاضر والواقع الذي نعيش من أجل التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه المستقبل وكذلك يساعدنا هذا المنهج في معرفة السيناريوهات المستقبلية للتعامل مع موضوع البحث أو الدراسة.

مصطلحات الدراسة

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: يقصد به الصراع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 وتهجير السكان الفلسطينيين من أرضهم واحتلالها وحتى يومنا هذا. (اشتيوي، 2014/04/10)

حل الدولتين: هو حل مقترح للصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين الانتدابية تعيشان جنبًا إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، وهو ما تم إقراره في قرار مجلس الأمن"242" بعد حرب عام 1967، وسيطرة إسرائيل على باقي أراضي فلسطين التاريخية. (اشتيوي، 2014/04/10)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ويقصد به مجلس التعاون الخليجي الذي تم تأسيسه في 25 مايو 1981، كمنظمة اقليمية عربية ويضم كل من المملكة العربية السعودية – ودولة الكويت – ودولة الامارات العربية المتحدة – ودولة قطر – ومملكة البحرين – وسلطنة عمان ويهدف لتحقيق التعاون والتنسيق والتنمية وتكامل الجهود في كافة المجالات. (الأمانة العامة، 1981)

المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي: المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول. (الأمانة العامة، 1981)

المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى. (الأمانة العامة، 1981)

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الفلسطينية

1. دراسة (نجم، 2012)

عنوان الدراسة: موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي 1981– 2012 م من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المواقف السياسية لمجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية، وتوضيح جهود مجلس التعاون الخليجي في دعم الشعب الفلسطيني، وإبراز سياسات المجلس من الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، في حين توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها: تأييد مجلس التعاون الخليجي لكافة المبادرات التي هدفت لإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، والسعي لإبقاء دعم مجلس التعاون الخليجي للقضية الفلسطينية لما له من نفوذ مع الدول الكبرى.

2. دراسة (حسين، 2012)

عنوان الدراسة: حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006-2012

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أبعاد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006، وحيثيات حكمها خلال توليها مسؤولية الحكومة الفلسطينية، وعلاقاتها الدبلوماسية مع المحيط العربي والاقليمي والدولي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة لمجموعة نتائج كان أبرزها: ان ظروف الحصار والعدوان الإسرائيلي أجبر حركة حماس على التركيز على قضايا الصمود أكثر من التنمية والاصلاح، وأن الثورات العربية ساهمت في منح حركة حماس وحكومتها هامش أوسع من التحرك.

3. دراسة (الدجني، 2010)

عنوان الدراسة: فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيئة النظام السياسي الفلسطيني وسماته، وسلطت الضوء على حركات الإسلام السياسي، وحللت تداعيات الانتخابات التشريعية الثانية 2006، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج البنيوي الوظيفي، في حين توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها: أنه من أهم التحولات السياسية التي طرأت على موقف حركة حماس هو الاعتراف بأن السلطة الفلسطينية والنظام السياسي أمر واقع، وأنّ تفرد حركة حماس بالحكم في قطاع غزة شكل تحدي مباشر لقدرتها في إدارة الحكم والتكيف مع خصوصية الحالة الفلسطينية، كما وأكدت الدراسة على العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة الاستفادة من نماذج الحكم المختلفة في العديد من الدول العربية والاسلامية، وبناء نظام سياسي فلسطيني يراعي المحددات التي تحكم النظام السياسي كبرنامج ومشروع لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال.

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة (البن، 2012)

عنوان الدراسة: الاتحاد الخليجي هل بالفعل هو خيار البقاء؟

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة أسباب الاهتمام الرسمي لدى البعض بطرح موضوع الاتحاد في هذا الوقت، ومعرفة أثر الثورات العربية وتداعياتها الكبيرة على النظام الإقليمي العربي، وتأثيرها على النظام الإقليمي الخليجي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن تداعيات ما يطلق عليه بالربيع العربي، وبعض التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي لهذه الدول، فرض على دول المجلس ضرورة القيام بخطوات جادة لمواجهة مثل هذه التحديات، من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة قيام هذا الاتحاد الذي سوف تجني دول الخليج من ورائه فوائد يصعب حصرها في الوقت الحاضر.

2. **دراسة (فتوح، 2011)**

عنوان الدراسة : مجلس التعاون الخليجي... رؤية مستقبلية

هدفت الدراسة للتعرف على الأهداف التي أسس مجلس التعاون الخليجي من أجلها وصولاً إلى الرؤية الاستراتيجية التي كانت وراء تأسيس المجلس بعد (30) عاماً من انشائه، واستعرضت الإنجازات التي تمت بهذا الشأن خلال مسيرة المجلس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي، وخلصت الدراسة إلى عدّة نتائج كان من أهمّها: أن الهاجس الأمني كان أهم أسباب قيام المجلس، وخرجت الدراسة بمجموعة توصيات أبرزها: ضرورة إعلاء مبدأ المواطنة، وتفعيل مشاركة المجتمع المدني، وتأسيس ثقافة البناء الإقليمي المشترك، وربط التحديث الخليجي والتحديث العربي، وتفعيل آليات تنفيذ سياسة موحدة في مجال الإعلام.

3. دراسة (الشطي، 2002)

عنوان الدراسة: تجربة مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي

هدفت الدراسة للتعرف على مراحل تأسيس مجلس التعاون الخليجي ودوافع إقامة المجلس باستعراض مسيرة التعاون، والإطار العام للتكامل الخليجي واستعراض عوائق الاتحاد، استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، ومن أبرز النتائج التي

توصلت إليها الباحثة أن الأحلاف والتكتلات بين الدول هي ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية وهي نتيجة حتمية للصراع على النفوذ وذلك لإيجاد توازن بين القوى والإمكانات، ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها أنه يجب الأخذ بالحسبان الإجراءات الفكرية السياسية في مثل هذه التكتلات، بحيث تبدأ أولاً بحوار المفكرين في هذه الدول فيما بينهم، وثانياً حوار المفكرين والسياسيين، وثالثاً السياسيين أنفسهم، وذلك لتأسيس هذه الوحدة على أسس قوية وشاملاً القضايا الفكرية والسياسية.

4. دراسة (القرني، 1997)

عنوان الدراسة: مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات.

هدفت الدراسة لمعرفة الفكرة من تأسيس المجلس والصفة القانونية له وهياكله التنظيمية والإدارية، والتعرف إلى الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية والجغرافية والسياسية والأمنية والدينية، مواقف دول الجوار من قيام المجلس وخاصة العراق واليمن والأردن وإسرائيل، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، وخرج بمجموعة من التوصيات كان أبرزها: ضرورة التغير في إدراك مصادر الخطر على أمن الخليج، وتعزيز الجهود الراهنة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

5. دراسة (الرويلي، 1994)

عنوان الدراسة: دول مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الدولية.

هدفت الدراسة على التعريف بتاريخ وجغرافية منطقة الخليج قبل قيام المجلس، وتوضيح الأهمية الاستراتيجية لدول المجلس، ومعرفة تأثير المتغيرات الإقليمية على دول المجلس، ورصد تأثير المتغيرات الدولية على دول المجلس وأخيراً النظرة المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، وأبرز نتائج الدراسة: أهمية منطقة الخليج من حيث الموقع الجغرافي والأهمية الاقتصادية التي تنبع من احتياطي النفط الذي يشكل 60% من احتياطي العالمي الموجود بدول المجلس، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: الضرورة الملحة لإنشاء مجلس التعاون الخليجي وضرورة استكمال دول المجلس سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتحديد العدو المشترك، والتهديدات المحتملة، وأسلوب التعامل معها، وتحقيق توازن للتعامل مع النظام العالمي الجديد.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة ساجدي (sajedi-2009)

عنوان الدراسة: الجغرافيا السياسية وأمن الخليج العربي

بينت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي لاعتباره محور يربط بين دول أوروبا، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. كما أظهرت أهمية هذه المنطقة لاحتوائها على أكثر من 63% من احتياطات النفط الخام و 40% من موارد الغاز، وأظهرت أهمية وجود الأمن في دول الخليج العربي وذلك لتفردها في مكانة خاصة في السياسة الخارجية والبلدان المصدرة للنفط، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لم يكن لديها إدراك لأهمية أمن الخليج العربي وتفتقر للثقة المتبادلة لكي يسود الأمن الجماعي بين دول المنطقة.

2. دراسة(جرين، 1996)

عنوان الدراسة: إيران وأمن الخليج

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة إيران في تعزيز أمن الخليج العربي أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، أما أهم ما توصلت له الدراسة من نتائج أن إيران دولة ليست معادية بشكل مطلق وأنها تسعى لتصدير ثورتها الإسلامية وهذا أمر مشروع لها.

التعقيب على الدراسات السابقة

- ندرة في الدراسات التي تركز على سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- افتقار الدراسات السابقة الحديث عن المتغيرات الداخلية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني من حصار وحروب.
- عدم وجود رؤية موحدة لسياسات مجلس التعاون تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الفجوة البحثية:

نتائج الدراسات السابقة	التعقيب على الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
ركّز عدد من الدراسات السابقة على موضوع مجلس التعاون الخليجي في مجالات متعددة ، الامنية والسياسية والاقتصادية، وتأثيرها على علاقات المجلس على الساحة الدولية وتناولت الهاجس الأمني والتحديات الأمنية واعتبرتها العامل الأساس لإنشاء مجلس التعاون الخليجي وقيامه، وتطرقت إلى التحديات التي مثلت عائقا كبيراً أمام مجلس التعاون الخليجي والتي كان أبرزها أن دول المجلس غير منسجمة في سياساتها من القضايا الخارجية، وركزت الدراسات أيضاً على الضرورة الملحة لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، وضرورة استكمال دور المجلس سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتحديد العدو المشترك، والتهديدات المحتملة، وأسلوب التعامل معها، وتحقيق توازن للتعامل مع النظام العالمي الجديد.	لوحظ في الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تركز على سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ، كما افتقرت الدراسات للحديث عن أهمية ودور مجلس التعاون تجاه الوضع الفلسطيني الداخلي والمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني من الحصار والحروب، ومواقف المجلس من قضايا الحل النهائي، اضافة إلى عدم وجود رؤية موحدة لسياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من وجهة نظر الباحثين.	تناولت الدراسة الحالية تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي منذ نشأته، وركزت على مواقف المجلس من القضايا الفلسطينية المصيرية المتعلقة بالوضع الفلسطيني الداخلي كالمصالحة والوحدة والكيان السياسي والإعمار، وايضا القضايا التي تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي مثل قضايا الحل النهائي والاعتداءات الإسرائيلية، كما تناولت هذه الدراسة استشراف سياسات مجلس التعاون الخليجي المستقبلية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي واستثمار وجود المجلس وجهوده وتكامل أدواره السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدعم الحق الفلسطيني في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني:

مجلس التعاون الخليجي– النشأة والمؤثرات، الهيكلية والأهداف ومكانته في النظام الدولي.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي – النشأة والمؤثرات.

المبحث الثاني: هيكلية وأهداف مجلس التعاون الخليجي ومكانته في النظام الدولي.

مقدمة

إن فكرة إنشاء حلف إقليمي كانت تراود دول الخليج في السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنه بسبب عوامل كثيرة حالت دون تحقيق ذلك، والتي منها اعتراض العراق على تلك الصيغة، وسوء ظن دول الخليج، مما ترتب عليه عدم تشكيل ذلك النظام الجمعي،(همايون، 1982: 247) وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وما ترتب عليها من تداعيات، ظهرت مرة أخرى فكرة إنشاء حزام أمني في المنطقة تتشكل من الدول الخليجية الصغرى، وفي هذا السياق جاء إعلان مجلس التعاون الخليجي في توقيت مهم استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث لم يكن باستطاعتها الدخول مباشرة في مواجهة عسكرية مع إيران. (البستكي، 2003: 84)

ومن هنا يأتي هذا الفصل ليتم الحديث خلاله في المبحث الأول عن نشأة وتكوين مجلس التعاون الخليجي وبداياته، ومن ثم نعرّج في المبحث الثاني على هيكلية وأهداف المجلس ومكانته في النظام الدولي.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي – النشأة والمؤثرات

إن المطّلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح حاجة هذه الأمة لأن تتوحد ضمن كيان وحدوي متماسك، وتحقيق هذه الوحدة سيدفع بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، فهي تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني، وضمن هذا المفهوم العام، يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة، وسيتناول المبحث الأول في هذا الفصل الحديث عن نشأة مجلس التعاون، بينما المبحث الثاني سيتطرق للمؤثرات الداخلية والخارجية لإنشاء المجلس.

أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي

ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها. (البحارنة، 1994: 6)

إن الوحدة ومحاولتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج ذلك أنه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظل هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة الإسلامية، وحين مرت بها فترات من التجزئة والانقسام كان من الواضح أنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي والبروز مدعوماً بعوامل الوحدة المتعددة وخاصة عامل الإسلام : ومن الأمثلة القريبة الواضحة ما حدث عندما كانت المنطقة في حالة من الفوضى والتجزئة في الفترة السابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فما أن انطلقت تلك الدعوة حتى تجاوبت معها القلوب والعقول والتفّت حولها على وحدة الهدف، والمصير مما مكن الدولة السعودية الأولي بقيادة الأمام محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة الجزيرة العربية بكاملها. (المغوص، 1984: 89)

وعندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه الله، تكوين الدولة السعودية الثالثة، كان من أهم أهدافه العودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية وإزالة ما اعتراها من تجزئة وبذل محاولات تحقق معظمها، ولم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني كان قد أوجد

تحديات أقوى من محاولات الملك عبدالعزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله. (المغوص، 1984: 90)

ولما بدأ واضحاً أن الاستعمار البريطاني لابد أن يرحل عن المنطقة، لان أفعاله الاستغلالية الاستعمارية كانت تؤجج الشعور الوطني لدى شعوب المنطقة، الأمر الذي ترتب عليها محاولات متعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا – إمارات الساحل – وقطر – والبحرين – والكويت في إطار دولة واحدة لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً وكانت حصيلة الجهود الأولي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة. (المغوص، 1984: 92)

إلا أن رغبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تتناسب مع متطلباته المرحلية لم تضعف، فعملت دوله على تكوين نوع من الوحدة يتجاوب مع رغبات شعبه، ويتوازى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها.

وفي زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1975 – حدد الشيخ جابر الأحمد الصباح وكان حينذاك ولياً للعهد في الكويت– الحديث عن موضوع وحدة الخليج، وتمت مناقشة الموضوع مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصدر بيان مشترك يدعو إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين ويجتمع مرتين كل سنة على الأقل، وعلى أثر ذلك نشطت جهود المسئولين في دول الخليج العربية – وخاصة دولة الكويت – في الدعوة إلى تكوين تنظيم خليجي موحد يؤدى إلى تحقيق تعاون أقوى في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية. (المغوص، 1984: 94) وظل الاتصال مستمراً بين المسئولين في الدول المعنية من أجل التفاهم والوصول إلى الصيغة المقبولة، لتحقيق الفكرة وبحلول سبتمبر عام 1978، وفي مواجهة تحديات خارجية متعددة، قام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله الصباح بزيارات لكل من المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان داعياً إلى اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق تنظيم مشترك نحو وحدة دول الخليج العربية، التي تجمعها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متشابهة، وكان يعقب كل زيارة صدور بيان مشترك يدعو إلى تحقيق هذا التنظيم والوصول به إلى أرض الواقع. (البحارنة، 1994: 7)

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الحادية عشر في العاصمة الأردنية (عمّان) في نوفمبر 1980 اجتمع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بزعماء دول الخليج العربية وشرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون بين دول الخليج العربية، (عبيد، 2002:

112) ومع انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981 اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمة من كل من السعودية والكويت وعمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة (عبد القادر، 2015: 29)

وفي الرابع من فبراير 1981 اجتمع وزراء خارجية الدول الست في الرياض، وتدارسوا الموضوع وصدر بيان مشترك اتفقوا فيه على إنشاء مجلس التعاون الخليجي[1]. وقرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في مسقط بتاريخ 8 مارس 1981، على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ 24 فبراير 1981م و4 مارس 1981، في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون الخليجي (البحارنة، 1994: 13).

وفور صدور هذا البيان، قامت وزارات الخارجية، في الدول الست، الأعضاء في مجلس التعاون، بإبلاغ سفراء الدول العربية به، وإيضاح طبيعة التعاون، ودوره في التعاون الخليجي، وارتباطه بالتعاون العربي الشامل، وتنفيذاً لما اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاستكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، واجتمع الوزراء في شهر مارس من نفس العام، في مدينة مسقط لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة وهيئة حسم المنازعات، وفي 23 مايو عقد اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة مسقط، لوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة الأساسية، ثم عقد اجتماع لهم في مدينة أبوظبي بتاريخ 24 مايو للتمهيد لعقد اجتماع الرؤساء، ووضع جدول أعمالهم. (الموافي، 1991: 68)

في 25 مايو بدأ الاجتماع الأول، للرؤساء والملوك في مدينة أبوظبي – القمة الأولى – وقد حضر الاجتماع أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم في هذا الاجتماع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وتم إقرار تنظيمه الأساسي وإنشاء الأمانة العامة للمجلس، وأن يكون مقرها الرياض، وتسمية أول أمين عام له عبد الله يعقوب بشارة. (البحارنة، 1994: 10)

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي أنشئ في مايو 1981 بعضوية ست دول، هي الإمارات والبحرين والسعودية و عُمان وقطر والكويت، ويبلغ عدد سكانه نحو 47.7

[1] ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مليون نسمة، وتحتضن دول المجلس ومنطقة الخليج نحو496 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 34%من الاحتياطي العالمي، (الأمانة العامة، 2014: 5) و تمتلك دول المجلس كميات هائلة من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، والتي قُدِّرت في أوائل عام 2014 بنحو 42 تريليون متر مكعب (Abi-Aad, 2006)، ويمثل هذا الاحتياطي نحو 23 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، وبلغ قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون خلال عام 2014 حوالي 1.62 تريليون دولار، وبلغت مجمل صادرات المجلس 921 مليار دولار، وواردات بلغت 514 مليار دولار، فيما اعتبر مجلس التعاون الخليجي رابع أكبر مصدر للعالم بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا، كما اعتبر المجلس خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم، وعاشر أكبر مستورد في العالم، وثاني عشر أكبر اقتصاديات العالم. (عبد القادر، 2015: 22).

ثانياً: المؤثرات الداخلية والخارجية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي:

عند الحديث عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي لا بد من التطرق للمؤثرات التي ساهمت ودفعت تجاه إنشاء المجلس، وتنقسم هذه المؤثرات إلى مؤثرات داخلية ومؤثرات خارجية.

1- المؤثرات الداخلية

ساهمت العديد من المؤثرات على المستوى الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي في الوصول لنضوج الأفكار والمقترحات والمبادرات المتعددة لإنشاء إطار موحد لمجلس التعاون الخليجي، وخاصة أن دول المجلس الست تتشابه في أوضاعها الاقتصادية بشكل كبير جداً، إضافة لتماثل التركيبة السياسية والاجتماعية، حيث إن هذا المجلس جاء تجسيداً للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي الممتد، وهذه الخلفيات في مجملها خلفيات تقارب وتوحد، عززها الواقع الخدمي الذي يعيش فيه سكان هذه الدول، والتي يسرت الاتصال والتواصل فيما بينهم، وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم ويمكن الحديث عن هذه الخلفيات على النحو التالي[2]:

- شعور شعوب دول مجلس التعاون الخليجي على أنها شعوب متجانسة تجمعها وحدة الأصل والتاريخ والآمال المشتركة، واتباعها أسلوب حياة متشابه فرضته الظروف التاريخية

[2] البيان الصحفي للدورة الرابعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

والاجتماعية والمناخية، ويتوفر لتلك الدول مقدمات الارتباط المكاني والتلاصق الجغرافي، (مرسي، 1988: 19) وتوافر هذه العوامل تهيئ لتحقيق التكامل والتعاون بين دول المجلس، وخاصة أنها دول تقع في منطقة جغرافية واحدة تجمعها الحدود المشتركة تتشابه في التنظيم السياسي والروابط التاريخية، والأمنية، والتأثر القومي، بالوحدة العربية (عبيد، 2002: 100).

- شعور جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بضرورة العمل المشترك والتنسيق والتعاون والتكافل في كافة المجالات وتطوير هذه العلاقات لتعمل بشكل جماعي مع التطورات الإقليمية والدولية سياسية كانت أم أمنية أم اقتصادية. (الموافي، 1991: 60)
- تنتج دول مجلس التعاون الخليجي أهم سلعة في العالم، فهي تمتلك أكبر احتياط بترولي لذلك فهي تثير اهتمام دول العالم بشكل كبير وخاصة الدول الكبرى، وأكّدت الدراسات أن السيطرة على بترول دول المجلس واحتياطه يعني السيطرة على أوروبا الغربية، واليابان والصين والدول التي تعتمد بشكل كلي على دول الخليج في تزويدها بالبترول. (Fukuyama, 1989: 227)
- تشابه دول مجلس التعاون الخليجي في تركيبتها الاقتصادية من خلال النفط، ومرورها بمراحل متشابهة من مراحل النمو الاقتصادي، فإن هذه الدول استطاعت ايجاد مصادر بديلة عن الثروة النفطية من خلال خطط التنمية الصناعية والزراعية المشتركة كما تشابهت تلك الدول في الهياكل الاقتصادية والمصادر الطبيعية والبشرية، والتطلع الى إرساء قواعد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. (صادق، 1986: 205)
- الجانب الحضاري المتمثل في وحدة الدين واللغة المتشابه لدى جميع دول المجلس، فالإسلام هو الديانة الرئيسة التي ينتمي لها شعوب هذه الدول، واللغة العربية هي اللغة السائدة في المنطقة، وتجانس التراث الفكري والثقافي، وتطابق العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية. (مرسي، 2004: 11)
- قناعة دول مجلس التعاون الخليجي بخطورة التحديات التي تواجهها دولهم وتصميمهم على مجابهتها بشكل موحد، وتأكيدهم على ضرورة الخروج من إطار القطر الضيق إلى إطار الإقليم الكبير الذي تحققه دول المجلس والبحث عن الأمن والاستقرار في حزام أمنى إقليمي، بدلاً من اجتهادات ذات القطر الفردية إضافة الى رغبة المجلس في تحقيق الأمن للجميع. (بشارة، 1985: 11)

2- المؤثرات الخارجية

أ- مؤثرات اقليمية

- **الحرب العراقية – الإيرانية**

في سبتمبر عام 1980 جاء التطور الأكثر أهمية بإعلان العراق إلغاء الاتفاقيات السابقة مع إيران وبدء الحرب بينهما، الأمر الذي وضع منطقة الخليج كلها على حافة الانفجار خاصة بعد أن استهدفت القوات الإيرانية ناقلات النفط التابعة لبعض دول المنطقة والتي سميت بحرب الناقلات (Tankers War)، فقد جاءت الحرب العراقية- الإيرانية لتطرح متغيراً جديداً على خريطة النظام الإقليمي العام لتصبح واحدة من المتغيرات الرئيسية في عمليات الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للخليج كنسق إقليمي فرعي، كما أدت إلى ازدياد الثقل الغربي في النظام الخليجي، الأمر الذي زاد من معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن في الخليج. (عبد الفتاح، 1981: 93)

ومن ثم كانت تلك الحرب من أهم العوامل الحاسمة والقوية في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وذلك لما ترتب عليها من انعكاسات أمنية خطيرة هددت أمن المنطقة واستقرارها، والخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضي المنطقة ومصالحها نظراً لمجاورتها لمسرح العمليات العسكرية، وهكذا ذهبت دول الخليج العربية تطوير استراتيجيتها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي مع تطورات تلك الحرب، (Ali, 1988: 217) وقد حاولت دول الخليج العربية القيام بدور الوساطة لإنهاء الحرب ولكن دون جدوى، فكان لابد لها أمام هذه التطورات من إنشاء كيان جماعي يمكن معه توفير الأمن في هذه المنطقة المضطربة من العالم. (مقلد، 1986: 529)

- **اضطراب النظام الإقليمي العربي**

تعرض النظام الإقليمي العربي لاضطرابات شديدة في أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، وما ترتب عليها من تجميد لعضوية مصر في جامعة الدول العربية، مما أدى إلى شق في الصف العربي وغياب مصر كقائدة للأمة العربية الأمر الذي أحدث تدهوراً خطيراً في الوضع العربي العام وانعكاسات سلبية بعيدة المدى على أمن الخليج العربي، حيث بات مكشوفاً تماماً وبلا أي عمق استراتيجي عربي يسانده، وأصبحت دول الخليج العربية تدير أمورها في حدود إمكانياتها. (صميخ، 2002: 28)

بالإضافة إلى الصدمة التي هزت عرش الأمن العربي والخليجي جرّاء الغارة الإسرائيلية التي قصفت المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وهو نفس العام الذي شهد تأسيس مجلس التعاون. (البستكي،2003: 70)

- **الثورة الإسلامية الإيرانية**

إن اندلاع الثورة الإيرانية في فبراير 1979، وسياسات إيران التي تبعت هذه الثورة والتي تركت انطباعات وشكوك كبيرة حول نية إيران تصدير ثورتها إلى دول الجوار، ووجود حديث حول طبيعة الأنظمة القائمة، وخاصة أن الثورة الإيرانية ازاحت النظام الملكي وأوجدت مكانه نظام جمهوري، فكان هناك تخوف حول هذا الأمر وانتقاله لدول المجلس، الأمر الذي خلق توتراً بين إيران ودول الخليج. وهنا يمكننا القول، أن الثورة الإيرانية أدت إلى تعقيد الوضع الجيوستراتيجي لدول الجوار وهنا بدأ هاجس الخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول المجلس، وطالت تهديداته بشكل مباشر دولاً مثل الكويت والبحرين والسعودية. (البستكي،2003: 60)

وقد كان واضحاً بعد نجاح الثورة، أن إيران كانت ترغب في إعادة النظر في مجمل المصالح والسياسات والتوازنات في المنطقة وخصوصاً مع العراق أكبر دولة في منطقة الخليج، ولاشك أن الصراع بين أكبر قوتين في الخليج له مخاطر كبيرة على أمن الخليج العربي ودوله المختلفة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ موقف موحد تجاه الأزمة، والعمل على تسوية الصراع بين القوتين، ولكن اندلاع الحرب بين العراق وإيران جاء قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر، ليساعد بشكل كبير في تنفيذ توجهات دول المجلس بإنشاء الإطار الموحد الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد قيام الحرب وما ترتب عليها من مخاطر أمنية كبيرة لدول الخليج الأخرى، والتي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة وهي العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفي الحرب وإنما مكانة دول المنطقة. (المرجع السابق)

ب- مؤثرات دولية

حاول كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة انتهاج سياسة معينة للسيطرة على منطقة الخليج العربي، فكان الغزو السوفيتي لأفغانستان والاستراتيجيات السوفيتية والأمريكية في منطقة الخليج من الأمور التي شجعت وساهمت وسرعت في قيام مجلس التعاون الخليجي وانشائه.

- **الغزو السوفيتي لأفغانستان**

في الوقت الذي كانت تشهد فيه منطقة الخليج تطورات إقليمية متعلقة بأمنه، عاشت منطقة وسط آسيا تطوراً لا يقل أهمية تتمثل في الغزو السوفيتي عام 1979 لأفغانستان لحماية النظام الشيوعي، الأمر الذي جعل كل منطقة الخليج على مرمى حجر من الوجود السوفيتي الذي يهدف بحكم الموقع الجغرافي للوصول الى المياه الدافئة.

وقد استشعرت دول الخليج العربية الخطر وقررت التصدي له من خلال دعم قوى المعارضة الإسلامية، بل وقامت بتشجيع سفر المواطنين الراغبين في المشاركة في حركة الجهاد ضد الإلحاد الشيوعي. (الظواهري، 2001: 68)

وقد أدي الغزو السوفيتي لأفغانستان إلى تفجير سلسلة من ردود الأفعال الكبيرة الأمريكية والغربية إضافة للانعكاسات والتأثيرات المباشرة للتدخل السوفيتي في المنطقة على أمن الخليج، وترتب عليها عدة أبعاد استراتيجية وهو على النحو التالي:

- المدى الجغرافي: حيث أن التدخل السوفيتي في أفغانستان جعل القوات العسكرية السوفيتية قريبة من منطقة الخليج، الأمر الذي يعطى السوفييت القدرة على حصار موانئ الخليج العربي، مما زاد من مخاوف الأمريكيين من سيطرة السوفييت على منطقة الخليج. (Record, 1981:8)
- على مستوى العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، زادت حدة الحرب الباردة بين الدولتين العظيمتين.
- العامل الديني كان له أثر كبير في رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي، المتمثل بتقديم الأموال والمساعدات لأفغانستان لمحاربة الاحتلال الروسي لبلد إسلامي. (آل عوير، 2002: 22)

- **الاستراتيجية السوفيتية للسيطرة على الخليج العربي**

لقد أدرك قادة دول الخليج العربية الهدف من الغزو السوفيتي لأفغانستان، وهو إيجاد موطئ قدم له في المياه الدافئة وتحديداً في المحيط الهندي، وخاصة إذا تمكن من السيطرة على بلوتشستان الباكستانية التي تتمتع بالحكم الذاتي وتقع على الساحل الشرقي للخليج العربي، وكانت كثافتها السكانية منخفضة إلى درجة تجعلها هدفاً محتملاً للتوسع السوفيتي. (البستكي، 2003: 81)

وكان واضحاً أن نجاح الاتحاد السوفيتي في تحقيق هذا الهدف، سيجعله يتحكم في المنطقة بالكامل لوجود حلفاء له في القرن الأفريقي (Horn of Africa) كأثيوبيا التي نجح بها الانقلاب

الشيوعي عام 1974 واليمن الجنوني إضافة لأصدقائهم في الطرف الشمالي من المملكة العربية السعودية (سوريا والعراق).

في ضوء ذلك ورداً على التحركات الأمريكية وخاصة مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وضع الاتحاد السوفيتي خطة استراتيجية لإبعاد المخاوف في منطقة الخليج، وخاصة أن مسار الصراع الدولي في عقد السبعينيات من القرن العشرين، تغير السلوك السوفيتي في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى رد الفعل إلى الفعل المباشر، وهذا التغير تزامن مع انحسار الموقف الأمريكي وسقوط قدرة الولايات المتحدة وزعزعة الثقة بين أركان المعسكر الغربي، إضافة لانتصار الثورة الفيتنامية، وسقوط نظام الشاه في إيران، مما أطاح بالنفوذ الأمريكي في إيران التي بدأت في تهديد البناء الدفاعي الاستراتيجي الذي وضعه المعسكر الغربي لإحكام السيطرة على الخليج والمحيط الهادئ، ومنع توسع النفوذ السوفيتي نحو المياه الدافئة. (البستكي، 2003: 94)

وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف قبل تولى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان سلطاته الدستورية عام 1981، وقد وجه بريجينيف أول تحدّ مباشر للإدارة الأمريكية الجديدة وقتها، ويتلخص هذا التحدي في الدعوة التي وجهها بريجينيف من على منبر البرلمان الهندي في 10 ديسمبر 1980 لكل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين إلى إصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في دول الخليج. (ادريس، 1981: 172)

وذلك من خلال الالتزام بخمسة مبادئ طرحها بريجينيف.

1. عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد دول منطقة الخليج.
2. عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها.
3. احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة.
4. احترام حق السيادة لدول منطقة الخليج.
5. عدم خلق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي، وفي هذا ضمان حق الاتحاد السوفيتي وحلفائه من حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي، وعدم تعرض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر، وفي ذلك إشارة إلى السيطرة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على مضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي.

- **الخليج ما بين الإمبريالية البريطانية والامبريالية الأمريكية**

كان من الطبيعي أن ترفض الولايات المتحدة بشكل حاسم مبادرة بريجينيف، لأن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن أمن الخليج منطقة مصالح أمريكية بالدرجة الأولى، وقد اعتبرت واشنطن على لسان وزير خارجيتها إدموند موسكي أن اقتراحات بريجينيف ماهي إلا اقتراحات ثعلب في قفص دجاج، وكما أشار ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه "الحرب الحقيقية"، أن الاتحاد السوفيتي قد قام بحركة كماشة غاية في الجرأة لحصار الخليج وهي حركة تهدف في النهاية إلى قطع شريان النفط الحيوي المؤدي إلى الغرب. (Warner Book, 1981)

وأمام الوضع الصعب الذي تمر به دول الخليج، كان لابد من البحث عن حليف يقوم بمهام حمايتها، وخاصة بعد الوضع السيئ الذي وصلت إليه أوضاع النظام الإقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية، ومن هنا جاءت فكرة تحالف دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة اعتبارها القوة التي تستطيع الوقوف في وجه السوفييت، إضافة إلى حاجتها لتدفق النفط للدول الغربية، وفعلاً بادرت الولايات المتحدة بمد العون والدعم العسكري والدبلوماسي لدول المنطقة بأكثر من طريقة. (kuniholm,1984 : 91)

لأنها كانت تنظر ببالغ الاهتمام لمنطقة الخليج كمنطقة غنية جداً بآبار النفط، ولذلك تعددت المشاريع الأمريكية للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي والمتمثلة في استمرار الحصول على امدادات النفط، والحفاظ على استقرار دول الخليج وأمنها، ضماناً لاستمرار تدفق تلك الإمدادات النفطية. (khomeninid,1989 :19)

ويتبين من خلال ماسبق، أن قيام مجلس التعاون الخليجي هو نتاج مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، والتي أدت مجتمعة إلى إنشائه، كما أن الدول الأعضاء قد استفادت من تلك العوامل ومن خلالها حققت أهداف إستراتيجية، بمعنى أن الهدف من قيام المجلس لم يقتصر على توجهات محدودة، إنما الهدف الاستراتيجي للمجلس يتمحور حول الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وكلها تشكل محاور جوهرية لقيام المجلس، ونجاح المجلس واستمراريته بفاعلية مرهون بمدى السيطرة والتحكم في مسار تلك الأهداف الاستراتيجية.

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي هيكليته وأهدافه ومكانته من النظام الدولي.

بعد الحديث عن نشأة المجلس والمؤثرات التي أدّت لوحدة دول الخليج العربية، والتطرق للمؤثرات الداخلية والخارجية التي ساهمت بتكوينه، سنتحدث خلال المبحث الثاني عن الجانب الفني والإداري للمجلس، وسيتم الحديث عن هيكلية المجلس ومكوناته ومفاصله ومؤسساته كالمجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة للمجلس واللجان المساعدة، ثم يأتي الحديث عن أهداف المجلس والتي من أجلها أنشئ، وفي الجزء الثالث من المبحث نستعرض مكانة المجلس من النظام الدولي.

أولاً: هيكلية مجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون الخليجي من مجموعة من المؤسسات واللجان وفي مقدمتها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة للمجلس إضافة للجان المساعدة.

1. **المجلس الأعلى**

هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء دول المجلس، ويجتمع في دورة عادية سنوياً، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو أخر ، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويب في كل المواضيع المطروحة. (العيدروس، 2008: 365) .

وتعتبر اجتماعات المجلس الأعلى مهمة جداً في اتخاذ موقف مشترك في مختلف القضايا، والتعامل برؤية أوسع مع المشاكل المختلفة، وهو صاحب اتخاذ القرارات في المسائل التي تعرض عليه، ويعتمد على أسلوب التوافق في اتخاذ قراراته، وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي[3] مجالات عمل المجلس الأعلى وهي:

1. وضع سياسة مجلس التعاون الخليجي العليا التي يسير عليها.
2. ينظر المجلس في القضايا التي تهم دول المجلس.

[3] ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3. ينظر المجلس الأعلى فيما يعرضه المجلس الوزاري من توصيات وتقارير دراسات ومشاريع لاعتمادها.
4. إقرار نظام هيئة المنازعات وتسمية أعضائها.
5. يعيّن المجلس الأعلى الأمين العام للأمانة العامة للمجلس.
6. تعديل النظام الأساسي للمجلس.
7. يصادق المجلس الأعلى على ميزانية الأمانة العامة.
8. إقرار النظام الداخلي للمجلس.

ويساعد المجلس الأعلى عدة هيئات وهي:

- هيئة تسوية النزاعات: ويشكلها المجلس الأعلى وهي هيئة مؤقتة تشكل لكل مسألة على حدة وحسب طبيعة الخلاف، ولها صلاحية الاستعانة بأي خبير يناسب النزاع المحدد، (العطية، 2008: 25) وحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي تخصصات الهيئة بحل النزاعات والنظر في الخلافات حول تطبيق النظام[4].
- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تتكون من 30 عضواً بواقع خمسة أعضاء لكل دولة، وتمّ تأسيسها في الدورة الثانية عشر بقرار المجلس الأعلى لتوسيع دائرة المشاورة، ويتركز عملها في إبداء الرأي والمشورة في القرارات والمشاريع في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والثقافية.

2. المجلس الوزاري

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسة المجلس الوزاري للدولة التي تولّت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويضع المجلس الاعلى النظام الأساسي للأمانة العامة، ويجهز لاجتماعات المجلس الأعلى ويحدد جدول الأعمال ويُعد الدراسات والموضوعات والتوصيات واللوائح التي ستعرض على المجلس الأعلى، ويجتمع مرة كل 3 أشهر ويحق له أن يعقد دورات استثنائية. (الرميحي، 1988: 114)

وينظر المجلس الوزاري في مقترحات ومشروعات وسياسات اللجان الوزارية المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي، ليوافق على ما يراه مناسباً، أو يكلف لجاناً محلية للنظر فيها، ويرفع ما توصل إليه للمجلس الأعلى الذي له السلطة في تحويل تلك المشروعات والمقترحات إلى

4 ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

قرارات لها الصبغة القانونية بصفتها التي رفعت أو بعد إجراء التعديلات عليها. (الموافي، 1991: 63)

وقد وضع النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي تخصصات المجلس الوزاري وهي:-

1. اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.
2. العمل على تشجيع الأنشطة وتنسيقها بين الدول الأعضاء في كافة المجالات.
3. تقديم التوصيات للوزراء المختصين برسم السياسات المتعلقة بوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ.
4. تشجيع التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون الموجود بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء.
5. إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر، فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه[5].

3. الأمانة العامة

- تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

- تعتبر الأمانة العامة الجهاز الإداري والفني الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وتتألف من التالي :

- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويتم تعيينه من بين مواطني الدول الاعضاء وهو المسئول المباشر عن سير العمل بمختلف القطاعات، وله العديد من التخصصات السياسية والادارية والفنية. (العطية، 2008: 25)
- عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات، المالية والإدارية، الحوار الاستراتيجي

5 ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

والمفاوضات بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجية في بروكسل، وبرئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المختصة والمساندة هي الشؤون السياسية والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، الشؤون الأمنية، وشؤون الانسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، وشؤون المعلومات، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات، وكتب براءات الاختراع، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق.
- يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.
- مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة وبعثة الموظفين: حيث يتم تعيينهم من قبل الأمين العام. (المشهداني، 2011: 17)

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي مهام الأمانة العامة على النحو التالي: (الأمانة العامة، 1981)

1. إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس.
2. إعداد الدراسات والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول المجلس.
3. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.
4. إعداد تقارير الميزانيات والحسابات الختامية للمجلس.
5. التحضير للاجتماعات، وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات.
6. الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري، إذا دعت الحاجة لذلك.
7. أيّة مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

4. لجان مجلس التعاون الخليجي

وهي لجان دائمة ومتخصصة، تقرر إنشاؤها خلال القمة الخليجية الأولى في أبو ظبي عام 1981م؛ لتعمل على تحقيق أهداف المجلس، وهي: (العطية، 2008: 26)

1. لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
2. لجنة وزراء الإسكان.

3. لجنة التخطيط.
4. لجنة التعاون المالي والتجاري.
5. لجنة التعاون الصناعي.
6. لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.
7. اللجنة الدائمة لرؤساء المحاسبة والتدقيق.
8. لجنة وزراء الدفاع.
9. لجنة مسئولي سلطات الموانئ.
10. لجنة وزراء الداخلية.
11. لجنة التعاون العملي والتكنولوجي.
12. لجنة التعاون التجاري.
13. لجنة التعاون الزراعي والمائي.
14. لجنة وزراء النقل والمواصلات.
15. لجنة وزراء البرق والبريد والهاتف.
16. لجنة وزراء الطيران المدني.

ويتمتع مجلس التعاون الخليجي وأجهزته بالأهلية القانونية والامتيازات والحصانات التي يطلبها لتحقيق أهدافه ووظائفه داخل الدول الأعضاء. (الظاهري، 1998: 430)

ثانيا : أهداف مجلس التعاون الخليجي[6]

فقد جاءت أهداف مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي: -

أ- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين والمجالات تحقيقاً للوحدة الكاملة.

ب- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ت- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون التالية: -

6 ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الشئون الاقتصادية والمالية والشئون التجارية والجمارك والمواصلات ،الشئون التعليمية والثقافية ،الشئون الاجتماعية والصحية، الشئون الإعلامية والسياحية وشئون التشريعية والإدارية.

ث- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات: الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

ج- التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية، حيث يهدف ذلك التنسيق إلى صياغة مواقف مشتركة ورؤية موحدة تجاه قضايا السياسية التي تهم المجلس في الساحات الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل كمنظومة مع دول العالم على أساس الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على المصالح المشتركة بما يحافظ على مصالح دول المجلس ويحافظ على أمنها واستقرارها ومصالح شعوبها.

أما الأهداف السياسية للمجلس فيمكن توضيحها على الشكل التالي: (الأمانة العامة، 1981)

1. الوقوف في وجه التحديات والأخطار والحفاظ على أمن دول المجلس من خلال التحرك الجماعي لدول المجلس لوضع حد للحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينيات، واعتبر ذلك أهم أهداف مجلس التعاون السياسي والاستراتيجي.
2. التصدي للاجتياح العراقي للكويت في عقد التسعينيات، حيث اعتبر المجلس تحرير الكويت أولوية كبرى لما له من خطر أمني كبير على دول المجلس.
3. الحراك الدبلوماسي الواسع والمشترك لدول المجلس بعد تحرير الكويت من أجل إلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والقرارات الدولية بخصوص الكويت.
4. استخدام كافة الوسائل السلمية لمساندة دولة الإمارات العربية في استعادة جزرها الثلاث التي تحتلها إيران منذ عام 1971.
5. دعم القضايا العربية بشكل جماعي، وخاصة القضية المركزية للأمة (القضية الفلسطينية)، ودعم مسيرة السلام والتمسك بالحقوق العربية.
6. التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوربية المشتركة اقتصادياً.
7. التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والصين والهند وباكستان تجارياً.

ووضعت عدة مبادئ في سبيل تحقيق هذه الأهداف

1. المساواة في السيادة.
2. تسوية المنازعات بالطرق السلمية.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
4. الانتماء الكامل للعروبة.
5. التمسك بسياسة عدم الانحياز.

ثالثاً: مكانة مجلس التعاون الخليجي في النظام الدولي

حين وضع فقهاء القانون الدولي معايير تقسيم المنظمات الدولية وتنويعها إنما كانوا يعبرون عن التجارب التي مرّ بها المجتمع الدولي في فترات من تاريخه، حيث قامت حركات تهدف إلى ربط الدول ببعضها من أجل التكاتف وتحقيق مزيد من القوة والتأثير في المحيط الدولي، ولعلّ من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أهم تقسيمين عمليين وضعهما الفقهاء للمنظمات الدولية من حيث الصلاحيات التي تتمتع بها المنظمة في كل منهما، وهما الدول الأعضاء المتعاهدة، أو الاتحاد الكونفدرالي والدول التعاهدية أو الاتحاد الفدرالي. (الأشعل، 1983: 45)

ففي منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الكونفدرالي تتمتع الدول الأعضاء في المنظمة بكامل سيادتها داخلياً وخارجياً، وتتكون هيئة مشتركة من الدول تقوم بالتشاور والتنسيق فيما يخدم مصالح دولها داخلياً وخارجياً، وقراراتها في هذا المجال توصيات لا تتمتع بصفة الإلزام إلا بموافقة الدول الأعضاء عليها بالإجماع، واتخاذ الإجراءات القانونية في الداخل لتنفيذها ومن لم يوافق من الدول الأعضاء لا يُلزم بالتنفيذ، كما أن لكل عضو حق تصريف شؤونه الداخلية، والخارجية باستقلال قانوني تام. (الأشعل، 1983: 46)

أما في منظمة الدول التعاهدية الاتحاد الفدرالي فإن الاتحاد يتمتع بسيادة وصلاحيات أقوى، حيث تتنازل الدول الأعضاء في المنظمة، عن ممارسة شؤون السيادة في الميدان الدولي، وعن بعض شئونها الداخلية ذات الصفات المشتركة لمنظمة حكومة الاتحاد، ويبقي للدول الأعضاء ممارسة الشئون الداخلية الخاصة، وتختلف الشئون الداخلية زيادة ونقصاناً حسبما يتفق عليه في النظام الأساسي، أي الدستور الاتحادي ومنظمة حكومة الاتحاد هي التي تعرف في الميدان الدولي وهي التي تمارس جميع الشئون الخارجية والدفاعية، كما أنها تمارس بعض الشؤون الداخلية ذات الصفات المشتركة العامة كالعملة والجنسية والخدمة العسكرية وبعض أنواع الضرائب. (الأشعل، 1983: 46)

وواضح أنه في هذا النوع من النظم تنتهي الشخصية الدولية للأعضاء وتوجد شخصية دولية فدرالية تمثلهم جميعاً، وتقوم بالنيابة عنهم بممارسة أعمال السيادة، ومن الأمثلة على هذا النوع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد نصّت ديباجة النظام الأساسي للمجلس على أن الدول الأعضاء اتفقت على التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وافقت على إنشاء المجلس[7] .

فإذا طبقنا المعايير التي وضعها الفقهاء للمنظمات الدولية وجدنا أن مجلس التعاون منظمة ذات شخصية معنوية، اتحدت إرادات مجموعة من الدول على إنشائها لتحقيق مصالحها المشتركة الدائمة، ووضعت لها ميثاقاً يحدد أهدافها واختصاصاتها والفروع العاملة فيها مع احتفاظ كل من الدول الأعضاء، بسيادتها التامة داخلياً وخارجيا. (الأشعل، 1983: 51)

فالمهمة الراهنة هي التنسيق والتكامل والترابط وتحقيق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات لتتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الوحدة.[8]

وإذا كان المعيار (الاتحاد الكونفدرالي) هو الأقرب إلي صيغة مجلس التعاون كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي، فإن الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون ويضفي عليه شيئاً من الخصوصية هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصوص في مراعاة ظروف كل دولة عضو، وتفضيل روح التعاون والقبول بالقليل الممكن بالإجماع، بدلاً من الكثير الذي لا يتأتي إلا بالأغلبية الملزمة في بعض الأمور، إلا أن صيغة العمل في المجلس سارت على ممارسة قاعدة الإجماع بقدر الإمكان، كما سار العمل في المجلس على تلمس الأمور الممكن تنفيذها وتأجيل تلك التي تبدو غير ممكنة التنفيذ حتى وإن كانت طموحة ومرغوبة. (الأشعل، 1983: 53)

ومن هنا نستنتج، أن مجلس التعاون الخليجي يُعد بمقاييس القانون الدولي منظمة دولية إقليمية عامة الإختصاص ولا يمكن اعتباره حلفاً عسكرياً، ويدل على ذلك أن مجلس التعاون الخليجي يعمل في جميع الميادين وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية والأمنية وغيرها من المجالات الأخرى، ولا يقتصر عمله فقط على الجوانب العسكرية بالاضافة إلى أنه ليس موجهاً ضد دولة أو دول معينة.

---

[7] النظام الاساس لمجلس التعاون، 1981، المادة الاولى.

[8] النظام الاساس لمجلس التعاون، 1981، المادة الرابعة.

الفصل الثالث:

محددات السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

مقدمة

تمتاز السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بالتشابه نتيجة تشابه النظم السياسية الحاكمة في دولها، هذه السياسات تعتمد على سياسة الاعتدال، فهي لا تميل للعنف مع دول الجوار، ولا تتدخل في الشئون الداخلية للدول، وتحترم سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، وتعتمد الحوار السلمي مع الآخرين، وتمتاز السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي بتأثيرها في التعاملات الدولية، وتتركز هذه السياسات على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط الخليجي الذي يعطيها أهمية كبيرة على الساحة الدولية، والجانب الآخر الذي تتركز عليه السياسات الخارجية للمجلس هو سياسة التوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية، والتطورات الدولية على الصعيد الاقتصادي، وتتوافق دول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها الخارجية في أدائها العام وفق سياسة الاعتدال والتوازن والهدوء وعدم الإثارة، والسعي لحل القضايا بأسلوب دبلوماسي يحقق الغايات، الأمر الذي أعطى المجلس قدراً كبيراً من المصداقية على الساحة الإقليمية والدولية.

ومن المعلوم في أدبيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أن تعريف أي مفهوم يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، إلا أن تعريف المفكرين يختلف باختلاف مرجعياتهم الفكرية بالنسبة للسياسة الخارجية وهذا يعكس مدى تعقيدها.

- **مفهوم السياسة الخارجية**

إن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها وجهات صنع قراراتها ورسم توجهاتها، إضافة إلى أن التوجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير الدائم في المواقف.(القرني، 2002: 29)

فكل تعريف يهمل بعض جوانب وأبعاد الظاهرة وهذا الأمر يعود لعدة اعتبارات أهمها:

1. أن مكانة الدول في النظام الدولي تعبر عن أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي حيث أن السياسة الخارجية للدول العظمى تختلف عنها للدول الصغرى.
2. أن السياسة الخارجية لدولة من الدول ناتجة عن تفاعل عدة عوامل منها الدائمة أو المؤقتة منها المادية والمعنوية، والأساسية والثانوية ومنها السلمية والدموية. (غالي، 1962: 30)

من هنا يجب أن يجمع تعريف السياسة الخارجية بين محددات السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها، وكذا الوسائل التي تنفذ بها، أي بين الاتجاهات والالتزامات الدولية وقدرات وحوافز الفعل. (ملاح، 2005: 14)

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي. (بوقارة، 2012)

وتتداخل السياسة الخارجية مع مجموعة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالية وأهمها:

أ- العلاقات الدولية

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية. **(sankhonor ,1992:711)**

إن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، غير أن التفاعلات على المسرح الدولي شهدت وجود محددات أخري دون مستوى الدولة مثل حركات التحرر، الجماعات العرقية، المنظمات الدولية فوق الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

ب- الدبلوماسية والاستراتيجية

ترتبط الدبلوماسية والاستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث أنها وسائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فالدبلوماسية تختلف عن السياسة الخارجية، فهي الوجه التنفيذي للسياسة الخارجية والتي تعتبر الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية. (غالي، 1962: 26)

أمّا الاستراتيجية فهي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام وسائلنا التي نمتلكها أفضل استخدام. (مهنا، 2002: 614)

فالسياسة الخارجية وجهين، الأول سلمي يقوم على الاقناع والتفاوض، والثاني يمثلها الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة.

ت- السياسة الداخلية

إن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية، (Kissinger,1969,261) فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وهذا يدلل على وجود ترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ويفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياسيين.

ومن هنا، سنتناول في هذا الفصل محددات السياسة الخارجية في مجلس التعاون الخليجي، حيث سيتم دراسته في مبحثين، بحيث نتناول في المبحث الأول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون، بينما في المبحث الثاني نتطرق إلى المحددات الخارجية للسياسة الخارجية للمجلس.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

للحديث عن أي سياسة خارجية لأي دولة أو منظومة محلية أو إقليمية أو دولية لابد من الحديث عن المحددات الداخلية، والتي تشمل العديد من المحددات، وتتفاوت هذه المحددات في تأثيراتها على السياسات الخارجية للدول، وقد أوضح (جوزيف فرانكل) في كتابه (عملية صنع السياسة الخارجية)، أن قرار الدولة لا يصنع من طرف الدولة، ولكن بأشخاصها من أفراد ومجموعات، ولكننا سنركز في هذا المبحث على أهم هذه المحددات والتي لها تأثير على الوضع الإقليمي والدولي، وسنتحدث في ثلاث محددات رئيسية وهي : (Frankel, 1963: 2)

أولاً: محددات سياسية.

ثانياً: محددات ديموغرافية.

ثالثاً: محددات اقتصادية.

أولاً: المحددات السياسية

المحددات السياسية من المؤثرات المهمة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند أصحاب القرار في السياسة الخارجية للدولة، والتي تحدد توجهاتها السياسية تجاه الدول الأخرى، فمجلس التعاون الخليجي منذ بدايات عمله في المجال السياسي استطاع صياغة سياسات موحدة تجاه القضايا السياسية التي تهم مجلس التعاون الخليجي ودوله ومنطقة الخليج على كل المستويات الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل على الساحة الدولية كمنظومة سياسية ارتكزت في سياساتها على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المجلس ولدول الجوار، مع مراعاة مصالح المجلس المشتركة، وبما يحقق الأمن والاستقرار للجميع. (الأمانة العامة، 2015)

فمنذ تأسيسه، وفي ظل التحديات والأخطار الأمنية التي تواجه منطقة الخليج بشكل عام، كانت سياسات مجلس التعاون الخليجي ترتكز على الحفاظ على أمن الخليج واستقراره، والتصدي لكل أسباب ومصادر الخطر، الأمر الذي كان واضحاً في الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها، حيث حددت سياسات المجلس التحرك الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي لإيقاف الحروب، وعدم اتساع رقعتها، والعمل على مواجهة التحديات الأمنية، والعمل الدبلوماسي الجماعي لما يحدث في المنطقة، اضافة إلى مساندة سياسة المجلس لدولة الامارات العربية المتحدة ودعمها في استعادة حقها لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو

موسى، وذلك باستخدام كافة الوسائل السلمية، وفي المجال السياسي على الساحة العربية والدولية فقد ركزت السياسات الخارجية للمجلس على العمل المشترك لدعم القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية في كل المستويات وعلى الساحة الإقليمية والدولية. (الامانة العامة، 2015)

إن طبيعة النظم السياسية في مجلس التعاون الخليجي تعتمد في نظمها السياسية الطريقة الملكية والأميرية والعائلية والوراثية، وهذا يعني غياب الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي، والتي يترتب عليها غياب دور المواطن في صناعة القرار، وبذلك لا يلعب دوراً في التأثير في السياسات الخارجية لدوله، مع أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي في الآونة الأخيرة شهدت بعض الإصلاحات، كإجراء انتخابات بلدية في المملكة العربية السعودية، ومحاولات اصلاحية في دول المجلس الأخرى، حيث ظهرت بعض المشاركات السياسية وتعددت المؤسسات من خلال وجود سلطة تنفيذية ومجلس وزراء وجهاز تشريعي وسيادة للقضاء داخل دول المجلس، الأمر الذي أحدث تقارب بين المؤسسات، وأصبح هناك تعاون مشترك في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والصحية، ووجود سياسات خارجية متشابهة للمجلس من القضايا المختلفة. (هياجنة، 2014/08/13)

ثانياً: محددات ديموغرافية

يعتبر المحدد الديموغرافي ببعديه الإيجابي والسلبي من المحددات الداخلية لأنماط التفاعلات في الدول، فالتحولات الديموغرافية تفرض تهديدات للاستقرار السياسي من خلال التضخم السكاني، واختلال التوزيع المجتمعي وتراجع معدلات الخصوبة، اضافة للمشاكل المجتمعية المتعددة والتي تمثل مدخل رئيسي للاحتقان الداخلي، وسنتحدث في هذا المحدد في ثلاث عناصر أساسية:

1- الموقع الجغرافي للخليج .
2- السكان في دول مجلس التعاون الخليجي .
3- العمالة الأجنبية في دول المجلس .

1- الموقع الجغرافي للخليج

يتمتع الخليج بأهمية استراتيجية كبيرة، وهناك تداخل بين الخليج وشبه الجزيرة العربية، حيث يحدّ الخليج من الشرق شبه الجزيرة العربية، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي والغربي المحيط الهندي وخليج عمان وخليج عدن، وتضمّ الجزيرة دولاً جزيريه ودولاّ أخرى خليجية لأنها تطل على الخليج باستثناء اليمن الذي لا يقع على سواحل الخليج، (القطب، 1978: 708) وإيران والعراق لكل منهما سواحله المطلة على الخليج دون أن تكون جزءاً من شبه الجزيرة العربية، وهذه نقطة تستدعي التمييز من التحديد الجغرافي للدول الخليجية والتحديد السياسي لها، فمن الناحية السياسية استبعدت العراق وإيران من مجلس التعاون الخليجي رغم أنهما تحملان الصفة الخليجية، في حين تم الحديث عن ربط اليمن بالمجلس رغم أنه لا يطل على الخليج، ويلعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً ومؤثراً لمجلس التعاون الخليجي، والذي تقع دوله في منطقة ذات أهمية استراتيجية من خلال سيطرتها على أكبر مخزون نفطي، كما أنها تقع في قلب التنافس الإقليمي في المنطقة، وقد اكتسبت منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي أهميةً كبيرةً وواسعةً في الاستراتيجيات العالمية لقيمتها الاستراتيجية والجيوبوليتكية والأمنية والاقتصادية والعسكرية المتميزة، والتي جعلت منها ركيزة أساسية في التوازنات الدولية، (مقلد، 1984: 9) فدول مجلس التعاون الخليجي تُعد من أكبر المساحات العربية وأكثرها غنى وأقلها سكاناً. (سويد، 2004: 141)

كما وتعتبر منطقة الخليج العربي مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، وهي تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا، فهذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي جعله محط اهتمام جميع الدول بفضل تمتعه بإنتاج النفط واحتياطاته الضخمة، (العجمي، 2006: 48) وتعتبر هذه المميزات أوراق قوة بيد مجلس التعاون، وفي نفس الوقت تلقى بمسؤولية كبيرة على السياسة الخارجية تجاه الإقليم والتحديات الكبيرة المحيطة به، ويتطلب منها أن تلعب دوراً فاعلاً تجاه كافة القضايا.

2- السكان

يعتبر عنصر السكان من العناصر المهمة ذات الأثر الكبير في السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي، حيث أن سكان بعض دول المجلس تعتبر أقلية مقارنة مع أعداد العمالة الوافدة لتلك الدول، وقد أدى اكتشاف البترول وتطور الخدمات الطبية والصحية والبيئية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة سكانية كبيرة، نتيجة عوامل متعددة، مثل ارتفاع

نسبة المواليد، لأن حكومات هذه الدول كانت تشجع على ذلك من خلال صرف مبالغ مالية لكل مولود في بعض دول المجلس مثل الكويت، اضافة لإقامة القرى والتوسع في خدماتها وتحضيرها، وكان السكان ينتقلون من القرى والأرياف إلى المدن بحثاً عن عمل حكومي أو عمل خاص لا تتوفر إلا في المدن الكبرى وعواصم دول المجلس، وهذه الهجرة أدت إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن بشكل كبير، (عبيد، 2002: 79) ولقد كانت هذه التنقلات والهجرة السكانية للبحث عن حياةٍ كريمةٍ وعيشٍ رغيدٍ، لكن ترتب على هذه الهجرة السكانية نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية على دول المجلس وبشكل متفاوت بين دوله، ومن هذه النتائج زيادة الضغط على البيئة والخدمات الاسكانية، والتعليمية، والصحية ووسائل النقل، إضافة لندرة توفر فرص العمل للذين انتقلوا للمدن الرئيسية، وخاصة ممن لا يملكون الخبرة والمؤهلات المطلوبة للعمل. (السكران، 2009: 3)

هذا الأمر الذي يؤثر في السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي من خلال التصدي لعدم التوازن السكاني لدول المجلس مع دول الجوار الإقليمي، مثل إيران وباكستان ذات التعداد السكاني الكبير، وهذا يتطلب سياسات واضحة تجاه مواجهة المشكلة السكانية وتحويلها إلى ميزة وعمق استراتيجي للمجلس من خلال ما طرح داخل مجلس التعاون الخليجي من سياسات، كسياسة الاتحاد الكامل للمجلس، (عبيد، 2002: 49) ولذلك يشكل عامل السكان أثراً كبيراً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى إقليمياً ودولياً.

3- العمالة الأجنبية

أفرزت الثروة النفطية في منطقة الخليج أجواء جاذبة للهجرة للوفود من خارج المنطقة، فوفدت إليها العمالة الأجنبية من جنسيات مختلفة عربية وآسيوية وأفريقية، إضافة لكثيرٍ من الوافدين لزيارة الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية ويبقوا فيها ولا يعودوا لبلدانهم للبحث عن العمل والعيش الكريم.

إن نسبة الوافدين من العمالة الأجنبية لمنطقة الخليج من خلال تصاعدها الكبير من فترة إلى أخرى، شكلت صورة مخيفة لدول المجلس، نسبةً لعدد سكان الدول الكبير فقد بلغت 80% في الإمارات، و63% في الكويت، و62% في عمان، و26% في البحرين، بينما تراوحت نسبتها

في السعودية إلى الثلث، (سليمان، 2011: 103)، هذه الزيادة وارتفاع نسبة الوافدين من العمالة الاجنبية، لاشك أن لها تأثيراتها السلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث كان لها تأثير على تركيبة المجتمع الخليجي وعاداته وتقاليده، وتقليل فرص العمل المتاحة للمواطنين الأصليين، وإحداث خلل واضح بالتركيبة السكانية، كما أن العمالة الأجنبية كانت من العوامل المهمة التي وضعت المسئولين في مجلس التعاون الخليجي أمام مسئوليات وضع الحلول المناسبة للتخفيف من آثار هذه العمالة، والعمل على توجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يساهم في تكوين البيئة الأساسية لهذه الدول والمشاركة في التنمية الاقتصادية والصناعية. (سليمان، 2011: 125)

وباتت قضايا العمالة الأجنبية تمثل أداة للضغط السياسي من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة، فأصبحت مدخلاً للتدخلات الخارجية في الشئون الداخلية لدول المجلس تحت حجة انتهاكات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل وحقوق المهاجرين وعائلاتهم، الأمر الذي يؤثر سلباً على الهوية الخليجية والتركيبة السكانية والأوضاع الأمنية، من هنا فإن العمالة الأجنبية كمحدد ديمغرافي شكلت نقطة مهمة في السياسات الخارجية ومحدداتها، لأنها شكلت تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار مجلس التعاون الخليجي ودوله، وكان ذلك واضحاً في الاضطرابات والاحتجاجات التي قام بها العمال الآسيويون لتحسين ظروفهم وأحوالهم هذه الأحداث التي لو استغلت وخرجت عن أهدافها لشكلت تحدي أمني وتهديد خطير للمنطقة. (عبد الكريم، 2011: 70)

ثالثاً: المحددات الاقتصادية

يشكل العامل الاقتصادي محدداً مؤثراً في صناعة القرارات السياسية الخارجية، لما يمثله من أهميةٍ كبيرةٍ، فهو العصب الأساسي للدولة، وازدادت أهميته في العالم بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي، ويؤكد (لويد جينيس) أهمية وتأثيرات العوامل الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول، وهذا ما يعكس قوة الدولة وتأثير قراراتها على سياساتها الخارجية وعلاقاتها الداخلية والإقليمية والدولية. (هاس، 2002: 36)

فالمحدد الاقتصادي المتمثل في النفط في مجلس التعاون الخليجي يلعب دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية والمتغيرات السياسية، فالنفط يشكل العمود الفقري لاقتصاديات الدول، ولكنه يحتاج للاستقرار السياسي والديمغرافي، ويحتاج لهدوء واستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، لأن استقرارها يعني استقرار مبيعات النفط وعوائده، وعلى أهمية هذا المحدد إلا أنه يقيد تصرفات الدول إقليمياً ودولياً، فهو يفرض أحياناً على أصحاب القرار أن تتبع سياسات خارجية معاكسة لقناعاتها من أجل الحفاظ على استقرار الأوضاع المحيطة، حتى لا تؤثر سلباً على معاملاتها النفطية، (هياجنة، 2014/08/13) فمنذ ظهور البترول في منطقة الخليج، توحدت دول مجلس التعاون الخليجي للمحافظة على هذه الثروة الاستراتيجية، فأصبحت جميع دول المجلس أعضاء في منظمة أوبك، فهذا العامل مكمل للعامل السياسي بين دول المجلس، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بشكل جماعي ومشترك في الصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط، وكانت ايراداتها تعتمد على البترول ومشتقاته، إضافةً إلى أن جميع دول المجلس تعتمد في اقتصادها على النفط، والذي أصبح لاعباً مهماً في الاقتصاد العالمي، وأصبحت سياسات المجلس الاقتصادية تمثل عاملاً لأسعار البترول في السوق العالمي، والذي تعتمد عليه غالبية أسعار المنتجات والسلع والخدمات، ولذلك كانت دول مجلس التعاون الخليجي حريصة على أن تكون سياساتها في هذا المجال قائمة على المحافظة على أسعار البترول وخاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية. (صادق، 2010: 69)

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

تعتبر البيئة الخارجية من العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول، حيث تطرح هذه البيئة بمستوياتها الإقليمية والدولية مجموعة متغيرات تؤثر على السياسة الخارجية، وسنتحدث عن المحددات الخارجية من خلال كلّ من المحددات الإقليمية والمحددات الدولية. (محمد، 1999: 24).

أولاً: المحددات الإقليمية

تتأثر سياسة مجلس التعاون الخليجي بطبيعة التفاعلات والتوازنات الإقليمية المحيطة، الأمر الذي ينعكس على قراراتها الخارجية تجاه الدول، وكافة القضايا المتعلقة بدول الجوار الجغرافي، وسنتحدث في هذا الجانب في عدة عناصر متداخلة ومهمة على النحو التالي :

1. الدور الإيراني.
2. النزاعات الحدودية بين دول المجلس مع دول الجوار .
3. العلاقة مع إسرائيل.

1- الدور الإيراني

العلاقات الإيرانية الودية بدول مجلس التعاون الخليجي لا تمنع شعور المجلس بالانزعاج من السياسات الإيرانية تجاه دوله، خاصة أن إيران دولة كبيرة ولها امتدادات شيعية كبيرة في دول المجلس، وهي تستغل ذلك بشكل سلبي، فدولة الكويت يتراوح عدد السكان الشيعة بها 30%، والعراق والبحرين 60% من سكانها شيعة، وهناك تخوف وقلق كبير يتعاظم يوماً بعد يوم من احتمال إقامة دولة شيعية في العراق، الأمر الذي قد يشجع شيعة الخليج على التحرك بنفس الاتجاه، لذلك كثير من شيوخ الخليج ودولهم وشعوبهم شاركوا الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مخاوفه من تكوين هلال شيعي يمتد من لبنان إلى العراق وإيران ثم يتجه إلى البحرين جنوباً وما بعدها، إضافة إلى التوتر القائم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران في نزاعها حول الجزر الثلاث. (تشوبين، 2007: 186)

إن تنامي المشروع النووي الإيراني وكذلك التحرك الإيراني الكبير في بعض دول مجلس التعاون الخليجي دليل واضح على التمدد الشيعي في المنطقة والذي بدأت ملامحه تظهر بشكلٍ واضحٍ، كل ذلك بكل تأكيد يهدد التواجد السني في منطقة الخليج والتي تأثرت علاقاتها بإيران بشكلٍ مثيرٍ للقلق مما يحدث في العراق، وما يحدث في اليمن، كله يدعو للخوف من تصدير الفكر الشيعي وفكر الثورة الإيرانية بهدف قلب الأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبرها إيران دول معادية لها. (الشمري، 2012: 54)

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي استخدام العديد من الوسائل والمحاولات لمجابهة الأخطار التي تأتيهم من الطرف الإيراني لأن دول المجلس تعتقد أن إيران تحاول فرض سيطرتها وتوسيع نفوذها على المنطقة، فدول المجلس تتخوف من حدوث توترات إقليمية وخاصة في السعودية والبحرين، مع ذلك فدول المجلس لديها اعتقاد بإمكانية احتواء إيران من خلال التواصل الدائم والتعاون معها. (درويش، 2009: 9)

إن المسألة الإيرانية من أكثر القضايا تعقيداً وحساسيةً، والتي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فهي جارة من الناحية الجغرافية للمجلس، لكنها تعاديه سياسياً لأنها ترتكز على عقيدتها الدينية المتمثلة (العقيدة الشيعية) وصاحبة نعرة فارسية قومية، وتعتبر إيران من المهددات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي، فهي تحتل الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى)، ولها موقف معارض للوجود الأجنبي في منطقة الخليج، وتعد هذا التدخل مهدد خارجي لأمنها، وتعتبر دول المنطقة المتحالفة مع هذه الدول الأجنبية أيضاً عدواً لها. (الشمراني، 2010: 572)

ويعتبر امتلاك إيران للسلاح النووي هاجساً لمجلس التعاون الخليجي، وتهديداً لأمنه، خاصة أن إيران تنظر للمجلس ودوله بنظرة العداء، وامتلاك إيران للسلاح النووي يخلق حالة سباق للتسلح في المنطقة، وبدون ذلك تهيمن إيران على المنطقة ومحيطها، إضافة لوجود أزمة تتعلق بتسلّح إيران بالسلاح النووي مع الغرب والمجتمع الدولي، الأمر الذي يضع المنطقة في دائرة الصراعات والنزاعات، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار والتخوف الأمني من خلال الاشتباك بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ويترتب على ذلك إغلاق إيران لمضيق هرمز، فتتعطل حركة

النفط الدولية، وتتأثر المنطقة بيئياً واقتصادياً، (عبد الكريم، 2011: 70) هذا الدور الإيراني في المنطقة يعتبر من المحددات الرئيسية في السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

2- النزاعات الحدودية بين دول المجلس مع دول الجوار

وهي نزاعات وصراعات في غالبيتها نزاعات حدودية ذات بعد تاريخي أو تنافسي على الموارد الطبيعية، وقد شكلت هذه النزاعات طيلة العقود السابقة من تاريخ مجلس التعاون الخليجي عائقاً أساسياً في وجه التكامل الاستراتيجي بين دوله، وهي سبب التوتر الدائم والمستمر بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي، وهذه النزاعات لم تقف عند حد النزاع الحدودي أو نزاع الموارد، بل تعدت ذلك الى نزاع حول مناطق استراتيجية، وخاصة خطوط الملاحة الحيوية، وهذه النزاعات لها تأثيراتها على التعاون بين دول المجلس ومحيطه الإقليمي، حيث تلجأ بعض دول المجلس لتحييد نفسها عن هذه النزاعات، وهذه المواقف المختلفة المتباينة تمثل عائق في إرساء استراتيجية مشتركة للسياسات الخارجية للمجلس.

فبعد خروج بريطانيا واستقلال دول مجلس التعاون الخليجي، حدثت نزاعات حول الحدود بين دول المجلس، واستطاع المجلس أن يسهم في تسوية تلك النزاعات فيما بين دول المجلس وبين المجلس ودول الجوار، وسنتطرق في الحديث حول هذا الموضوع من خلال:

أ. النزاعات الحدودية بين دول المجلس.

ب. النزاعات الحدودية بين المجلس ودول الجوار.

أ. النزاعات الحدودية بين دول المجلس

- **النزاع القطري – البحريني**

إن جهود مجلس التعاون الخليجي لم تقتصر على تسوية النزاعات بين الدول العربية والإقليمية والدولية أو بين أحد دول المجلس والدول الأخرى، بل كان للمجلس دوراً في تسوية النزاعات التي حدثت بين دول المجلس فيما بينها كالنزاع القطري – البحريني حول جزر (حوار وفشت الديبل). (عبيد، 2002: 182)

- **النزاع حول واحة البريمي**

النزاع الحدودي بين كل من السعودية وعمان والإمارات حول واحة البريمي وذلك لأهميتها كموقع غني بالمخزون النفطي، و تدخلت جامعة الدول العربية وتوصلت لاتفاق عام 1974، أخذت بموجبه الإمارات ست واحات، وحصلت المملكة العربية السعودية على منفذ بحري في خور العديد، ونجح مجلس التعاون الخليجي في تسوية خلافاته الحدودية بالطرق السلمية رغم تعقيدات المشاكل، وذلك للأهمية الاقتصادية للمناطق المتنازع عليها لاكتشاف النفط فيها. (المراكبي، 1998: 84)

ب.النزاعات الحدودية بين المجلس ودول الجوار

- **النزاع اليمني الجنوبي مع عُمان**

وقد سعى مجلس التعاون الخليجي بتسوية النزاعات بين دوله ودول الجوار، ومنها النزاع اليمني الجنوبي مع عمان عام 1970، وحصل هذا النزاع نتيجة دعم اليمن الجنوبي للجبهة الشعبية لتحرير عمان في محاربة السلطان قابوس.

- **النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث**

لقد استولت إيران على الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، نظراً للأهمية الكبرى لها من حيث الموقع الاستراتيجي الذي يشرف على الملاحة ضمن الخليج العربي، إضافة لقربها من مضيق هرمز، ومعظم السفن المحملة بالصادرات النفطية تمر بمحاذاة شواطئ هذه الجزر مما يسهل الرقابة من جهة، ويعطي دعماً معنوياً لمحتليها من جهة أخرى.

هذه النزاعات قائمة، تم تسوية بعضها ومحاولة تسوية البعض الآخر والذي لازال قائماً، وهذا فرض على مجلس التعاون الخليجي سياسات خارجية متعددة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، تقديراً لمصلحة المجلس ودوله على الساحة الدولية، واحتراماً للقوانين والمعاهدات الدولية.

3- العلاقة مع إسرائيل

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ولاعتبارات دينية وقومية واستراتيجية بالشكل التقليدي جزءاً رئيسياً في المواجهة العربية الإسرائيلية، حيث بدأت مشاركتها في الصراع مبكراً، ولكن بعد حرب عام 1967، برز ذلك بشكل أكبر وخاصة بعد احتلال كامل فلسطين والقدس واحتلال جزيرتي صنافير وتيران السعوديتين. (أبو طه، 2006: 126)

ومما لا شك فيه أن دخول مجلس التعاون الخليجي في العملية السلمية وتبنيه لها هو أمر في غاية الأهمية، لأن دول المجلس قادرة على جعل الموقف الفلسطيني أكثر اعتدلاً، لكن إسرائيل لم تتمكن من العمل مع مجلس التعاون الخليجي كمنظومة سياسية واحدة، خاصة في ظل التباين لدول المجلس في التعامل مع إسرائيل، فكان من الصعب اتباع خط سياسي موحد تجاه إسرائيل، مع أن هناك دولاً من دول المجلس وبشكل منفرد أبدت استعدادها لتقديم بوادر حسن نية تجاه إسرائيل مثل عُمان وقطر والبحرين، ودول أخرى لم تتخذ نفس الموقف نفس المرحلة، حيث أن ذلك كله له عدة أسباب وهي: (غورانسكي، 2009)

- الرأي العام في دول المجلس وبشكله التقليدي ضد التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي من الصعب على الأنظمة الحاكمة تجاهله.
- أن التقارب بين دول المجلس وإسرائيل سيخلق الدافع للعناصر الراديكالية للقيام بالأضرار بها.

وهنا يمكن القول أن هناك صعوبة في استجابة دول المجلس مع المطلب الأمريكي بشأن التطبيع مع إسرائيل، ويتحدث يونيل غورانسكي في تقريره بتاريخ 19 أكتوبر 2009 أن إمكانية اتخاذ دول الخليج خطوات لبناء الثقة وتحسين علاقاتها مع إسرائيل مرتبطة بتعهدات أمريكية بمنع التهديدات التي تواجهها دول المجلس في المنطقة، وعلى رأسها التهديد الإيراني، ومسألة الطابع السياسي والديني للعراق.

إن إسرائيل تسعى من وراء التطبيع مع مجلس التعاون الخليجي الى تحقيق عدة أهداف: (مرجع سابق)

- تحقيق نظرتها الأمنية لمواجهة الخطر العربي على أمنها واستقراراها، حيث أنها محاطة بأهل فلسطين داخل الأراضي المحتلة، ودول المواجهة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، والدول المحاذية لدول المواجهة ومن أهمها دول مجلس التعاون الخليج بما يميزها من موقع جيوبوليتيكى مميز ومهم، ولذلك تراهن إسرائيل على تطوير التوجهات الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في منطقة الخليج من خلال إشراك أصدقاء الولايات المتحدة في

المنطقة في شراكة استراتيجية إقليمية تحقق لإسرائيل المزيد من النفوذ السياسي والأمني في المنطقة.

- تهدف إسرائيل إلى تحييد موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية وعملية السلام، وبالتالي اضعاف عناصر التفاوض معها، حيث أنها لا ترغب بأن يكون مجلس التعاون الخليجي مركز الثقل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في المواجهة معها.
- تهدف إسرائيل إلى استغلال السوق الخليجية التي تمتاز بقوتها الشرائية العالية، وتنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات السياحة والزراعة وغيرها بشكل يساعد على الدمج بين النفط والمال الخليجي والتكنولوجيا الإسرائيلية.
- تدرك إسرائيل أن الدعم الأكبر لأي مواجهة أو حرب أو مقاومة لاحتلالها سيكون بشكل أساسي من دول الخليج، حيث أن البترول العربي لعب دوراً مهماً في حرب عام 1973، فهي تسعى للحصول على احتياجاتها البترولية من الغاز الطبيعي من هذه المنطقة بل تحاول المشاركة في استخراج النفط الخليجي.
- تهدف إسرائيل إلى التأثير في الموقف الشعبي وخاصة أن هناك تناقض بين الموقفين الرسمي والشعبي من التطبيع مع إسرائيل، فبرغم قرار بعض الحكومات الخليجية رفع بعض أوجه المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل نجد أن الموقف الشعبي ما زال ملتزماً بالمقاطعة، إضافة لذلك رغم المرونة في التعاطي الرسمي ما زال ملتزماً بالمقاطعة، رغم المرونة في التعاطي الرسمي بفتح قنوات اتصال، إلا أن التصريحات الرسمية تنتقد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي أكتوبر 1994 وافق مجلس التعاون الخليجي على إلغاء مقاطعته للدول والشركات التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل، لكن ممثلي دول مجلس التعاون أكدوا أن المقاطعة المباشرة لإسرائيل سوف تستمر الى أن يتم التوصل لاتفاق سلام شامل بينها وبين جيرانها.

كل ما تقدم جعل العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي تخضع لسياساته التي تطورت عبر السنوات الماضية تمشياً مع التوجه الدولي العام للتعامل مع هذا الصراع، ووفق مصلحة المجلس وموقعه على الساحة الدولية.

وهنا يرى الباحث، أن دول مجلس التعاون لم تتفق على سياسة موحده تجاه إسرائيل، فمنها من أطلق مؤشرات معينة تجاه التعاطي مع إسرائيل كسلطنة عُمان والبحرين وقطر لكن من السابق لأوانه الحديث عن توجه دول أخرى في المجلس مثل السعودية والكويت بنفس الاتجاه في الوقت الحاضر على الأقل.

وهنا يتضح لدى الباحث مدى التمايز والتباين بين سياسات ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الطرف الإسرائيلي، حيث جاءت سياسيات ومواقف كل دولة من دول المجلس حسب تفسيرها وتقديرها الخاص لمصالحها الوطنية.

لقد لعبت المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً مهماً من خلال محدداتها السياسية المتمثلة في طبيعة النظم السياسية للمجلس، والمحددات الاقتصادية من خلال امتلاكها أكبر مخزون نفطي، والمحددات الديمغرافية من خلال موقعها الجغرافي واستيعابها المدروس للعمالة الأجنبية والتي شكلت مهددا أمنياً، وهذا كلّه شكل محدداً سياسياً مهماً في السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: المحددات الدولية

علاقات النظام الدولي التفاعلية تمثل محددا مؤثرا على سياسة أي دولة، فعلاقة مجلس التعاون الخليجي بالقوى الدولية الكبرى تساعدها على فهم صنع القرارات الخارجية وكيفية ادارتها لهذه العلاقات، وسنتحدث هنا عن:

- العلاقات الأمريكية – الخليجية
- العلاقات الروسية – الخليجية

1- العلاقات الأمريكية – الخليجية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية انفردت الولايات المتحدة برسم خريطة العالم برؤيتها وفق مصالحها وترتيب المنطقة العربية وفق أولوياتها، خاصة أن منطقة الخليج كانت تتجه إليها أنظار الأمم والشعوب كونها منطقة غنية ووافرة الخيرات، فالولايات المتحدة الأمريكية عملت على استبعاد القوى الأخرى عن منطقة الخليج بكل الوسائل، لأنها تعتبرها الدم الذي يجري في شرايين اقتصادها وقد استثمرت الولايات المتحدة الحرب العربية–اليهودية عام 1973م استثماراً سياسياً، فخلال حرب 1973 قرر الملك فيصل في حينه منع تصدير النفط للدول التي تدعم الكيان الإسرائيلي في فلسطين، وبناءً عليه أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أمراً رئاسياً تضمن الاستراتيجية القومية لبلاده، حيث تضمن الأمر اعتبار منطقة الخليج ضمن المصالح العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة وأنها ستتدخل باستخدام كافة الوسائل اللازمة بما فيها القوة العسكرية في حال الاعتداء على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج،

واعتبر تهديد دول النفط هو تهديد الولايات المتحدة ، (السمان، 2004: 93) لقد سعت الولايات المتحدة في البحث عن أي سبب للتدخل في منطقة الخليج مهما كان السبب والمصدر، سواء الاتحاد السوفييتي أو إيران أو حتى إحدى دول الخليج. (السمان، 2004: 96)

أوعزت الولايات المتحدة للكويت بزيادة انتاجها النفطي، الأمر الذي جعل العراق يتهم الكويت بالمشاركة في مؤامرة أمريكية تستهدف أمنه ومصالحة الحيوية، لأن زيادة انتاج الكويت يؤدى إلى خسارة العراق خسارة فادحة نتيجة تدني الأسعار في وقت انشغال العراق في حربه مع إيران، وبعد فشل المباحثات بينهم قرر العراق اجتياح الكويت في 2 أغسطس 1990. (سعد الدين، 2013/08/06)

لم تكتف الولايات المتحدة بما حققته من أهداف في حربها عام 1991، بل ذهبت لوضع الخطط والمخططات لاحتلال العراق واسقاط نظامه، وفعلاً شنت الحرب على العراق، وبعدها دخلت الولايات المتحدة العراق تحت مسمى تحرير العراق عام 2003، وبذلك قامت بالسيطرة على المنطقة تحت مسوغات استراتيجية تركزت على سببين رئيسين هما البترول وأسلحة الدمار الشامل لدى العراق.

وقد وضعت الولايات المتحدة عدة ركائز للنظام الأمني الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط وهي: (المنصور، 2009: 74)

1. التدخل المباشر واستخدام القوة لمواجهة أي تهديد للمصالح الأمريكية في الخليج.
2. منع ظهور أي قوة تحمل سيطرة إقليمية تهدد الأمن والاستقرار حيث عملت على احتواء العراق وإيران كمصلحة استراتيجية في المنطقة.
3. سياسة الاعتماد المتبادل بين الخليج والمشرق العربي كمركز للصراع العربي ومساعي إنجاح العملية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في عملية التسوية والتطبيع مع إسرائيل.
4. بذل الجهود الكبيرة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الديموقراطية في المنطقة، وهذا يؤكد أن أي نظام أمني جديد في الخليج لن يقوم إل بمبادرة وجهود أمريكية.
5. إن البناء الجديد للنظام الأمني في الخليج يتم في ظل عجز شبه كامل للنظام العربي، وهذا يعكس في الأساس مصالح الطرف القوي في معادلة الأمن الخليجي وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول أن المنظور الأمريكي لمنطقة الخليج يرتكز على ثلاث أطر أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج:

الإطار الأول: بناء قوة ذاتية لدول الخليج يمكنها التصدي جزئياً للتهديدات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها.

الإطار الثاني: بناء نظام إقليمي مشترك للإنذار المبكر من أجل زيادة فاعلية قوات دول مجلس التعاون الخليجي.

الإطار الثالث: العمل على تحقيق التكامل بين الأسلحة والوقود والذخيرة في دول مجلس التعاون. (kostiner, 1998: 190)

وبالرغم من مرور وقت طويل على إنشاء مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981، إلا أن القدرة العسكرية لدول المجلس مازالت دون المأمول قياساً بدول الجوار مثل العراق وإيران، بالرغم من الاتفاق الكبير على التسليح، ومع أن محاولات بناء القدرات العسكرية كانت ناجحة إلى حد ما إلا أنها لم تكن قادرة على حماية نفسها ضد القوى الإقليمية.

وقد استمر المنظور الأمريكي لأمن منطقة الخليج خلال التسعينات من القرن العشرين، وفي 18 مايو 1995 أمام مجلس العلاقات الخارجية، أعلن وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري أن هناك ثلاثة مكونات لتنفيذ السياسة الأمريكية: (perry, 1995: 8)

1. دعم القدرات الدفاعية الفردية لدول مجلس التعاون الخليجي.
2. العمل من أجل دعم القدرة الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي.
3. المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من عدم تحديد استراتيجية البعد الثلاثي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن البعض يرى استمرار التنسيق بين دول المجلس أمنياً ودفاعياً بما يحقق بناء القوة الذاتية. (ال سعود، 1988: 319)

وخاصة أن الولايات المتحدة تنظر لمنطقة الخليج باهتمام بالغ على اعتبار أنها تسبح على آبار النفط، وقد اتفقت القوى الأساسية داخل الولايات المتحدة في نهاية السبعينيات على امتلاك أكبر قدر من المواد البترولية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت منها الولايات المتحدة قوة دولية كبرى. (هيكل، 1986: 90)

وفي النهاية فإن الولايات المتحدة دعت لمشاريع عدة للمحافظة على مصالحها في منطقة الخليج باستمرار إمدادات النفط، والحفاظ على استقرار الخليج وأمنها ضماناً لاستمرار تدفق تلك الامدادات النفطية. (khomenind, 1989: 19)

ويرى الباحث، أنه لم يكن أمام دول مجلس التعاون الخليجي سوى التحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي تستطيع الوقوف في وجه الأطماع السوفيتية في المنطقة، ولأن الولايات المتحدة الأكثر حاجة لضمان تدفق النفط إلى الدول الغربية، إضافةً إلى أنها قدمت الدعم العسكري والأمني والدبلوماسي لدول المجلس وحمايتها بأكثر من طريقة.

2- العلاقات الروسية – الخليجية

من المعلوم لقادة الدول الخليجية أن الاتحاد السوفيتي يهدف لإيجاد مكان له في المياه الدافئة، فالاتحاد السوفيتي يسعى لتحقيق هذا الهدف والذي يجعله يتحكم في المنطقة بالكامل على اعتبار أن له حلفاء في القرن الأفريقي وأثيوبيا واليمن الجنوبي، كما أن للاتحاد السوفيتي أصدقاء أيضاً في الطرف الشمالي من المملكة العربية السعودية و سوريا والعراق ورداً على التحركات الأمريكية المتمثلة في مبدأ كارتر.

وضع الاتحاد السوفيتي خطة استراتيجية لتجاوز المخاوف في منطقة الخليج، ونرى أن السمة في موقف الاتحاد السوفيتي هو تغير الأداء في صراعه مع الولايات المتحدة من مستوى رد الفعل إلى الفعل المباشر، وهذا التغيير في موقف الاتحاد السوفيتي تزامن مع ضعف في الموقف الأمريكي وزعزعة الثقة بين أركان المعسكر الغربي، وبعد سقوط نظام الشاه في إيران، الأمر الذي أطاح بالنفوذ الأمريكي في إيران، التي بدأت بعد نجاح ثورتها في تهديد البناء الدفاعي الاستراتيجي الذى وضعه المعسكر الغربي لأحكام سيطرته على الخليج من المحيط الهادي، ومنع التوسع السوفيتي نحو المياه الدافئة.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن نيتها التشدد نحو الاتحاد السوفيتي ومخططاته التوسعية في آسيا وأفريقيا، وقد ظهر هذا التشدد في التحدي الذي وجهه برجينيف في دعوته من على منبر البرلمان الهندي في 10 ديسمبر 1980 للولايات المتحدة وأروبا الغربية واليابان والصين، ودعاهم لإصدار وعد بعدم التدخل في دول الخليج، **حيث دعاهم للالتزام بخمس مبادئ:** (إدريس، 1981: 172)

1. عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد دول منطقة الخليج.
2. عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها.
3. احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة وعدم جرها للتكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.
4. احترام حق السيادة لدول منطقة الخليج.

5. عدم خلق أيّة عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي، وفي هذا ضمان حق الاتحاد السوفيتي وحلفائه من حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي، وعدم تعرض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر، وفي ذلك إشارة إلى السيطرة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على مضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي. (إدريس، 1981: 174)

وما سبق من مبادئ طرحها الاتحاد السوفيتي، تؤكد أنه يرفض موقف المراقب للأحداث في منطقة المحيط الهندي عامة وما يحدث في الخليج التي تقوم بها الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي معها، وطرح موقفه بوضوح وهو المشاركة الكاملة في كل ما يحدث في المنطقة.

ويتبين للباحث، أن روسيا ومنذ انتهاء الاحتلال البريطاني لدول الخليج وهي تسعى لضمان حقها وحق حلفائها ضمن مجموعة حلف وارسو في استيراد النفط الخليجي، والعمل بكل ما تملك من امكانيات لإزالة الاخطار التي يمكن أن تتعرض لها الممرات البحرية التي تربط دول الخليج بالعالم، لذلك كانت تعمل دائماً للدخول في موقف المشاركة الكاملة في المنطقة وما يحدث بها.

ويتضح للباحث، أن المحددات للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي المتمثلة في مستوياتها الاقليمية والدولية دائمة التأثير، فمثل الطموح الايراني بالسيطرة على المنطقة من خلال السعي لامتلاك السلاح النووي حالة من القلق لدى المجلس، واحتلال ايران للجزر الاماراتية، اضافة للصراع العربي الإسرائيلي وأثره على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

والمحددات الخارجية لها أهمية بالغة في تحديد السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي، فقد ارتبطت دول المجلس مع الولايات المتحدة بعلاقات قائمة على مبدأ تقديم الحماية الأمنية والعسكرية لدول المجلس، وعلاقاتها مع روسيا القائمة على المشاركة الكاملة لما يحدث في المنطقة، والعمل على ضمان حقها وحق حلفائها في استيراد النفط الخليجي.

الفصل الرابع:

تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من النظام السياسي الفلسطيني والقرارات الأممية الخاصة بالصراع

المبحث الأول : تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

المبحث الثالث: القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ودور ومواقف مجلس التعاون الخليجي منها.

المبحث الأول: تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

إن القضية الفلسطينية من أهم القضايا العربية والاسلامية التي اهتم بها مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته في 25 مايو 1981، وخاصة أنه تولد لدى المستوى الرسمي والشعبي لدول المجلس احباط كبير نتيجة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وخاصة احتلال القدس، والتي تمثل مكانة دينية مقدسة لدى شعوب وقادة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تحتضن جاليات كبيرة من الفلسطينيين والذين يمثل وجودهم فيها تذكيراً دائما لقضيتهم، وخلال اجتماعاته عبر دوراته المختلفة والمتعددة على مستوى المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، أو خلال لقاءاته مع المنظمات الاقليمية والدولية كانت مواقفه واضحة تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي دعمه حقوق الشعب الفلسطيني، حيث أعلن قادة المجلس أن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الاوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه، وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف.

ويمكننا تقسيم تطور سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الى ثلاث مراحل: (عبيد، 2014)

1. مرحلة ما بين النشأة وحتى عام 1990.
2. مرحلة ما بين 1990 (ما بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 – ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991) وحتى عام 2002.
3. مرحلة إعلان المبادرة العربية للسلام عام 2002.

أولاً: مرحلة ما بين النشأة وحتى عام 1990

لعبت التطورات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي دوراً مهماً في تشكيل دور مجلس التعاون في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ثمانينيات القرن العشرين، فظلت تلعب دوراً معيناً على الصعيد السياسي والاقتصادي من خلال دعم دول المواجهة وكفاح الشعب الفلسطيني، وكانت سياسات المجلس واضحة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل

ودائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف[9].

إن البيانات الختامية لمجلس التعاون الخليجي لم تخل من تناول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فقد ربطت بين استقرار منطقة الخليج وبين السلام في الشرق الاوسط وخصوصاً حلولاً عادلةً تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وجاء هذا الربط من خلال النشاط العسكري والسياسي الإسرائيلي الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ومثال ذلك ما حدث من هجوم إسرائيل على المفاعل النووي العراقي، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وقصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وفي هذا السياق جاء إعلان المملكة العربية السعودية عام 1981 من مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، وقد تبناها مجلس التعاون الخليجي وقرر ادراج المبادرة على جدول أعمال القمة العربية الثانية عشر في مدينة فاس بالمغرب عام 1982 لبلورة موقف عربي موحد من القضية الفلسطينية[10].

وقد أشار الملك فهد بن عبد العزيز أن هذه المبادرة جاءت كبديل متوازن وعملي عن اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 التي وقعت بين إسرائيل ومصر، لكن نتيجة التباين في المواقف لبعض الدول مثل العراق وسوريا من المبادرة، إضافة للاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وبناء المستوطنات لم يكتب لها النجاح.

ومن هنا يمكننا القول أن المشروع العربي للسلام والذي أقرته القمة العربية الثانية عشر التي عقدت في مدينة فاس المغربية وأيده مجلس التعاون الخليجي كرّس خيار التسوية السياسية على المستوى الرسمي العربي في التعامل مع إسرائيل، (مركز الزيتونة، 2012: 19)، وكان واضحاً في قراراته اعترافاً ضمنياً بإسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967. (مركز الزيتونة، 2012: 12)

واستمرت دول مجلس التعاون الخليجي في التأكيد على مواقفها الثابتة من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، ودعت لعقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة، وإضافة لما سبق من مواقفه أدان المجلس العدوان على مقرات منظمة التحرير في تونس[11].

---

9 البيان الصحفي للدورة الأولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية.

10 البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

11 البيان الختامي للدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

تبنى المجلس سياسات الإشادة والدعم لنضال الشعب الفلسطيني المتمثل في الانتفاضة الفلسطينية[12]، ومع اندلاع هذه الانتفاضة عام 1987 وتصاعدها، دعمت دول المجلس رسمياً وشعبياً هذه الانتفاضة، حيث أشاد المجلس بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي ومشاريعه الاستيطانية، وانتهاكاته المستمرة للاماكن المقدسة، واستنكر المجلس قمع وبطش إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وأكّد المجلس بان المقاومة الباسلة وصمود الشعب الفلسطيني، لهو دليل قاطع على رفض لسياسة الامر الواقع الذي تحاول إسرائيل فرضه[13]، وهنا أكّد مجلس التعاون الخليجي دعمه الكامل وبكل الإمكانات المتاحة لانتفاضة الشعب الفلسطيني[14].

وخلال هذه الفترة عمل المجلس على تكثيف سياساته الخارجية لاستثمار ما يمتاز به من علاقات جيدة على الساحة الدولية، فتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لنقل معاناة الشعب الفلسطيني، وتوضيح الإجرام الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، وضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإيقاف هذا العدوان وإنهاء هذا الاحتلال.

ولكن سياسة مجلس التعاون الخليجي أكّدت أن هذه الانتفاضة لها ما بعدها، وستشكل واقعاً جديداً يعمل على تسريع عقد مؤتمر دولي يتم في إطار الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير، من أجل التوصل إلى حلٍ دائمٍ وعادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية[15].

ومن هنا يمكننا القول، إن مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاقته كان واضحاً بمواقفه الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وكانت سياساته صريحة في هذا الاتجاه، حيث وجه المجلس مصادره المالية لضمان المقاطعة العربية لإسرائيل، فقد قطعت دول المجلس علاقاتها الدبلوماسية مع دول أفريقية بعد أن أعادت علاقاتها مع إسرائيل، فقد قرر مجلس التعاون الخليجي بالإجماع وقف المساعدات عن أيّ دولة تعيد علاقاتها مع إسرائيل، ففي عام 1982 قطعت كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات علاقاتها مع زائير (الكونجو)، وفي نفس العام قطعت الكويت والسعودية والإمارات علاقاتها مع كوستاريكا لأنها نقلت سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وفي عام 1984 قطعت الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيريا بسبب إعادة علاقاتها مع إسرائيل[16].

---

[12] البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[13] البيان الصحفي للدورة السادسة والعشرين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[14] البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[15] البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

16 البيان الصحفي للدورة الثامنة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

ثانياً: مرحلة ما بين 1990 (ما بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 – ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991) وحتى عام 2001.

لقد كان للاجتياح العراقي للكويت عام 1990 والذي تمحور خلاله موقف منظمة التحرير مع الموقف العراقي في اجتياحه للكويت الأمر الذي ترك تداعيات سلبية جداً على المستويين الرسمي والشعبي، وقد شكل هذا الموقف نكسة على صعيد الجهود الخليجية في دعم القضية الفلسطينية. وعلى إثر انهيار النظام الإقليمي العربي في تلك الفترة، تراجع الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية، وتجاوبت دول المجلس مع الضغط الأمريكي لدخول عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991[17].

كما أن تسوية الصراع بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أخذ بعداً جديداً على المستوى الدولي، وكان ذلك واضحاً خلال النشاط الدبلوماسي للإدارة الامريكية من خلال وزير خارجيتها جيمس بيكر في منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لمؤتمر مدريد عام 1991، فقد تحدث عن اتفاق بدعوة المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي للتفاوض المباشر مع إسرائيل في حال عقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط، (عبيد، 2014) ولكن مجلس التعاون الخليجي أصدر بياناً أشار فيه إلى استعداد المجلس المشاركة بصفة مراقب في حال دعوته لحضور المؤتمر الدولي للسلام، وسيمثله بالحضور أمين عام المجلس.

وكانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها دول الخليج كمجموعة في مسار العملية السلمية، وقد عبر المجلس عن ارتياحه لنتائج مؤتمر السلام الذي شارك فيه كمراقب[18].

وقد عبر المجلس عن ترحيبه بتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، كخطوة أولى على طريق الحل العادل والشامل والدائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي استناداً لقراري مجلس الأمن242–338 ومبدأ الأرض مقابل السلام[19].

كما رحب مجلس التعاون الخليجي بتوقيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاق الحكم الذاتي، واتخاذهما خطوات يتم بموجبها نقل المسئوليات للسلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني[20].

---

[17] البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[18] البيان الختامي للدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[19] البيان الختامي للدورة الرابعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[20] البيان الختامي للدورة الخامسة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وعندما تم توقيع اتفاق واي بلانتيشن في23 أكتوبر 1998 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رحب مجلس التعاون الخليجي بهذه الخطوة، واعتبرها خطوة مهمة وايجابية يجب أن تتبعها خطوات نحو تطبيق كامل الاتفاقيات بين الطرفين، ولذلك فقد أكّد على موقف دول المجلس من التسوية السياسية للصراع على أساس القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مشدداً على مفهومه للسلام باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما أكّد على دعم جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع، وناشده الضغط على إسرائيل للالتزام بذات المبادئ[21].

عبر المجلس عن موقفه المفصل ورؤيته لمختلف جوانب عملية السلام، مؤكداً على أن "التدهور" في الأوضاع داخل الأراضي المحتلة مرده الأساس هو الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يلتزم بعملية السلام، وأن وقفه الاتصال مع الفلسطينيين يؤكد عدم مصداقيته في التوجه نحو السلام، وأكّد على مفهوم دول المجلس السابق للسلام والتسوية، كما أكّد – في ظل أجواء أحداث 11سبتمبر 2001 – على أهمية التفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب المدان، وحيا كذلك الجهود الدولية لاستئناف المفاوضات[22].

تعتبر بيانات القمم الخليجية التي صدرت عن اجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي العربية من أهم المؤشرات على طبيعة المواقف وتطوراتها والعوامل التي دفعت إلى هذه التطورات، والتي تعبر عن التحول في الموقف السياسي لدول المجلس إزاء عملية التسوية وتترافق مع متغيرات اقليمية خليجية وعربية، ومتغيرات دولية تتعلق بالحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة، وتهديد العديد من الأنظمة بذات المصير، ناهيك عن تطورات الوضع الأمني في الخليج العربي، خصوصاً في ظل تنامي القوة الإيرانية النووية وتفاقم أزمة الملف النووي الايراني دولياً وإسرائيلياً، وكذلك تطورات القضية الفلسطينية، وطبيعة المسار السياسي الفلسطيني– الإسرائيلي التفاوضي من جهة، وعمليات المقاومة والانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال من جهة أخرى، وطبيعة العلاقة بين القوى السياسية والفصائل الفلسطينية فيما يتعلق بالشئون الداخلية وفي رؤية حل الصراع بالتسوية أو المقاومة، وقد تأثر الموقف الخليجي عموما سلباً إزاء مواقف التسوية، فيما تسببت مواقفه هذه بتراجع الدعم للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ويُعتقد أن دول المجلس أصبحت تقدم

[21] البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[22] البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

الدعم لسببين رئيسين، وهما: المعاناة والحاجات الانسانية وبحدها الأدنى، ودعم نتائج عملية السلام والتوجهات الدولية إزاءها، فيما تراجع الدعم للمقاومة والانتفاضة ولفلسطينيي الشتات.

فبرغم اهتمام دول المجلس بعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعمها الكامل للتفاوض السياسي كسبيل أساسي لنيل حقوق الشعب الفلسطيني، خصوصا منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، غير أن الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، تعد فترة حاسمة ومهمة في تطوير مواقفها وبلورة توجهاتها إزاء التسوية السياسية، والتي شهدت إضافة إلى التشجيع والدعم لعملية السلام، التدخل بتقديم مبادرات مباشرة فيما عرف بالمبادرة العربية التي طرحتها السعودية في القمة العربية في بيروت عام 2002، والتي قضت بالموافقة المبدئية على التطبيع الشامل مع إسرائيل، اذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط يونيو 1967، والتي فسرت حينها بفشل أسس مؤتمر مدريد ونهج توقيع الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل من قبل كل من منظمة التحرير والأردن عامي 1993 و1994 على التوالي. ناهيك عن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الوضع الدولي والداخلي لدول المجلس.

ويرى الباحث، أن القضية الفلسطينية وتطوراتها ظلت أهم أولويات مجلس التعاون الخليجي خلال مناقشاته ومداولاته منذ انشائه، على الرغم من الأحداث والتداعيات الكثيرة التي مرّت بها الأمة عامةً ومنطقة الخليج خاصة، وكان دائماً يؤكد على دعمه للقضية الفلسطينية من خلال دعمه لاستعادة حقوقه المشروعة، وأنه لا سلام في الشرق الاوسط دون إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وإقامة الدولة، ولم تقتصر سياسات المجلس في الفترة المذكورة على الشجب والاستنكار والإدانة فقط، بل ذهبت لتقديم مبادرات سياسية إزاء القضية الفلسطينية، اضافةً لذلك كان واضحاً التطابق بين الموقف الرسمي والشعبي الخليجي بشأن دعم القضية الفلسطينية، ولوحظ بوضوح تأكيد مجلس التعاون في جميع قراراته دعمه لمنظمة التحرير باستثناء فترة موقفها من الاجتياح العراقي للكويت.

ويؤكد الباحث، أنه يمكن اعتبار فترة السبعينات بمثابة العقد الذهبي لدور دول مجلس التعاون الخليجي في الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للقضية الفلسطينية، فقد كانت مرحلة الثمانينيات المرحلة الانتقالية نحو فترة التسعينيات الذي تميزت بتراجع الموقف الخليجي لا سيما في بداية الفترة وخاصة بعد موقف منظمة التحرير من اجتياح العراق لدولة الكويت ثم عودة الدعم نسبياً في السنوات الأخيرة منه بفعل انتفاضة الأقصى عام 2000.

كما يرى الباحث من خلال ما تقدم، بأن الفترة 1990-2001 تعتبر من الفترات الحرجة في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بالنظر إلى ضعف النظام الإقليمي العربي، واختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل كنتيجة لمجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية، التي أسهمت في غياب دور مجلس التعاون الخليجي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

إلا أن الباحث يرى أن دور المجلس عاد وبقوة على الساحة الدولية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وبإجماع عربي قوي، من خلال تبنيه المبادرة العربية للسلام والتي سنتناولها لاحقا بالتفصيل.

ثالثاً: دور مجلس التعاون الخليجي في إعلان المبادرة العربية للسلام 2002

1- مواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه العملية السلمية الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

عمل مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه على دعم القضية الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه التاريخية، واستعادة أرضه المغتصبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، (الشمري، 2013 : ص70) وقد بذل المجلس العديد من المساعي على مستويات مختلفة إقليمية ودولية لإيجاد حلٍ شاملٍ وعادلٍ في المجالات السياسية والاقتصادية، وقد أكّد المجلس على وقوفه الكامل مع حقوق الشعب الفلسطيني[23]، حيث أشار المجلس أن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. (الشمري، 2013 : ص70)

وتعدّ مواقف مجلس التعاون الخليجي من المواقف الواضحة إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك من خلال دعواته لمجلس الأمن الدولي لتبني هذا الصراع بشفافيةٍ وأهميةٍ بالغةٍ، واعتبر المجلس جميع المواقف الداعمة للسلام في الشرق الأوسط مواقف غير جادة، وأن الجميع أخفق في الضغط على إسرائيل لتحمل مسئولياتها تجاه ما يحدث في فلسطين، ودعم المجلس كل قرار يهتم بوضع حلولٍ جوهريةٍ للتوصل لتسويةٍ سلميةٍ للصراع، وقد شهدت القضية الفلسطينية في الفترة ما بين عامي 2001-2005 تطورات سياسية هامة في ظل استمرار انتفاضة الأقصى، وقد تولى جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة عام 2001، وفي تلك الفترة

[23] البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

برزت مبادرات عديدة تتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 نوفمبر 2001 أكّد الرئيس الأمريكي جورج بوش التزام دولته بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط من خلال إقامة دولتين تعيشان مع بعضهما في حدودٍ آمنةٍ ومعترف بها دولياً. (مناع، 2003/03/16)

ورحب مجلس التعاون الخليجي بالخطاب الذي حدد رؤية الولايات المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لقرارات مجلس الأمن 242، 338، واعتبر مجلس التعاون هذا الخطاب خطوة جيدة لتوفير الأجواء الإيجابية لإحياء مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط على أساس القرارات الدولية، بهدف تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف[24].

2- المبادرة العربية للسلام لعام 2002م

تعددت المبادرات العربية والدولية للسلام العادل والشامل بين العرب وإسرائيل، وكان من بين هذه المبادرات مبادرة السلام العربية 2002، (مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز)، وقد تبنى مجلس التعاون الخليجي العديد من المبادرات والمساعي للحل السلمي والسلام العادل والشامل، وقاد ذلك إلى المبادرة العربية للسلام عام 2002، والتي أعلنها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، وهي مبادرة خليجية في الأساس، (الشمري، 2013 : ص70) ويمكن القول إن المبادرة العربية للسلام هي امتداد لمبادرات سابقة كانت على رأسها المملكة العربية السعودية[25]، من واقع موقعها في دول مجلس التعاون الخليجي كدولةٍ كبرى ومركزية، وأن المبادرة التي أعلنها الملك عبدالله بن عبد العزيز تحتوي على العديد من المحاور والمفاهيم المنبثقة من مبادرة الملك فهد للسلام، لدرجة التطابق في بعض المعاني والنقاط بين المبادرتين.

[24] البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[25] مبادرة الملك فهد بن عبد العزيز – المبادرة العربية للسلام 1982م

مبادرة الامير فهد للسلام 1981

احتوت مبادرة الامير فهد بن عبد العزيز على ثمانية بنود أساسية، (نجم ،2012: 19) تضمنت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها الجزء الشرقي من القدس، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية التي اقيمت على الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لكافة الأديان في المدينة المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتعويض من لا يرغب بالعودة، وأن تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود 1967، والتأكيد على حق دول المنطقة بالعيش بأمن وسلام، وضمان تنفيذ الأمم المتحدة أو بعض الدول الاعضاء فيها تلك المبادئ.

المبادرة العربية للسلام 2002[26]

ويمكن تلخيص أبرز ما ورد في مبادرة السلام العربية في النقاط التالية:

- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من يونيو 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 4 يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية.
- تعيد إسرائيل النظر في سياساتها وتتخذ السلام خيارا استراتيجيا.

بعد قبول إسرائيل والتزامها بتلك المطالب تتخذ الدول العربية الإجراءات التالية:

- اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص بالبلدان العربية.

[26] ملحق البيان الختامي لقمّة جامعة الدول العربية الرابعة عشر.

- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته لدعم المبادرة.
- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات في مقدمتها مجلس الأمن والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الافريقي والدول الاسلامية.

3- مواقف مجلس التعاون الخليجي من المبادرة العربية للسلام عام 2002

أكّد المجلس أن السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة هو خيار استراتيجي، وأن مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت، تعتبر مدخلاً أساسياً نحو سلامٍ عادلٍ وشاملٍ وحلاً سلمياً للمنطقة[27]، كما وأكّد بأن المبادرة التي أعلنها الامير عبدالله أصبحت مبادرة عربية مجمع عليها، ويجب أن تكون ركيزة أساسية لأيّ مفاوضات وأي تحرّك جدّي يهدف إلى حلٍ عادلٍ وشاملٍ في المنطقة في إطار القرارات الدولية[28].

وقد اعتبر المجلس أن المبادرة العربية للسلام هي الحل للصراع العربي الإسرائيلي، ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتجنيب المنطقة الحرب، وأدان المجلس الأعمال الوحشية للاحتلال الإسرائيلي، وشدد على انهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلها عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لما نصّت عليه مبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وتجنيب المنطقة والعالم حرباً قد تؤدي إلى نتائج وخيمةٍ وكارثةٍ إنسانية[29].

كما يعتبر مجلس التعاون الخليجي أن دوره لم يقتصر على بيانات الشجب والإدانة فحسب، وإنما تعداها إلى اطلاق بادرات عملية تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما تمثل في ثلاثة أمور: (الأمانة العامة، 2002: 135)

---

[27] البيان الصحفي للدورة الثالثة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[28] البيان الصحفي للدورة الرابعة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[29] البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

أولاً: المبادرة السعودية في أعقاب العدوان على لبنان عام 1982، والتي أعلنتها السعودية بهدف تحقيق سلامٍ عادلٍ وشاملٍ في المنطقة واعتبرتها أساسا لمشروع السلام العربي الذي وافقت عليه الدول العربية.

ثانياً: قامت القمة الخليجية الرابعة والتي عقدت في قطر في نوفمبر 1983 بإيفاد وزيري الخارجية القطري والكويتي إلى الجمهورية العربية السورية في مسعى مع تونس والجزائر والجامعة العربية لبحث إجراءات الاقتتال المؤسف الجاري على الساحة الفلسطينية.

ثالثاً: مشاركة دول مجلس التعاون في نظام المقاطعة العربية ضد إسرائيل منذ إقراره في عام 1954م.

وهنا يتبين للباحث مركزية الدور الخليجي لإعلان المبادرة العربية للسلام، وخروجها إلى النور، ومدى مساهمة مجلس التعاون الخليجي في إصدارها وتبنيها كمبادرة خليجية وعربية صدرت من أحد دول المجلس، والعمل على نشرها وتصديرها والوقوف معها بالإجماع، وما يزال المجلس يعتبر المبادرة العربية يجب أن تكون أساس للسلام في الشرق الأوسط.

ومع ذلك يرى الباحث، أنه كان يجدر بالقائمين على المبادرة العربية للسلام أن يناقشوا الرؤية الاستراتيجية العربية للسلام مع أصحاب الحق الأساسيين في معادلة الصراع وهو الجانب الفلسطيني، من خلال إيجاد موقف موحّد فلسطينياً وخاصة فيما يتعلق بموضوعي الاعتراف بالاحتلال والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وبعدها يتم إقرار ذلك عربياً وإسلامياً، وبذلك تخرج المبادرة بتوافق الجميع، وتسوّق على أنها الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون كقاسمٍ مشتركٍ بين الفصائل والقوى الفلسطينية بشكل ينسجم مع برامج وأيدولوجيات هذه الفصائل والقوى، حتى تخرج بإجماع فلسطيني واحتضان عربي، وتتمشى مع الالتزام بمقررات القمم العربية السابقة التي أكّدت على عدم أحقيّة أي دولة طرح أي حلول منفردة تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني وموقف مجلس التعاون الخليجي منه

يعد النظام السياسي الفلسطيني من أقدم النظم السياسية التي ترزح تحت الاحتلال وما زالت حتى يومنا هذا، وما لذلك من تداعيات على طبيعة هذا النظام، حيث سادت ثقافة المقاومة وتحرير الأرض في جميع مراحله، وغابت ثقافة مؤسسات الدولة، وساهم الاحتلال في ذلك، ليقنع العالم أن الشعب الفلسطيني لا يستحق دولة، حيث "ارتبطت نشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره بمختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ عام 1948، وذلك بالتداخل مع العوامل والمحددات الخارجية، التي لعبت دوراً رئيساً في تحديد معالمه، وتحكمت ولا زالت في صورته. (مطر، 2010: 22)

وأهم تجربتين مر بها النظام السياسي الفلسطيني هما:

أولاً: منظمة التحرير (م.ت.ف)

جاءت فكرة تأسيس منظمة التحرير بعد معاناة طويلة قضاها الشعب العربي الفلسطيني من الانتداب البريطاني إلى الاحتلال الإسرائيلي، "حيث تركت حرب 1948 المجتمع الفلسطيني في حالة فراغ قيادي وسياسي، وكانت المؤسسات السياسية الفلسطينية الرئيسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزعماء النخبة القديمة، وبالتالي لقيت مصيرهم نفسه".(الصايغ، 2002: 9)

فشكلت منظمة التحرير حقلاً سياسياً وطنياً، وخصوصاً بعد انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هزيمة 1948، (هلال، 2006: 55) لتكون جسماً جامعاً للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، فبدأت منظمة التحرير من مجموعة من الشخصيات الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري، والذين شكلوا نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية، نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين، على اعتبار أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. (الحوراني، 1980: 34)

وقد شكلت نشأة منظمة التحرير نقطة الانعطاف الأهم في تشكل النظام السياسي الفلسطيني عام 1964، كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، والتي جاء تأسيسها كنتاجٍ واستجابةٍ لحالةٍ فلسطينيةٍ قائمةٍ حملت في طياتها إرهاصات كيانية. (مطر، 2010: 23)

ويمكن تحديد أهم العوامل التي ساهمت في تكوين منظمة التحرير: (الصمادي، 2008: 33)

1. ظهور الفراغ السياسي في الميدان الفلسطيني عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، وتشرد أهلها إلى شتى دول العالم، فكان لابد من وجود كيان يجمع شملهم.
2. ظهور عدة منظمات فدائية وسياسية تدعو لتحرير فلسطين، فخشيت الأنظمة العربية أن يفلت زمام القضية الفلسطينية منها، فبادرت لمحاولة إيجاد إطار جديد يضم الفلسطينيين.
3. تفاقم الصراع العربي خاصة بعد انهيار الوحدة السورية المصرية في عام 1961، واندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام 1962، وفشل مباحثات الوحدة الثلاثية ما بين مصر وسوريا والعراق عام 1963 وتزايد حدة التوتر على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1963 بعد تنفيذ مشروعها الذي هدف إلى تحويل مجرى نهر الأردن.

ومن أهم المؤسسات السياسية المنبثقة عن منظمة التحرير هي المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، ودائرة الإعلام، ودائرة العلاقات القومية، ودائرة شؤون الوطن المحتل، ودائرة التنظيم الشعبي، والدائرة السياسية. (برهم، 2007: 131)

ثانياً: السلطة الفلسطينية

لم تكن منظمة التحرير تنعم برخاء سياسي واقتصادي أو ترف فكري عندما قررت الدخول في عملية السلام بل "إن الظروف التي كانت وراء مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو تتلخص بما يلي: عزلة منظمة التحرير وتدهورها، وكلفة الانتفاضة الأولى عام 1987 المتزايدة التي أثقلت كاهل إسرائيل، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، ووضع الشرق الأوسط بعد الانتصار على العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991. (فرنسون، 2003: 466)

فبعد أن وقعت منظمة التحرير على اتفاق أوسلو عام 1993، وبموجبه أُنشئت السلطة الفلسطينية، وطرأت العديد من التحولات على النظام السياسي الفلسطيني الجديد منها:

1. انتقال العمل السياسي للأحزاب والقوى السياسية من السر إلى العلن أو شبه العلن، بما لا يتعارض والالتزامات الأمنية للسلطة الفلسطينية.

2. تراجع تأثير الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات منظمة التحرير لصالح مؤسسات الحقل السياسي الجديد.

3. تولت السلطة الفلسطينية فور تشكيلها، تنفيذ عمليات تشريعية واقتصادية واجتماعية. (هلال، 2002: 61)

أعطى اتفاق أوسلو إسرائيل الحق في التدخل في عملية بناء النظام السياسي الفلسطيني، وذلك ضمن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فوفقاً للاتفاقيات الموقعة "يتألف عدد المجلس التشريعي من اثنين وثمانين نائباً، ثم وافقت إسرائيل على رفع هذا العدد إلى مائة واثنان وثلاثون نائباً، أما المرشحون لإشغال مقاعد المجلس فيتعين أن تصادق عليهم إسرائيل. (فرنسون، 2003: 489)

ثالثاً: سياسات ومواقف المجلس من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

1- سياسيات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من منظمة التحرير

تعددت سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه منظمة التحرير، ويمكن حصر هذه المواقف على النحو التالي:

- مؤيد وداعم لمنظمة التحرير، حيث اعترف المجلس بالمنظمة منذ تأسيسه عام 1981[30]، وأكّد المجلس على تأييده المطلق لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق مصيره بنفسه، وانشاء دولته المستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير[31]، وأشار المجلس على أن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير[32]، وأشاد المجلس بالنضال الفلسطيني وجدد تأكيده على أن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير، اضافة لإشادته بإعلان الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الطارئة بالجزائر عام 1988.
- دعم قرارات ومشاريع التسوية التي عقدتها وشاركت فيها منظمة التحرير، حيث اتخذ مجلس التعاون الخليجي موقف داعم لجميع الاتفاقيات المتعلقة بعملية التسوية والتي وقعتها

[30] البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[31] البيان الختامي للدورة الخامسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[32] البيان الختامي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

المنظمة، كما شارك المجلس في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بعملية السلام، وكان أبرزها مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

- دعمه لمنظمة التحرير في العدوان على لبنان عام 1982، وتأكيده على وقوفه مع المنظمة ضد العدوان الإسرائيلي[33].
- دعمه لوحدة منظمة التحرير والمحافظة عليها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك إبّان مشاكل الاقتتال الداخلي والانشقاقات الداخلية والتناحر بين المنظمات الفلسطينية المختلفة، والتي حدثت في لبنان عام 1983.[34]
- إدانة المجلس العدوان الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير في تونس عام 1985م[35].
- أعرب المجلس عن قلقه على ما أفرزه الاجتياح العراقي للكويت من سلبيات أضرّت بالقضية الفلسطينية، وأعرب المجلس عن دعمه للشعب الفلسطيني وتأييده للانتفاضة ودعوته لدعم ومساندة أبناء الارض المحتلة[36].

من خلال الدراسة يتبين للباحث، أن مجلس التعاون أيّد بشكل كامل منظمة التحرير في كل مواقفها وتصرفاتها ومساعيها للسلام ومفاوضاتها في هذا الاتجاه، كما أدان العدوان عليها وعلى الشعب الفلسطيني، وسعى إلى توحيد صفّها وتجميع فرقائها والقضاء على الخلافات بين أعضائها، عدا البيان الذي صدر في الدوحة للدورة الحادية عشر إبّان اجتياح الكويت، وما كان من دعم منظمة التحرير للعراق في حربه حيث لم يتطرق البيان للمنظمة، ووجه دعمه وتأييده للشعب مباشرةً متجاهلاً منظمة التحرير.

وحسب رأي الباحث، فقد أضرّ موقف منظمة التحرير في حينه بمصالح الفلسطينيين المقيمين في دول الخليج عموماً ودولة الكويت بشكل خاص، حيث دفع الفلسطينيون هناك أثماناً باهظةً من تشريدٍ وترحيلٍ وخسارة كامل ما يملكون من أموالٍ وأعمال.

---

[33] البيان الصحفي للدورة الرابعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[34] البيان الصحفي للدورة الثامنة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[35] البيان الختامي للدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[36] البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

2- سياسيات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من السلطة الفلسطينية

تعددت سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه السلطة الفلسطينية، ويمكن حصر هذه المواقف على النحو التالي:

- رحب المجلس ببيان أوسلو والاتفاقية بين منظمة التحرير وإسرائيل[37]، وفيما بعد أعربت دول مجلس التعاون عن تأييدها لإنشاء سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت هذا الحدث خطوة أولى في طريق الحل للقضية الفلسطينية، وللصراع العربي الإسرائيلي. (نجم ،2012: 95)
- استمرار دعمه لمساعي السلام والمفاوضات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، حيث أكّد مجلس التعاون الخليجي دعمه للسلطة الفلسطينية في موقفها الداعي إلى أن العودة إلى المفاوضات المباشرة، وتطالب بالوقف الكامل للأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية، وعلى رأسها ما يتعلق بمدينة القدس الشرقية وفقا للقانون الدولي والقرارات الدولية.
- رحب مجلس التعاون الخليجي بتوقيع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق القاهرة عام 1994، والذي أفضى إلى تسلم السلطة الفلسطينية الحكم في قطاع غزة ومدينة اريحا[38].
- كما أيّد المجلس نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية، وطالب المجتمع الدولي والولايات المتحدة وروسيا للضغط على إسرائيل لوقف عرقلتها تنفيذ السلطة الفلسطينية مهامها[39].
- طالب مجلس التعاون الخليجي الولايات المتحدة تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق إعلان المبادئ، وذلك بسبب انتهاء موعد المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو، وأعرب المجلس عن أمله في استكمال مسيرة السلام، وتوقيع المرحلة الثانية من اتفاق إعلان المبادئ حول توسيع نطاق الحكم الذاتي، ويطالب المجلس راعية عملية السلام والمجتمع الدولي التدخل[40].
- دعم المجلس وتأييده لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وأعرب المجلس عن ارتياحه لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، واستكمال الجيش الإسرائيلي اعادة انتشاره من معظم مدن وقرى الضفة الغربية[41].

---

[37] البيان الختامي للدورة الرابعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[38] البيان الصحفي للدورة الحادية والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[39] البيان الصحفي للدورة الثانية والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[40] البيان الصحفي للدورة السادسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[41] البيان الصحفي للدورة الثامنة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

- وجه مجلس التعاون شكره العميق وتقديره للجهود التي بذلتها مصر، كما دعا المجلس إلى عقد اجتماع خاص بعملية التسوية السلمية مستأنف لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بهدف تقييم نتائج المسيرة السلمية. (مرجع سابق)
- عبر المجلس عن ترحيبه باتفاق واي بلانتيشن الذي أبرم بتاريخ 23 أكتوبر 1998، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي يمثل خطوة هامة يجب أن تتبعها خطوات نحو تحقيق كامل الاتفاقات التي أبرمت بين الطرفين[42].
- رحّب المجلس بالنتائج التي توصل اليها مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية[43].
- جدد المجلس دعمه للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل في مؤتمر أنابوليس والسعي لإقامة الدولة الفلسطينية ضمن إطار زمني محدد. (الأمانة العامة، 2015: 22)
- دعم مجلس التعاون الخليجي توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لطلب الحصول على دولة غير كاملة العضوية عام 2012، وقد هنّأ المجلس الشعب الفلسطيني وقيادته بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، كما أعرب المجلس عن تأييده ودعمه للمساعي والاجراءات التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية. (الأمانة العامة، 2015: 24)
- دعم الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، حيث أشاد مجلس التعاون الخليجي بالجهود والمساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء للشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، وكذلك ما قدمته المؤسسات الخيرية بدول مجلس التعاون من مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وفي إطار دعم مجلس التعاون لجهود إعمار قطاع غزة بعد العدوان في عام 2008–2009، شكّلت دول المجلس برنامج لإعادة إعمار غزة في فبراير 2009، كما شاركت في المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار غزة والذي عقد بمدينة شرم الشيخ في مصر، وتبرعت في هذا المؤتمر بمبلغ 1.65 مليار دولار أمريكي، يتم العمل بها عن طريق السلطة الفلسطينية والجهات الدولية الأخرى. (الأمانة العامة، 2015: 25)

[42] البيان الختامي للدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[43] البيان الصحفي للدورة الرابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

يرى الباحث، أنّ مواقف مجلس التعاون الخليجي لم تختلف كثيراً عن ما كانت عليه سابقاً تجاه منظمة التحرير، فالسلطة الفلسطينية جاءت امتداداً لاتفاقيات السلام الموقعة من قبل المنظمة مع الأطراف المختلفة، ويدين المجلس الاعتداءات الإسرائيلية على السلطة وعلى الفلسطينيين، ويدعو للسلام العادل والشامل، ويشجع على مفاوضات السلام بين جميع الأطراف، وداعماً مادياً وسياسياً للسلطة الفلسطينية في الكثير من المراحل من عمر القضية الفلسطينية وتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المبحث الثالث: القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ودور ومواقف مجلس التعاون الخليجي منها

أولاً: القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تعددت القرارات الأممية الصادرة بخصوص القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تجاوز عددها أكثر من 70 قراراً، وقد تكرر التعرض لها في بيانات وخطابات مجلس التعاون الخليجي **وأبرز هذه القرارات هي على النحو التالي:** (ساروفيم، 2015: 445)

- **قرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947..** وأهم ما ورد فيه:

وهو ما عرف بقرار تقسيم فلسطين إلى 3 كيانات جديدة، كالتالي:

1. دولة عربية: تبلغ مساحتها حوالي 11 ألف كيلومتر مربع وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوباً حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر.
2. دولة يهودية: تبلغ مساحتها حوالي 15.000 كيلومتر مربع على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حالياً.
3. القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة، تحت وصاية دولية.

- **قرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 1948..** وأهم ما ورد فيه :

أ- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة لديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن للذين يقررون عدم العودة.

ب- وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس.

ت- حماية الأماكن المقدسة واخضاع الترتيبات المعمولة لإشراف الأمم المتحدة الفعلي.

- **قرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن عام 1967.. وأهم ما ورد فيه :**

أ- وجوب سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

ت- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ث- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثانياً: دور ومواقف مجلس التعاون الخليجي من القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

تعد مواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية من المواقف الواضحة، وذلك من خلال دعوة مجلس الأمن الدولي إلى تبني القضية بشفافية وأهمية بالغة. (نجم، 2012 : 165)

ويمكن إبراز مواقف مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

- ما قام به مجلس التعاون الخليجي من تكليفه لرئاسة المجلس بإرسال الرسائل إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، كما أشاد بقرار مجلس الأمن بالخصوص، ومناشدته للمجتمع الدولي أن يتحمل مسئولياته[44].
- ترحيبه بقرار مجلس الأمن رقم 681 الخاص بتوفير الحماية للفلسطينيين[45].
- مناشدته للمجتمع الدولي في أكثر من دورة لمجلس التعاون الخليجي، بعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تحضره جميع الأطراف المعنية، مناشدته المجتمع الدولي لدعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته وحقوقه المشروعة[46].
- تأكيده على قرارات الشرعية الدولية ومسيرة السلام العادل والشامل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي (242، 338)[47].
- مشاركة المجلس في مؤتمر السلام في مدريد بصفة مراقب في عام 1991.
- تقديره لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 799، والذي أدان إبعاد العديد من المدنيين الفلسطينيين من أراضيهم إلى جنوب لبنان[48].

---

[44] البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[45] البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[46] البيان الختامي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[47] البيان الختامي للدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

يرى الباحث أن دور ومواقف مجلس التعاون الخليجي من القرارات الأممية الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي كانت على النحو التالي:

- قام مجلس التعاون الخليجي بدور فاعل في محاولات عقد مؤتمر دولي للسلام، في أكثر من قمة لمجلس التعاون، وذلك بتكراره لدعوة مجلس الأمن والأطراف الدولية لعقد هذا المؤتمر الدولي للسلام للقضية الفلسطينية.

- أيّد ورحب مجلس التعاون الخليجي بالقرارات الأممية الصادرة بحق القضية الفلسطينية وسعى للتأكيد عليها أكثر من مرّة، وخاصة القرارات الأممية، وقد وردت في مؤتمرات مجلس التعاون الخليجي وخاصة القرارات رقم (242 و338 و 681 و 605 و 425و426 و 799و1860)

- دعمه لمؤتمرات ومشاريع التسوية والسلام الدولية والأممية مثل خارطة الطريق ومؤتمر مدريد واتفاق أوسلو وقرارات الرباعية الدولية.

– ناشد المجلس أكثر من مرّة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالوقوف مع الشعب الفلسطيني والوقوف مع حقوقه ومساندته وتحقيق سلامٍ عادلٍ وشاملٍ.

– استنكر المجلس استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو لقرار مجلس الأمن بإرسال لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الجرائم والممارسات الإسرائيلية.

– عمل المجلس على مواكبة الأحداث الفلسطينية والوقوف معها والتأكيد على المجتمع الدولي بالوقوف بحزم، حيث استنكر المجلس الاعتداءات المستمرة والمختلفة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والتي جاءت على فترات مختلفة، مثل الاستيطان والإبعاد وتهويد القدس، والممارسات الإجرامية بحق المواطنين الفلسطينيين.

ومما يجدر ذكره، أن هناك العديد من القرارات الأممية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والتي لم يتطرق لها مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر، مثل القرارات الأممية التي صدرت بحق المدينة المقدسة " القدس "، ويعزو الباحث ذلك أن هذه القرارات كانت قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وتتعلق بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ما قبل عام 1967.

---

[48] البيان الختامي للدورة الثالثة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

الفصل الخامس:

سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من المتغيرات والأحداث الداخلية الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية

المبحث الأول: سياسات مجلس التعاون الخليجي من الانتخابات الفلسطينية عام 2006 والحصار الإسرائيلي و الدولي على غزة

المبحث الثاني: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانقسام والمصالحة الفلسطينية

المبحث الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والحروب على غزة

مقدمة

برزت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين العديد من العوامل والمتغيرات التي أثرت في مسار القضية الفلسطينية بشكل عام، والوضع الداخلي الفلسطيني بشكل خاص، بدءاً من اندلاع انتفاضة الأقصى والتي هزت أركان الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وأبرزت تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه ومقدساته، وصعود حركة حماس بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وظهورها كلاعب رئيس على الساحة الفلسطينية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، وبعدها حكومة الوحدة الوطنية، والدخول في حالة الانقسام الفلسطيني بعد الصراع بين حركتي حماس وفتح، وفرض حصار ظالم وقاسٍ على الفلسطينيين وعلى قطاع غزة على وجه التحديد تعرض خلالها لحروب ثلاثة متتالية ومدمرة، ووصول مسار التسوية إلى طريق مسدود، وانشغال الأمة بهمومها ومشاكلها، وتراجع القضية الفلسطينية كأولوية على الأجندات الدولية.

وقد سجلت مواقف إقليمية ودولية في مجمل العوامل والمتغيرات، وكان لمجلس التعاون الخليجي سياسات ومواقف واضحة في مجمل الوضع الفلسطيني سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وسيتم توضيح تلك السياسات والمواقف خلال هذا الفصل، حيث سيتم الحديث في المبحث الأول عن مواقف المجلس من الانتخابات الفلسطينية عام 2006، والحصار الإسرائيلي والدولي على غزة، وأمّا في المبحث الثاني سنتحدث عن مواقف المجلس من الانقسام والمصالحة الفلسطينية، وسنتطرق في المبحث الثالث لمواقف المجلس من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والحروب على غزة.

المبحث الأول: سياسات مجلس التعاون الخليجي من الانتخابات الفلسطينية عام 2006 والحصار الإسرائيلي والدولي على غزة

أولاً : الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006.

لم تكن الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 كأيّ انتخابات قد تجرى في المنطقة، فالشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، ولذلك يعتبر نجاح العملية الانتخابية تحدياً مباشراً لهم، حتى يثبتوا للعالم أنهم شعب يستحق الحياة، ويستحق أن يعيش في دولة، ولهذا شكل يوم الخامس والعشرون من يناير 2006 محطةً فاصلةً في مسيرة الحركة الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لا تقل أهمية عن بقية الأحداث الكبرى التي شهدتها الساحة الفلسطينية، (عبد الهادي، 2006: 95) حيث خرج الفلسطينيون في شرقي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ليدلوا بأصواتهم، وتكمن أهمية هذه الانتخابات في عدّة أسباب: (حسين، 2012: 386)

1- أول انتخابات بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات عام 2004.
2- أجريت بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005.
3- حماس قررت المشاركة فيها بعد مقاطعتها لانتخابات عام 1996.

وتمكنت قائمة حركة حماس من الفوز بالانتخابات والحصول على 74 مقعداً من أصل 132 مقعد، وهي عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، بينما حصلت قائمة حركة فتح على 45 مقعداً فقط، وتوزعت باقي المقاعد على الفصائل الفلسطينية المشاركة في العملية الانتخابية وقوائم المستقلين. (ذنون، 2013: 30)

ويبدو أن حركة فتح لم تكن جاهزة للديمقراطية وللتداول السلمي للسلطة، ولم تكن إسرائيل ودول عربية إقليمية إضافةً إلى الولايات المتحدة ودول رئيسة في أوروبا مهيأة أيضاً لتقبل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وسيطرتها على النظام السياسي الفلسطيني، وإدارة الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ليس لأنها لم تكن جزءاً من اتفاق أوسلو فحسب، وإنما لأنها تقدم خيارات تنقض أوسلو وتهدمه وتعود بالقضية لفلسطينية إلى النقطة التي كانت قبل أوسلو.(رزقة، 2009: 2)

1. المواقف الفلسطينية من نتائج الانتخابات التشريعية 2006

شكلت نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 صدمةً لكل الأطراف الفلسطينية، فكان من الصعب على حركة فتح التي قادت المشروع الوطني وسيطرت على المؤسسات السياسية الفلسطينية أن تنتقل من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة، ومنذ اللحظة الأولى رفضت حركة فتح أيّ مشاركةٍ سياسيةٍ مع حركة حماس في تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وراهنت على عدم تمكن حماس من قيادة الحكومة أو الصمود لأكثر من ثلاثة أشهر، وكذلك حركة حماس والتي تفاجأت بحجم الفوز كان من الصعب عليها الانتقال من مقاعد المعارضة إلى مقاعد الحكم، وهذا الالتباس أدّى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وزادت حالة الاشتباك السياسي إلى أن تحولت في النهاية إلى اقتتال داخلي، نتج عنه تقاسم للنظام السياسي الفلسطيني، حيث سيطرت حركة فتح على الضفة الغربية، وسيطرت حركة حماس على قطاع غزة. (العطاونة، 2006)

2. المواقف الإقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية 2006

انقسمت الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة عقب فوز حماس في الانتخابات، فهناك دول رأت أن فوز حركة حماس يشكل خطراً على عملية السلام وعلى مستقبل السلطة الفلسطينية، وهناك من رأى أن فوز حماس هو نصر لمحور الممانعة والمقاومة في المنطقة العربية.

وسوف تتناول الدراسة مواقف كل من: إسرائيل – مصر – جامعة الدول العربية –الأردن– قطر – السعودية – إيران – تركيا.

موقف إسرائيل

بعد رفض حماس الاعتراف بشروط الرباعية الدولية، قامت إسرائيل منذ اللحظة الأولى بحملات دبلوماسية لمقاطعة حكومة حماس، وقامت أيضاً بتنفيذ خطواتٍ على الأرض، حيث شددت الحصار الاقتصادي على مناطق السلطة الفلسطينية، ومنعت أموال الضرائب من الوصول إلى خزينة السلطة الفلسطينية، مما تسبب في أزمة اقتصادية أثّرت على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

موقف مصر

مصر لديها من الخصوصية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني الكثير، ففلسطين بالنسبة لمصر هي امتداد للأمن القومي المصري، ولها روابط تاريخية وحضارية، فكان التعامل المصري مع فوز حماس يحتاج إلى دراسة معمقة، كون الحركة الإسلامية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر، ولكن مصر لم تغلق الباب في وجه الحكومة الفلسطينية، بل تعاملت معها، وشابت العلاقة بين مصر وحماس في بعض الأحيان توتّرات ناتجة عن طبيعة التحالفات في المنطقة.

موقف جامعة الدول العربية

حذر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين قائلاً: " لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية ". وقال على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بسويسرا عام 2009: " إن حماس ستظهر وجهاً آخر في الحكم"، وأضاف: "إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حماس الذي ينتشر أفراداً في الشارع". وأشار موسى إلى ضرورة وجود شريكين للسلام. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006/1/27)

موقف الأردن

ما يميز الأردن عن غيره من الدول أنه لا يقيم أصلاً أي علاقات من أي نوع مع حركة حماس، لذا اكتفى الملك عبد الله الثاني بدعوة الأطراف إلى ضرورة مواصلة العملية السلمية، وأكّد على ضرورة استمرار عملية السلام مهما كانت نتائج الانتخابات التشريعية، معرباً عن أمله في أن تشكل الانتخابات خطوة على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. (حداد، 2006/02/13)

موقف سوريا

تعد سوريا من أكثر الدول سعادة بفوز حركة حماس، كون هذا الفوز يؤكد على نهج المقاومة والممانعة التي تتبناها دمشق، وتدفع ثمناً باهظاً مقابل ذلك، واعتبرت أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية هو انتخاب لنهج المقاومة، وأنه نقطة قوة ينبغي

استثمارها لتقوية الموقف العربي، وأن الاعتراف بإسرائيل مرتبط بعودة الحقوق كاملةً، ولا يمكن أن يكون مجاناً وهبةً لإسرائيل. (الدجني، 2010: 90)

موقف قطر

منذ اللحظة الأولى لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية، رحبت قطر بالعملية الديمقراطية وبفوز حركة حماس، وهذا ما جاء على لسان أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عندما قال: " إن قطر ترى أن حماس جاءت بطريقة انتخابية، وربما تكون أنزه انتخابات حصلت في العالم العربي، ولذلك علينا أن ندعم حماس في هذه المرحلة". (حداد، 2006/02/13)

ويرى الباحث أن موقف قطر لم يقتصر على المبادرات والوساطة بين أطراف إقليمية ودولية وحركة حماس الفلسطينية، وإنما تجاوز ذلك إلى السلوك العملي، حيث تعتبر دولة قطر من أكثر الدول الخليجية انفتاحاً وتمويلاً للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وللسلطة الفلسطينية، وهنا يتضح التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي من التعامل الحكومة الفلسطينية المشكلة من حركة حماس.

موقف السعودية

فتحت السعودية أبوابها أمام حركة حماس، حيث زار وفد من الحركة يرأسه رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل مدينة الرياض، والتقى بعدد من المسئولين السعوديين، واجتمع بكل من وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ومديرِ المخابرات الأمير مقرن بن عبد العزيز، وصرّح القيادي في حركة حماس عزت الرشق بأن المملكة العربية السعودية تعهدت أن تبقى من أكبر الدول التي تدعم الفلسطينيين مادياً، رغم تهديد الاتحاد الأوروبي بقطع مساعداته عنهم. (صحيفة الرياض، 2006/03/12)

موقف إيران

رحبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، ووعدت بتقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة، وبالفعل أوفت إيران بوعودها وقدمت دعماً سخياً للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وهذا ما أكّدته الحركة أنها تتلقى دعماً مادياً وسياسياً ومعنوياً إيرانياً دون دفع أي ثمنٍ سياسيٍّ، معبرةً عن اعتزازها وترحيبها بكل علاقةٍ استراتيجيةٍ إسلاميةٍ وعربيةٍ تدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته. (أبو سعدة، 2012: 74)

موقف تركيا

رحبت تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية التي انتهت بفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، وأعربت عن احترامها لخيار الشعب الفلسطيني، مطالبةً كل من إسرائيل وحماس بقبول الأمر الواقع والعمل سويا من أجل مصلحة شعبيهما، واستعدت للوساطة ما بين إسرائيل وفلسطين، مطالبةً المجتمع الدولي أن يعطي فرصة لحماس بعدما فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. (عودة، 2006/02/01)

3. المواقف الدولية من نتائج الانتخابات التشريعية 2006

تمثل الموقف الدولي ضمن موقف اللجنة الرباعية والتي تضم كلاً من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، حيث دعت اللجنة الرباعية حركة حماس إلى التّخلي عن العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وذكرت اللجنة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية أن حلاً يقوم على دولتين يستوجب تخلي جميع المشاركين في العملية الديمقراطية عن العنف والإرهاب، وموافقتهم على حق إسرائيل في الوجود، ونزع أسلحتهم كما توضح ذلك خريطة الطريق. (مركز دراسات الشرق الاوسط، 2006)

ثانياً: الحصار الإسرائيلي والدولي على غزة

دخلت حركة حماس انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 لتحمي المقاومة، ولتضع حداً للفساد الذي تفشّى في كل جوانب حياة المواطن الفلسطيني، ولتوفر الأمن والأمان والعيش الكريم للشعب الفلسطيني، ومنذ اللحظات الأولى لنتائج هذه الانتخابات بدأ الحصار الإسرائيلي والدولي على قطاع غزة، وسنتطرق هنا لهذا الحصار والمواقف المحلية والدولية من هذا الحصار وموقف مجلس التعاون الخليجي منه.

1- بداية الحصار

عقب الانتهاء من الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 وظهور نتائجها والتي أظهرت فوز حركة حماس بنسبة كبيرة، (سعد، 2007: 260) عقدت اللجنة الرباعية اجتماعاً لها في لندن بتاريخ 30 يناير 2006 وقدمت شروطا لحركة حماس حتى تعترف بها، تمثلت في العناصر التالية: (الكيالي، 2006: 147)

- الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

- نبذ العنف.
- التخلي عن سلاح المقاومة.
- الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وبعد تشكيل حركة حماس الحكومة العاشرة، قررت الدول الداعمة للسلطة وقف تقديم المساعدات الحكومية، واشترطت قبول الحكومة الفلسطينية الجديدة بشروط الرباعية مقابل استمرار دعمها، ومن هنا بدأ الضغط على الجانب الفلسطيني حكومةً وشعباً، واتخذت إسرائيل والرباعية الدولية عدة اجراءات تمثلت في: (أبو زايدة، : 2008: 19)

- وقف تقديم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني.
- تهديد المصارف الفلسطينية بعدم التعامل مع الحكومة العاشرة.
- عدم التعامل مع حكومة حماس رئيساً وأعضاء حكومة.
- وقف تسليم إسرائيل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية.

هذه العوامل أثرت سلباً على أحوال الشعب الفلسطيني من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وعدم تسليم الموظفين رواتبهم لعدة شهور، وقد كان واضحاً أن الهدف من الحصار هو اسقاط الحكومة ومعاقبة الشعب الفلسطيني على خياراته الديمقراطية. (لطيف، 2010: 204).

2- المواقف الإسرائيلية والدولية من الحصار

أ- الموقف الإسرائيلي

لقد جاء فوز حماس صفعة للموقف الإسرائيلي الذي لم تكن تتوقعه واعتبرته قلب للموازين، وقررت بدورها فرض حصارها الشامل على الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بناءً على اتفاق مكة عام 2007 رفضت إسرائيل أي اتصالات مع هذه الحكومة ولم تكتفِ بذلك، بل طالبت المجتمع الدولي الإبقاء على مقاطعته هذه الحكومة ما لم تعترف بحق إسرائيل بالوجود.

ب- الموقف الأمريكي من الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية

لعبت الإدارة الأمريكية دوراً كبيراً في تشديد الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، حيث ساهمت في اقناع دول الرباعية بذلك، وقامت بتنفيذ تهديداتها في فرض حصار شامل على الشعب الفلسطيني بقطع مساعداتها عنه.

ت- موقف الأمم المتحدة من الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية

من المعلوم أن الأمم المتحدة منظمة دولية تتصف بالحياد تجاه الصراعات الدولية، وبرغم علمها بأن الانتخابات الفلسطينية عام 2006 كانت عمليةً ديمقراطيةً شفافةً ونزيهةً، شهد لها كل العالم، إلا أنها انخرطت في مشاركتها في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني كونها أحد أطرف الرباعية، فقاطعت الحكومة الفلسطينية ووقفت أيضاً عاجزة أمام إرهاب إسرائيل المستخدم ضد الشعب الفلسطيني.

ث- موقف روسيا من الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية

لم يكن الموقف الروسي من الحكومة الفلسطينية كباقي أطراف الرباعية، فقد أبدت نوعاً من التعاطف في سياستها بالتعامل مع حكومة حماس، من منطلق أنه يجب إعطاءها فرصة كافية للحكم عليها، معتبرة حركة حماس قوة فاعلة في المجتمع الفلسطيني، وقد قدمت روسيا دعوة لقيادة حماس لزيارة موسكو، حيث مثلت هذه الدعوة اختراقاً في جدار الحصار، وأكدت روسيا ضرورة التعامل مع حماس كونها أحد أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانتخابات والحصار

1- مواقف المجلس من الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006

تمثلت سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه الحكومة الفلسطينية التي شكلت عقب الانتخابات التشريعية عام 2006 بمواقف جادّة، من خلال مساندتها وتقديم المساعدات لها، ودعوتها المجتمع الدولي للاستمرار في تقديم مساعداته، والتي تعتبر حق شرعي للشعب الفلسطيني جرّاء معاناته من الاحتلال واعتداءاته وحروبه ضد الشعب الفلسطيني، وأكّد في

مواقفه أنه لا يجوز معاقبة الشعب الفلسطيني على خياراته الديمقراطية من خلال الحصار الاقتصادي والسياسي ضده، حيث يجب إعطاء الحكومة الفرصة الكاملة للعمل والتحرك[49].

واعتبرت مواقف مجلس التعاون الخليجي الداعمة للقضية الفلسطينية من أبرز المواقف الداعمة لطموح الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ومؤسساته، فقد ساهم المجلس في دعم الحكومات الفلسطينية المتعاقبة مادياً وسياسياً لمواجهة التحديات، ومساعدتها في التقدم والتطور والبناء.

منذ اللحظات الأولى لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 تقدم مجلس التعاون الخليجي بالتهنئة للرئيس محمود عباس على نجاح التجربة الديمقراطية، ووجه المجلس دعوته للعالم لاحترام خيارات الشعب الفلسطيني، واحترام نتائج الانتخابات وتقدير رغبته في اختيار ممثليه، وفي نفس الوقت وجه المجلس دعوته لفصائل العمل الوطني والإسلامي في فلسطين لرصّ الصفوف وتوحيدها في وجه المؤامرات التي تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقّه في دولته وعاصمتها القدس من خلال المفاوضات والالتزام بالاتفاقات والقرارات الدولية، واعتبر المجلس أن انتخابات 2006 تجربة ناجحة بشكل كبير، وخاصة أن جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الاقليمية شهدت أنها تمت بنزاهة وشفافية كبيرةً جداً، وطالب المجلس المجتمع الدولي التعامل بإيجابية مع إفرازات ونتائج هذه الانتخابات[50].

ودعا لتشكيل حكومة وحدة وطنية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع الفلسطيني وتوحيد الصف الداخلي، و أكد دعمه لجميع الجهود المبذولة لوقف الاقتتال الفلسطيني –الفلسطيني ودعم كافة المبادرات في هذا الاطار، واعتبر المجلس هذه الجهود مهمة في طريق تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في وجود حكومة فلسطينية تجمع كل الطيف الفلسطيني، مؤكداً أن استمرار الخلافات يضعف المؤسسة الرسمية الفلسطينية أمام العالم ويزيد من الفرقة بين الأخوة الفلسطينيين[51].

---

[49] البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[50] البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[51] البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

2- مواقف المجلس من الحصار الإسرائيلي والدولي على غزة

طالب المجلس إسرائيل عدم استخدام الحصار الاقتصادي ضد الشعب الفلسطيني، والكف عن استمرار ممارسة الاعتداءات الإسرائيلية ضده، ودعا المجتمع الدولي لاستمرار تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، وعدم معاقبة الشعب على خياراته، ووجه نداءه للمجتمع الدولي والإدارة الامريكية والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية لعدم إطلاق الأحكام المتسرعة على الحكومة الفلسطينية الجديدة والعمل على مساعدتها، ورحب بقرار الاتحاد الاوروبي باستئناف تقديم المساعدات[52].

وطالب المجلس أيضاً الحكومة الفلسطينية بقبول مبادرة السلام العربية، ودعا المجلس إسرائيل والمجتمع الدولي لدعم الحكومة الفلسطينية، وحذّر من الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني ومن تداعيات هذا الحصار، ورحّب بإقرار اللجنة الرباعية آلية جديدة تكفل إيصال المساعدات للشعب الفلسطيني[53].

وأعرب زعماء وقادة وملوك مجلس التعاون الخليجي عن ترحيبهم بالاتفاق الذي وقع بين حركتي حماس وفتح في مكة عام 2007 لإنهاء الاقتتال بينهم، وإيقاف نزيف الدم في الأحداث الداخلية التي شهدها قطاع غزة، ومن أجل رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي نفس الوقت ثمّن المجلس جهود الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز للتوصل للاتفاق بين الجانبين. (أبو رمضان، 2010: 23)

وهنا دعا المجلس المجتمع الدولي والولايات المتحدة ، وروسيا الاتحادية، واللجنة الرباعية الدولية لسرعة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ودعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية[54].

ويرى الباحث، أن ردود الأفعال الفلسطينية والإقليمية والدولية عملت على تأزم النظام السياسي الفلسطيني، فحصار شعب بأكمله نتيجة خياره الديمقراطي سواء كان هذا الحصار سياسياً او اقتصادياً اثر تأثيراً مباشراً على المؤسسات السياسية الفلسطينية، فكان ينبغي على المجتمع الدولي أن يعترف ويحترم نتائج الانتخابات التشريعية ويتعامل مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، عوضاً عن فرض اشتراطات دولية ظالمة، خاصة بعد أن

---

[52] البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[53] البيان الصحفي للدورة التاسعة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[54] البيان الصحفي للدورة المائة واثنين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

خاب ظن إسرائيل والإدارة الأمريكية ومن سار في فلك سياساتهم بانتهاء حكم حماس في فترة شهورٍ قليلةٍ، وأن حكم حماس لن يصمد أمام الحصار والمقاطعة وزيادة الضغط العسكري الإسرائيلي من خلال تكثيف الاعتداءات والحروب على الشعب الفلسطيني .

ويرى الباحث أيضاً، أن مجلس التعاون الخليجي تبنى منذ اللحظة الأولى سياسات واضحة تجاه الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وتداعيات نتائجها المتمثلة في الحصار الإسرائيلي والدولي على قطاع غزة، فمنذ اللحظة الأولى دعا المجلس لاحترام خيارات الشعب الفلسطيني الديمقراطية، وحذر من تداعيات الحصار وأبعاده الإنسانية ودفع الفلسطينيين للتطرف، برغم المواقف الايجابية إلا أن الباحث يرى تبايناً في الواقع العملي ببعديه السياسي والديبلوماسي في تعاطي دول مجلس التعاون مع الحكومات الفلسطينية التي تشارك فيها حركة حماس، ففي الوقت الذي تعاطت به قطر مع الحكومة التي شكلتها حركة حماس ودعمتها سياسياً ومالياً واستقبلت رئيس وزرائها وزار أميرها قطاع غزة، نجد أن الدول الأخرى تعاملت بشكل محدود وضيق معها ولم تقدم لما الدعم السياسي والمالي التي دأبت على تقديمه للحكومات الفلسطينية السابقة.

المبحث الثاني: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانقسام والمصالحة الفلسطينية

أولاً: الانقسام الفلسطيني

منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس فيها، عملت الحركة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنها لم تنجح نتيجة عدم استيعاب حركة فتح وفصائل منظمة التحرير لنتائج الانتخابات، حيث اعتبروا أن حماس مثلت لهم شريكاً مفروضاً من الشعب الفلسطيني، ولكنهم لم يرحبوا به وعملوا منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة على إضعافها ووضع العراقيل أمامها، (قاسم، 2007/05/31) وصدرت جملة من القرارات الرئاسية التي تسلب الحكومة الجديدة الكثير من صلاحياتها الهامة، مثل المعابر والسفارات والأمن والإعلام، وجميع هذه الاجراءات كانت لإفشال الحكومة قبل أن تعمل. (صالح، 2012: 139)

هذا إضافة للصعوبات التي واجهتها حماس في التعامل مع القوى العربية والإقليمية والدولية، والتي تعاطت مع حصار سياسي واقتصادي إسرائيلي ودولي خانق فرض على الحكومة، فأوقفت المساعدات الدولية للسلطة والتي كانت تمثل نصف ميزانيتها، ورفضت إسرائيل تسليم عائدات الضرائب التي تجنيها لصالح السلطة، والتي تمثل ثلث الميزانية، وتم وقف التحويلات البنكية لحسابات السلطة. (صالح، 2012: 140)

ومن خلال ما سبق من إجراءات وسياسات واضحة لدى قيادة السلطة وحركة فتح للتعطيل، بدأت تعمل القوى المضادة على الأرض، من خلال الأجهزة الأمنية والإدارية، فبدأت المظاهرات والاعتصامات والإضرابات المطالبة بالرواتب، وبدأت الأجهزة الأمنية ترفض التعامل مع وزير الداخلية سعيد صيام، والذي نزعت صلاحياته من خلال القرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس بعد الانتخابات، وتزايد الفلتان الأمني والقتل والعربدة، مما اضطر وزير الداخلية لتشكيل القوة التنفيذية من عناصر حركة حماس وقوى المقاومة في غزة، وفي حينه وبعد أيام شكل الرئيس قوة أمنية أخرى. (صحيفة الحياة، 2006/4/27)، وخصصت الولايات المتحدة مبلغ 86.4 مليون دولار لدعم قوات حرس الرئيس. (وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5م)

ومن هنا بدأت صراعات الصلاحيات وبرزت الحملات الإعلامية المشوهة والتظاهرات، وتطور ذلك بدفع حركة فتح أجنحتها العسكرية لساحة الصراع ضد حماس وتحول هذا التحريض السياسي بالترويج لحوادث إطلاق نار واشتباكات مسلحة. (صالح، 2012: 142)

تصاعدت حدة الاحتقان والاشتباكات بين الطرفين ومؤيديهما في بداية عام 2007، الأمر الذي دعا ملك السعودية للتدخل ودعوة الطرفين للحوار في مكة وبعد حوارات مكثفة تم التوقيع على اتفاق مكة برعاية خادم الحرمين الشريفين والذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية، ولكن ونتيجة صراع الصلاحيات وخاصة الأمنية لم يستطع وزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية الاستمرار في عمله وقدم استقالته، (مركز الزيتونة، 2008) وبرز على الساحة الحديث عن وجود مخطط عرف في حينه بمخطط كيث دايتون Keith Dayton والذي استهدف تسليح قوات فلسطينية وتدريبهم لمواجهة حماس. (Rose, 2008)

ثانياً: مساعي المصالحة الفلسطينية

كان لوجود رؤيتين على الساحة الفلسطينية مختلفتين تتعارضان في أصول التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابت القضية، والتعامل مع إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ومسارات العمل (المقاومة والتسوية) أساساً في وجود العلاقة المتأزمة بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي هنا فإن الحوار الفلسطيني عانى من ثلاث أزمات سياسية: (صالح، 2012: 163)

1. أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني بين تيارين الأول إسلامي مقاوم والآخر وطني براجماتي، فالأول يتطلع للتغيير وفرض معادلاتٍ جديدةٍ لإدارة الصراع، والثاني أصبح متكيفاً مع الواقع المنهزم وإمكانياته الحالية.
2. أزمة الثقة بين التيارين والتي تعمقت أكثر بعد الانقسام وخاصة قيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون الأمني وملاحقة أنصار التيار الإسلامي ومحاولة القضاء عليه.
3. أزمة التدخلات الخارجية وتأثيراتها على مجمل الحوار وتفصيلاته، والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية بقطع المساعدات وحصار السلطة إذا تقدمت باتجاه المصالحة مع حماس.

مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي في رعاية الحوار والمصالحة الفلسطينية

نتيجة اختلاف الرؤى ومنطلقات التعاطي مع المشروع الوطني الفلسطيني وعلى كيفية إدارة الصراع كان لابد من جسر الهوة بين تلك الرؤى والمواقف، ليستطيع الجميع العمل من أجل بناء مجتمع فلسطيني متماسك يواجه المؤامرات التي تهدف لتصفية القضية وثوابت شعبنا الفلسطيني، وسار الحوار الوطني الفلسطيني في العديد من المحطات المحلية والعربية والإسلامية نسردها في النقاط التالية:

- مؤتمر الحوار الوطني في يونيو 2006 برعاية رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.
- اتفاق مكة برعاية العاهل السعودي في فبراير 2007.
- المبادرة اليمنية في مارس 2008 في صنعاء برعاية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.
- مبادرة الرئيس السنغالي عبد الله واد، في يونيو 2008.
- حوارات في القاهرة برعاية مصرية في يونيو 2008، وبدعوة من الرئيس محمود عباس.
- حوارات برعاية مصرية في فبراير 2009، بعد الحرب الإسرائيلية على غزة.
- حوارات برعاية مصرية في مايو 2011 بعد ثورات الربيع العربي.
- اتفاق الدوحة في فبراير 2012 برعاية أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة.
- اتفاق الشاطئ في إبريل 2014 والذي نتج عنه حكومة التوافق.

وقد كان لدول المجلس دوراً بارزاً في رعاية هذه الحوارات للوصول للمصالحة الفلسطينية والتي تمثلت في اتفاقي مكة والدوحة.

1. اتفاق مكة

بعد احتدام الصراع بين حركة حماس الفائزة في الانتخابات التشريعية عام 2006 وبين حركة فتح الطرف الخاسر في هذه الانتخابات، (صافي، 2007/02/10) الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية لدعوة ممثلي حركتي حماس وفتح إلى مكة المكرمة لإعادة الوحدة بين الفلسطينيين لمواجهة التحديات التي تواجههم، واستمرت المحادثات والمناقشات بين الطرفين وبرعاية شخصية من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وانتهت هذه المحادثات بتوقيع اتفاق مكة في 18 فبراير 2007م. (غياظة، 2007: 56) والذي نصّ على :

- تحريم الدم الفلسطيني.
- اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي تؤّدي لوقف إراقة الدماء.
- التأكيد على الوحدة الوطنية والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- تفعيل الإجراءات نحو تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.
- التأكيد على مبدأ الشراكة السياسية.
- وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها إسماعيل هنية بناءً على اتفاق مكة، عرضت هذه الحكومة على المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، وذلك في جلسته بتاريخ 17 مارس2007 حيث نالت الثقة من الجلس التشريعي. (رزقة، 2009: 125)

اشتركت في هذه الحكومة غالبية مكونات الشعب الفلسطيني من حركتي حماس وفتح واليسار الفلسطيني وبعض المستقلين، وحددت هذه الحكومة أهم أهدافها، وهي: إنهاء الاقتتال الداخلي، ورفع الحصار الدولي المفروض على غزة. إلا أن إسرائيل طالبت المجتمع الدولي عدم الاعتراف بها. (حبيب، 2012: 537)

لم يرق هذا التوافق لبعض المتنفذين من داخل السلطة وحركة فتح، فواصلوا نشر التوترات والاقتتال، حيث لم تصمد حكومة الوحدة الوطنية أكثر من 3 شهور حتى تاريخ 14 يونيو 2007، ووقعت أحداث دامية أدّت إلى انقسام فلسطيني واسع. (البحيصي، 2007: 69)

2. اتفاق الدوحة عام 2012

قامت دولة قطر بتاريخ 6 فبراير 2012 برعاية اتفاق بين حركتي حماس وفتح بهدف وضع حد للانقسام الفلسطيني، ونص الاتفاق على: (النص الحرفي الكامل لإعلان الدوحة، 2012/2/7)

- تفعيل منظمة التحرير وتطويرها.
- إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تشكيل حكومة توافق وطني من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة محمود عباس.
- التأكيد على استمرار عمل اللجان المشتركة بين الطرفين وتنفيذ اتفاق القاهرة.

وتم توقيع الاتفاق في الدوحة وبحضور الرئيس محمود عباس وخالد مشعل وبرعاية من الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر.

ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الانقسام والمصالحة الفلسطينية

ناشد المجلس المجتمع الدولي لدعم المؤسسات الفلسطينية، وأكد دعمه الكامل لكل الجهود التي تسعى لتقريب وجهات النظر بين مكونات الشعب الفلسطيني ونبذ الخلافات فيما بينها[55].

ووجه نداءه لتعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، والابتعاد عن الخلافات الداخلية التي تؤدي إلى الفرقة بين الأخوة، والتي تؤثر سلباً على مستقبل القضية الفلسطينية، ودعا الجميع لتوحيد جهودهم خدمة لقضيتهم العادلة[56].

---

[55] البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[56] البيان الصحفي للدورة التاسعة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

وبعد عودة الخلافات عقب الاتفاق، دعا المجلس جميع الفصائل الفلسطينية لوقف الاقتتال بينهم والمحافظة على الاتفاق وتحكيم لغة الحوار، واحترام المؤسسات الرسمية من أجل ضمان أمن واستقرار الشعب.

وعبر المجلس عن أسفه لما آلت إليه الأمور من انقسام داخل المجتمع الفلسطيني، وطالب بعودة الأوضاع لما كانت عليه، ودعا المجلس الفصائل الفلسطينية بالالتزام باتفاق مكة وبوحدة القرار الفلسطيني، وتحريم الدم الفلسطيني، ودعا الجميع للعودة للحوار والتفاهم لحل الخلافات، ودعا إلى احترام المؤسسات الشرعية الفلسطينية بما فيها المجلس التشريعي المنتخب من أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية ومكانتها الدولية[57].

أكد المجلس على نبذ الفرقة وتغليب المصلحة الوطنية العليا، وتوحيد الصف الداخلي بين الأخوة الفلسطينيين[58]، وعلى ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، كمدخل لحماية مصلحة الشعب الفلسطيني العليا[59]، وعلى حرصه على الحوار بين الفرقاء، وتحقيق المصالحة بينهم، مؤيداً كافة الجهود التي تبذل بهذا الشأن[60]، و أشاد المجلس بالجهود العربية لتجسيد المصالحة الفلسطينية بين فصائلها، لأن الوحدة والمصالحة هي الضامن لحفظ حقوق الشعب الفلسطيني[61].

أكد المجلس على ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية ونبذ الخلافات وتوحيد المواقف لمصلحة الشعب الفلسطيني، لأن الوحدة الوطنية تمثل صمام الأمان لحماية القضية الفلسطينية[62]، ودعا الفصائل لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة فوراً[63]، وثمن المجلس كافة الجهود العربية وغيرها التي بذلت لتحقيق المصالحة، وخاصة جهود جمهورية مصر العربية، وأكد المجلس أن المصالحة الفلسطينية ستعزز الجهد العربي والدعم للشعب الفلسطيني في إقامة دولته[64].

ورحب المجلس بالجهود العربية والإسلامية ومنها مباحثات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية لتحقيق المصالحة وانشاء حكومة وحدة وطنية، وبهذا الصدد رحب المجلس بالاتفاق الذي تم

---

[57] البيان الصحفي للدورة مائة وثلاثة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[58] البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[59] البيان الصحفي للدورة السابعة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[60] البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[61] البيان الصحفي للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[62] البيان الصحفي للدورة السادسة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[63] البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[64] البيان الصحفي للدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

التوصل إليه بين الفصائل الفلسطينية، وثمن المجلس الجهود العربية المخلصة التي بذلت لتحقيق المصالحة[65].

وقد رحب المجلس بإعلان اتفاق القاهرة بتاريخ 4 مايو 2011، وتوقيعه من الرئيس محمود عباس وخالد مشعل، ووصف المجلس الاتفاق بالفرصة التاريخية لرفع الحصار، ودعا المجلس إلى استثمار هذا الاتفاق وتشكيل حكومة الوحدة[66].

وطالب المجلس بتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الموقع في 4 مايو 2011 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ورحب بجهود جمهورية مصر العربية في تحقيق المصالحة وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية على الصعيد الاقليمي والدولي، والمتمثل في استمرار الحصار على قطاع غزة، ووصول العملية السلمية لطريق مسدود واستمرار الاستيطان والتهويد للقدس[67].

أشاد المجلس باتفاق الدوحة بتاريخ 6 فبراير 2012 بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وبرعاية أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وأعرب عن رغبته أن تساعد هذه الاتفاقية في تحقيق المصالحة الفلسطينية ترسيخاً للوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيقاً لتطلعات الشعب الفلسطيني[68].

ولعدم تنفيذ الاتفاقيات المتعددة من قبل الفصائل الفلسطينية، أعرب مجلس التعاون الخليجي عن قلقه لتعثر المصالحة الفلسطينية[69].

ويرى الباحث، أن دعم وتأييد مجلس التعاون الخليجي للمصالحة الفلسطينية وتحقيقها كان واضحاً في مواقف المجلس، فالمجلس منذ بداية الاقتتال الداخلي والانقسام الفلسطيني بادر بالجهود المطلوبة ورحب بالجهود العربية الأخرى، من خلال عقد الاتفاقات المتعددة كاتفاق مكة والدوحة واللقاءات المتعددة بين الطرفين في أكثر من دولة عربية وإسلامية، ودائما يوجه الدعوة للفلسطينيين لتجاوز كافة المعيقات التي تعترض تطبيق الاتفاقيات وطي صفحة الانقسام.

---

[65] البيان الصحفي للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[66] البيان الصحفي للدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[67] البيان الصحفي للدورة العشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[68] البيان الصحفي للدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[69] البيان الصحفي للدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

كما أن الانقسام الفلسطيني وعدم اتمام المصالحة أضرّ بالقضية الفلسطينية واستغلته إسرائيل لتشديد الحصار على قطاع غزة وإغلاق المعابر، ويمكن القول أن الأزمة بين حركة حماس وحركة فتح هي خلاف بين رؤيتين متعارضتين في أصول التعامل مع ثوابت القضية وإدارة الصراع، الأمر الذي دفعت من أجله المقاومة والشعب الفلسطيني أثمانا باهظة.

ويرى الباحث أيضاً أن مواقف مجلس التعاون الخليجي الداعم للقضية الفلسطينية تعتبر من أبرز المواقف العربية الداعمة لطموح الشعب الفلسطيني، وقد ساهمت في دعم الحكومات الفلسطينية المختلفة مادياً وسياسياً في مواجهة التحديات، فمنذ اللحظات الأولى للاختلاف بين حركتي حماس وفتح كان موقف المجلس واضحاً من خلال دعواته المتكررة لتجنب الوقوع في أيّة خلافات من شأنها تفكيك النسيج الفلسطيني، ودعا لتوحيد الصف لما فيه مصلحة للشعب الفلسطيني، وطالب المجتمع الدولي للتعامل بإيجابية مع افرازات ونتائج الانتخابات.

كما يرى الباحث أن دول المجلس بذلت جهوداً متعددة من خلال اتفاق مكة والتي قامت به المملكة العربية السعودية، واتفاق الدوحة الذي جاء برعاية دولة قطر، حيث بارك المجلس هذه الجهود ودعا لاحترام نتائجها، إلا أن التباين أيضاً كان واضحاً بين سياسات دول المجلس، فمثلاً تبنت المملكة السعودية موقف السلطة المجافي للحقيقة وقاطعت حركة حماس ولم تسمع منها روايتها لحقيقة الأحداث التي وقعت وأدّت الى انهيار اتفاق مكة، بينما اتبعت دولة قطر سياسة متوازنة في العلاقة مع كافة الأطراف.

المبحث الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والحروب على غزة

أولاً: الاعتداءات الإسرائيلية خلال الفترة 2000-2008

1. جرائم الاغتيالات

تتبع إسرائيل سياسة القتل خارج القانون المتمثلة في جرائم الاغتيال السياسي، والتصفية الجسدية لفلسطينيين تدعي أنهم ضالعين في أعمال المقاومة ضد الاحتلال، وتنفذ قوات الاحتلال جرائم الاغتيال بحق الناشطين الميدانيين من كافة التنظيمات الفلسطينية، وكذلك وصل الأمر لاغتيال قيادات وازنة من الصفوف الاولى للتنظيمات الفلسطينية المختلفة، وتحظى جرائم الاغتيال بموافقة رسمية وعلنية من أعلى الهيئات السياسية والقضائية لدى الاحتلال، وبمباركة صناع القرار السياسي، وتفاخر أجهزة الأمن والجيش، (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2008: 2) وتعتبر سياسة الاغتيالات والتصفيات والمجازر التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من الفكر والعقيدة اليهودية، (حسين، 2002: 50) ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان اقتراف قوات الاحتلال منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 وحتى يونيو 2008 ما يقارب عن 348 عملية اغتيال اسفرت عن مقتل 754 فلسطيني. (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2008: 6)

2. التوغلات والاجتياحات الإسرائيلية داخل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال أعوام انتفاضة الأقصى بالآلاف من عمليات التوغل والاجتياح العسكرية في كل من مدن وقرى وبلدات الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاش سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في جوّ من العنف والخوف وعدم الأمان خلال أعوام الانتفاضة وما تخللها من غارات جوية وقصف وتوغلات واجتياحات دامية في الضفة والقطاع، (اللجنة العربية لحقوق الانسان 2009/1/11) وأدت تلك التوغلات الإسرائيلية المتتالية والتي استخدمت فيها الدبابات والجرافات إلى استشهاد المئات وجرح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، واحتجاز المدنيين واستخدامهم كدروع بشرية خلال عمليات الاعتقال، وتدمير ألاف المنازل، وقلع الأشجار وتخريب المزروعات خلال عمليات تجريف الأراضي، كما وتضررت مئات المدارس إضافة إلى الطرق والجسور وأعمدة الكهرباء والهاتف وأنابيب المياه، وكل ما يتعلق بالبنية التحتية. (أحمد، 2007: 45)، ومن بين هذه الاجتياحات وفي 2 نوفمبر 2006،

كانت بيت حانون على موعد مع اجتياح ومجزرة بشعة، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح البلدة من كل الجهات، مستخدمة الدبابات والجرافات والطائرات بأنواعها، وقد طال التخريب كل شيء، واختتم الاجتياح الغاشم بمجزرة بشعة راح ضحيتها 18 مواطناً من عائلة واحدة (عائلة العثامنة). (عدوان، 2009: 52)

3. عملية السور الواقي واجتياح الضفة الغربية 2002

مع تصاعد أعمال الانتفاضة والتي انطلقت في 28 سبتمبر 2000، اتخذت الحكومة الإسرائيلية الموسعة قراراً بتاريخ 28 مارس 2002 يقضي باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك لما أسموه بالرد على العمليات العسكرية التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الأهداف الإسرائيلية، وجاء هذا القرار الإسرائيلي كأول رد فعل رسمي على إطلاق المبادرة العربية للسلام وتبنيها من جامعة الدول العربية، (شعبان، 2002: 139) وقد اعتقلت إسرائيل خلال العملية حوالي 5000 شاب، كما وقد استشهد 200 مقاوم في العملية أثناء المواجهات، (الزعاترة، 2004/10/3) وانتهت عملية السور الواقي باستباحة الضفة الغربية في كل تصنيفاتها وتدمير البنى التحتية الفلسطينية وخاصة الأمنية، (حنا، 2004/10/3) ومحاصرة مقر القيادة الفلسطينية في رام الله وعزل الرئيس ياسر عرفات في مقر الرئاسة ومنعه من مغادرة المقر، والاعلان أن الرئيس عرفات عدواً لإسرائيل ويمثل عقبة أمام السلام في الشرق الأوسط وخطراً على المنطقة كلها. (مؤسسة الحق، 2004: 8)، وجاء اجتياح مخيم جنين كحلقة من حلقات السور الواقي، حيث بدأ اجتياح مخيم جنين في بداية أبريل 2002، وامتدت معركة جنين من 01 إلى 12 أبريل 2002، (حويل، 2012: 60) وسجلت حصيلة الشهداء في المخيم 63 شهيداً، وقد دمرت قوات الاحتلال 455 منزلاً بشكل كلي، و800 منزل بشكل جزئي، وجرحت واعتقلت المئات. (حويل، 2012: 112)

ثانياً : الاعتداءات الإسرائيلية خلال الفترة 2009-2015

وسنتناول في هذا المبحث أبرز الاعتداءات الإسرائيلية خلال هذه الفترة والمتمثلة في الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

1. الحرب الأولى على قطاع غزة 2009/2008

في أعقاب انتهاء التهدئة بين الكيان الإسرائيلي والفلسطينيين شنت قوات الاحتلال حرباً مدمرة على القطاع، انطلقت في 27 ديسمبر 2008 وانتهت في 18 يناير 2009، وأطلقت عليها عملية "الرصاص المصبوب"، فيما أطلقت عليها حركة حماس، اسم "حرب الفرقان"،

(جريدة الكرمل، 2011/10/31) وفي اليوم الأول للحرب شنت 80 طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات على عشرات المقار الأمنية والحكومية الفلسطينية، ما أسفر عن استشهاد 200 فلسطيني بالهجمة الجوية الأولى، غالبيتهم من عناصر الشرطة الفلسطينية المدنية، واستخدمت إسرائيل، أسلحة غير تقليدية ومعظم ترسانتها العسكرية وأحدث الذخائر المحرمة دولياً استخداماً مفرطاً ضد الفلسطينيين العزل كان أبرزها قنابل الفسفور الأبيض، (عدوان، 2012: 50) وبحسب إحصاءات لجنة توثيق الحقائق التابعة للحكومة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ فقد أدت الحرب إلى مقتل أكثر من 1436 فلسطينيًا وإصابة أكثر من 5400، بينما اعترفت إسرائيل بمقتل 13 إسرائيليا بينهم 10 جنود وإصابة 300 آخرين، إلا أن المقاومة الفلسطينية تحدثت عن قتل أكثر من 100 جندي إسرائيلي. (شبكة الاعلام العربية، 2014/12/27)

2. الحرب الثانية على قطاع غزة 2012

بدأت الحرب الثانية على غزة عصر الأربعاء 14 نوفمبر 2012، بعد أن قامت إسرائيل باغتيال قائد أركان كتائب القسام محمد الجعبري، وأطلقت إسرائيل على هذه الحرب اسم "عامود السحاب"، فيما أسمتها حركة حماس "حجارة السجيل"، (وكالة وطن، 2013/11/14) واستمرت لمدة 8 أيام، وأسفرت عن استشهاد 182 فلسطينياً، فضلاً عن هدم أكثر من 200 منزل بشكلٍ كامل، و1500 بشكلٍ جزئي بحسب أرقام فلسطينية رسمية، (عوف، 2012/12/12) واستهدفت قوات الاحتلال منازل المواطنين العُزّل والعائلات، وطال الدمار كل مناحي الحياة الاقتصادية والرياضية والتجارية والصحافة والاعلام، وكذلك استهداف مقر رئاسة الوزراء، (الدجني، 2013/11/18) علاوة على تضرر 50 مدرسة، ولم تسلم المساجد والمقابر علاوة على استهداف البيارات والأراضي المزروعة والمحاصيل الزراعية. (صوالحة، 2013: 38)

3. الحرب الثالثة على قطاع غزة 2014

استغلت الحكومة الإسرائيلية حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة في 12 يونيو 2014 في الخليل وشنت حربها الثالثة "الجرف الصامد" على قطاع غزة في السابع من يوليو 2014، (أبو سيف، 2014) وأطلقت عليها حركة حماس "العصف المأكول"، حيث استخدمت قوات الاحتلال قوةً نارية هائلةً جداً ضد قطاع غزة الذي لا يتجاوز في مساحته 360 كيلو متر مربع، وغيّرت الحرب ملامح أحياء كاملة في غزة، لتجعل من سكانها مشردين نازحين بلا مأوى، واستمرت إسرائيل في حربها 51 يوماً، (قسيس، 2014: 78) وأسفرت هذه الحرب عن

استشهاد 2165 فلسطينياً وإصابة أكثر من 11 ألفاً آخرين وفق وزارة الصحة الفلسطينية، وارتكب الاحتلال الإسرائيلي 49 مجزرة بحق تسعين عائلة فلسطينية بواقع 530 شهيداً، فيما أعلنت وزارة الأشغال أن إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جراء هذه الحرب بلغ (28366) بين هدم كلي وجزئي، وبلغ عدد المشردين قبيل لحظات من إعلان وقف إطلاق النار 466 ألف مواطن في كافة أنحاء القطاع. (المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/28)

ثالثاً : موقف مجلس التعاون الخليجي من الاعتداءات الإسرائيلية

عبّر المجلس عن شجبه واستنكاره وإدانته لما تمارسه إسرائيل من ممارسات وإرهاب دولة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، من خلال اجراءاتٍ واعتداءاتٍ وحشيةٍ واجراميةٍ، وطالب المجتمع المدني بتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، حيث استعرض المجلس مجمل الممارسات والإجراءات الإسرائيلية المجرمة بحق الشعب الفلسطيني من تصعيد عسكري، وحصار اقتصادي وسياسي ضد الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل استرداد حقه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[70]، وأكد المجلس على مطالبته مجلس الأمن بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية الاجرامية[71].

حذّر المجلس من ادخال المنطقة في دوامة العنف، وأن العنف الإسرائيلي سينقل الوضع من سيّئ إلى أسوأ، كما وحذّر المجلس من الصمت على هذه الاعتداءات، وأن هذه الاعتداءات الإسرائيلية ستزيد الأوضاع تدهوراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، واوضح أن امعان الحكومة الإسرائيلية في استمرارها لسياسة الاغلاق والحصار واقتحام الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية واعادة احتلالها يترتب عليه نتائج وخيمة ومضاعفات خطيرة[72].

وأكد المجلس أن أساليب القمع الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، واغتيال رموز قيادته ومحاصرة رئيسه الشرعي، واقتحامها للمدن، له بالغ الأثر على أمن واستقرار المنطقة كاملة، ويعطل العمليّة السلميّة، ولا يخدم الجهود المبذولة لإحلال السلام، ويعيق عمل السلطة الفلسطينية عن القيام بواجباتها الأمنية والاجتماعية والسياسية[73].

كما أن المجلس أكّد إدانته لقتل الأبرياء وهدم المنازل وسياسة طرد وابعاد السكان الابرياء، وأكّد أن هذه الممارسات لا تولّد إلا العنف، وأن السّلام الشامل والعادل لا يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال

---

[70] البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[71] البيان الصحفي للدورة الثامنة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[72] البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[73] البيان الصحفي للدورة الثانية والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

الإسرائيلي، وقد أدان المجلس الاعتداءات الإسرائيلية ضد المؤسسات الصحية في أراضي السلطة الفلسطينية، وطالب إسرائيل بالالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكفل حماية المؤسسات الفلسطينية[74].

وقد أدان المجلس ارتكاب إسرائيل مجزرة بيت حانون التي وقعت في 07 نوفمبر 2006 خلال اجتياح إسرائيلي واسع لمدينة بيت حانون[75]، وبعد قصف الدبابات الإسرائيلية لمنازل المواطنين، مما أدى لاستشهاد 18 مواطناً واصابة العشرات، (عدوان، 2009: 158) وفي نفس الوقت رحب المجلس بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي أدان فيها إسرائيل لارتكابها المجزرة، واقرّ أن ذلك مخالف لمبادئ حقوق الانسان، وقرر مجلس حقوق الانسان ايفاد بعثة تحقيق تختص بمثل هكذا حوادث. (صحيفة القدس، 2006/11/17)

أعرب المجلس عن شجبه واستنكاره للمجزرة الإسرائيلية لمخيم البريج، التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المخيم بتاريخ 15 فبراير 2008، واستشهد خلالها عشرة مواطنين فلسطينيين وأصيب العشرات[76].

وحمّل المجلس إسرائيل المسؤولية الكاملة عن كافة الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، والتي تدفع الشعب الفلسطيني لحالة من الاحباط، حيث أكد المجلس أن العالم العربي والإسلامي صبر كثيراً على السياسات الإسرائيلية الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني، وأن إسرائيل تمادت في اجراءاتها وعدوانها ضده، وحان الوقت لكي تتحمل مسؤولياتها[77].

أكد المجلس أن انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المُستقلة على تُرابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً لما نصت عليه مُبادرة السلام العربية هو المخرج من دوامة العنف وتحقيق السلام[78].

طالب المجلس الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن القيام بمسؤولياتها لحماية الشعب الفلسطيني، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي ضده، ورفع الحصار عنه[79]، وطالب الدول الراعية للسلام ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للضغط على

---

[74] البيان الصحفي للدورة المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

75 البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[76] البيان الصحفي للدورة السادسة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[77] البيان الصحفي للدورة التاسعة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[78] البيان الصحفي للدورة السادسة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

79 البيان الصحفي للدورة التاسعة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون

الحكومة الإسرائيلية لوقف اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، ووقف تحديها للمجتمع الدولي والأسرة الدولية[80]، وطالبهم بالتدخل الفوري لأخذ مسؤولياتهم تجاه عملية السلام وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وانهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية[81]، ودعا المجتمع الدولي لعدم نسيان الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من اعتداءات وحشية، وخاصة في ظل الاحداث في الخليج المتعلقة بالحرب الأمريكية على العراق، كما وطالب المجتمع الدولي اتخاذ مواقف حازمة من ممارسات الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مطالباً بعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، وقد أكد المجلس الأعلى وقوف المجلس إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين، ودعا لتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية[82].

ورحب المجلس باتفاق وقف اطلاق النار بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني في 23 نوفمبر 2006، واعتبروه خطوة مهمة لاستئناف عملية السلام، وقد جاء الاتفاق بإعلان الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة التزامها بتهدئة متبادلة مع الجانب الإسرائيلي، واعتبر المجلس هذا الاتفاق خطوة مهمة لإنهاء العنف والعنف المضاد، ولتحقيق الاستقرار في المنطقة، وشدّد على ضرورة التزام كل الأطراف بالاتفاق، وأن هذا الاتفاق يساعد على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني[83].

وأدان المجلس العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد حمّل المجلس إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع، وخاصة بعدما قامت الآلة الحربية الإسرائيلية بالتدمير والقتل والتشريد، ضاربةً بعرض الحائط كل الاعتبارات الإنسانية والقوانين الشرعية الدولية[84].

وحيّا المجلس صمود الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن كرامته وكرامة الأمة[85]، وطالب المجلس بمحاسبة القادة الإسرائيليين على ما قاموا به من جرائم حرب ضد الانسانية، وأكد على دعمه ومساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه[86]، وقرر قادة المجلس اجراء اتصالات عاجلة بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لتحمل مسؤولياتهم، ودعاهم للتحرك

---

80 البيان الصحفي للدورة الثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

81 البيان الصحفي للدورة السادسة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

82 البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

83 البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

84 البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

85 البيان الصحفي للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

86 البيان الصحفي للدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

الفوري لوقف المجازر بحق الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية اللازمة له، وأشاد المجلس بدور دول مجلس التعاون مع أشقائهم العرب لوقف الاعتداءات الإسرائيلية[87].

ورحب المجلس بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لتقرير غولدستون حول الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة وخلال الحرب على غزة 2009/2008، وطالب بمحاسبة مرتكبي الجرائم وعرضهم على المحاكم الدولية، وتعويض الضحايا[88].

عقد وزراء دول مجلس التعاون اجتماعهم في 01 مارس2009 لبحث الآليات التنفيذية لإعادة إعمار قطاع غزة جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية، وساهمت دول المجلس بمبلغ مليار وستمائة وستٌ وأربعون مليون دولار لإعادة الاعمار، وقرر المجلس انشاء برنامج خاص للإعمار بالتعاون مع الدول العربية، والتنسيق مع البنك الاسلامي للتنمية، والاستعانة بالمؤسسات المالية التابعة للسلطة الفلسطينية، وانشاء مكتب ميداني للإشراف على تنفيذ المشاريع[89].

كان موقف المجلس واضحاً من جريمة اغتيال الشهيد محمود المبحوح القائد في حماس، والذي اغتاله الموساد الإسرائيلي في دبي بتاريخ 19 يناير 2010، واعتبرها المجلس انتهاكاً لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة، وأكد على ضرورة أن يمثل هؤلاء المجرمون أمام العدالة ومحاسبتهم في إطار القوانين الخاصة بذلك[90].

حمّل المجلس إسرائيل المسؤولية القانونية المترتبة على عدوانه على قطاع غزة عام 2012، ورحب المجلس بالاتفاق على وقف اطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، والذي تم ابرامه برعاية جمهورية مصر العربية، وأكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز هذا الاتفاق، وعدم تكرار الأعمال العدائية الإسرائيلية، كما أن المجلس طالب المجتمع الدولي بالعمل على تقديم وايصال المساعدات الانسانية العاجلة إلى القطاع، وأشاد المجلس بما تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي من جهود ومساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة للتخفيف من معاناة أهله المحاصرين وإعادة ما دمره الاحتلال الإسرائيلي[91].

87 البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

88 البيان الختامي للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

89 البيان الصحفي للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

90 البيان الصحفي للدورة الرابعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

91 البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

يرى الباحث أن ما تعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات إسرائيلية بمختلف أشكالها وأنواعها هدفت إلى ضرب وحدة وصمود الشعب الفلسطيني، وثباته على مواقفه وحقوقه، والقضاء على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها، واخضاع الشعب الفلسطيني وقيادته للإملاءات الإسرائيلية والدولية الظالمة، إلا أن هذا كله لم يفت في عضد الشعب الفلسطيني ووحدته ومقاومته، بل زاد الشعب الفلسطيني من احتضانه للمقاومة وخاصة بعد أن قدمت المقاومة نماذج فريدة في مواجهة العدوان والحروب المتعددة، وفرضت توازن الرعب وأفشلت كافة المخططات الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن دور مجلس التعاون الخليجي ومواقفه لم تقتصر على الإدانة والشجب للاعتداءات الإسرائيلية العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، بل قام باطلاع المجتمع الدولي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على الممارسات الإسرائيلية التي تمارسها ضد الفلسطينيين، وعبر المجلس عن تأييده لكافة المبادرات والجهود العربية لإلزام إسرائيل بالمواثيق الدولية واحترام جميع الاتفاقيات الموقعة، وأكد على وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم السياسي والمادي، وخاصة ما يتعلق بإعادة إعمار ما دمره الاحتلال.

الفصل السادس:

سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا الحل النهائي

المبحث الأول: قضية القدس في استراتيجية مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين والمياه.

المبحث الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها.

مقدمة

إن مرحلة السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل والتي حدثت بين الطرفين وفي أول اتفاقية رسمية بشكل مباشر بين الجانبين كانت تتمثل في اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993، حيث نصّت على إقامة سلطة ذاتية فلسطينية وإنشاء مجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإتمام الفترة الانتقالية والانتقال إلى مفاوضات الحل النهائي، والمقصود بها القضايا المتعلقة بالمرحلة النهائية من التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، وهذه القضايا هي القدس واللاجئين والمستوطنات والدولة والمياه، ومن هنا ظهر مفهوم قضايا الحل النهائي، وسنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل قضية القدس في استراتيجية مجلس التعاون الخليجي، بينما سنتطرق في المبحث الثاني إلى موقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين والمياه، وفي المبحث الثالث سنتحدث عن موقف مجلس التعاون الخليجي من قضية الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها.

المبحث الأول: القدس

مقدمة

تعتبر القدس بالنسبة للفلسطينيين أمراً جوهرياً وحيوياً، وهي أحد المحددات الأساسية للهوية الفلسطينية والثقافة العربية والإسلامية، ويزعم الإسرائيليون أنهم بحاجة إلى القدس باعتبارها جزءاً أساسياً من الحلم الإسرائيلي، وأن القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، والذي يجعل عملية التسوية في النهاية أمراً معقداً وشبه مستحيل، (بارود، 2012 : 597) وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين صدر قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في سنة 1947، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وقد أعطيت مدينة القدس وضعاً خاصاً، بحيث تكون تحت السيادة الدولية وفق هذا القرار. (صالح، 2012: 181)

وقد صدرت العشرات من القرارات الدولية بحق مدينة القدس، وكانت في أغلبها صادرة كنتيجة للاعتداءات الإسرائيلية على المدينة، ورافضة لضم الكيان الإسرائيلي لشرقي القدس، ورفض أيّ إجراءات مادية أو إدارية أو قانونية تغير من واقع القدس، ومن أبرز هذه القرارات القرار 2253 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 4 يوليو 1967، حيث جاء فيه أن الجمعية العامة تشعر بقلق شديد، من أجل الموقف السائد في القدس نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس، وتعتبر أن هذه الاجراءات غير شرعية، وتدعو إسرائيل لإلغاء الإجراءات التي اتخذت، والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس. (صالح، 2011: 10)

وينظر الفلسطينيون للقدس أنها عاصمة لدولة فلسطين باعتبار ذلك واقعاً ملحاً وضرورياً، لأنها تمثل مدينة لمختلف مكونات الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وهي المركز الديني والاقتصادي لفلسطين، والقدس أهم الأركان الأساسية للقضية الفلسطينية، فهي مركز الوطن وهي النافذة التي من خلالها يصل صوت فلسطين لكل العالم من خلال بعدها الديني، وسنتناول قضية القدس من خلال الحديث عنها خلال الفترة ما قبل اتفاق أوسلو والفترة ما بعد الاتفاق، ومن ثم نستعرض موقف مجلس التعاون الخليج منها.

أولاً: القدس قبل اتفاق أوسلو

بعد قرارات التدويل وما صدر عن المجتمع الدولي من قرارات في أكثر من زمانٍ وفي أكثر من مناسبةٍ كانت نتيجة للعدوان الإسرائيلي على مدينة القدس وفرض وقائع جديدة على الأرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي من احتلال أو إزالة أو حفريات أو اعتداءات مختلفة، حيث أعلن قادة الحركة الصهيونية انشاء إسرائيل بتاريخ 14 مايو 1948، بعد انتهاء الاحتلال البريطاني للأراضي الفلسطينية، وبدأت مرحلة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرت إسرائيل على شطر القدس الغربي (صالح، 2011: 5)، حيث قاموا بطرد 60 ألفاً من سكانها العرب الأصليون من أحياء وضواحي مدينة القدس، والتي عمل الاحتلال الإسرائيلي على تهويدها، (صالح، 2011: 9)، ومن هذه المظاهر للتهويد بناء الأحياء اليهودية السكنية على الأحياء العربية، وبناء الكنيست الإسرائيلي وعدد من الوزارات الأخرى، وتم استقدام 54 ألف مستوطن تم استيعابهم في منازل الفلسطينيين المقدسيين الذين تم تهجيرهم في ذلك الوقت. (صالح، 2011: 10)

وفي حرب 1967م قام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال كامل لمدينة القدس باحتلال جزئها الشرقي، وشرعت إسرائيل بشكل عاجل في اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية والممارسات الأخرى على الأرض لتغيير الطابع العربي والإسلامي على المدينة، وقد بلغت الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال الفترة 1967م – 1990، إلى حوالي 40 اعتداءاً، وكان من أبرز هذه الاعتداءات هو عملية إحراق الأقصى في 21 أغسطس1969، والتي اتهم فيها مسيحي متعصب يدعى دينيس مايكل رهوان، كما جرت محاولات لنسف المسجد الأقصى في 1مايو 1980، والعديد من الاقتحامات من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة، والتي قامت بوضع حجر الأساس لبناء الهيكل اليهودي الثالث قرب المسجد الأقصى. (صالح، 2012: 184)

ثانيا: القدس بعد اتفاق أوسلو 1993

عمدت إسرائيل إلى تأجيل الحديث عن مدينة القدس في مباحثات السلام إلى مراحل الحل النهائي، وعملت على التصرف بقوة الاحتلال على القدس من إصدار للقرارات التي تحكم بها المدينة المقدسة، واستمرت في أعمالها من إقامة للمستوطنات واستفزاز المسلمين واقتحامات للمسجد الأقصى وطرد المواطنين المقدسيين ومصادرة للأراضي الفلسطينية، وشهدت الأراضي الفلسطينية أكثر من انتفاضة وهبّة جماهيرية كانت لأجل القدس ونتيجة الاعتداءات المباشرة عليها، واستمرت الاعتداءات على مدينة القدس وعزلها من خلال إنشاء المستوطنات وآلاف الوحدات السكنية ومصادرة الأراضي ومصادرة جبل ابو غنيم.

وقد تم تسجيل حوالي 72 اعتداءً من قبل المستوطنين واليهود المتطرفين خلال الفترة (1993 –1998) وتزايد عدد الاقتحامات للمسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال ليبلغ أكثر من 55 اقتحاماً خلال الفترة 22 أغسطس2009 – 21 أغسطس2010. (صالح، 2012: 185)

وتم طرح مشروع إقامة القدس الكبرى، لضم المستعمرات الواقعة خارج حدود بلدية القدس (معاليه ادوميم، وجفعات زئيف ومنطقة غوش عتصيون) إلى داخل نفوذ بلدية القدس، وتحظى مدينة القدس وحدها بأكثر من 10 تجمعات استيطانية تزداد يوما بعد يوم. (صالح، 2011: 61)

ولم تنتهِ معاناة مدينة القدس إلى هذا الحد حيث قامت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري في أرجاء الضفة الغربية ومدينة القدس، ولعلّ أهم أهدافه العمل على تهويد مدينة القدس ومصادرة أراضيها، واحاطتها بطوق من الجدران والمستعمرات التي تخنقها وتعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، ويمتد الجدار في مدينة القدس بنحو 167 كيلو متر، وتسعى إسرائيل من خلال بناء الجدار لتثبيته كحدود نهائية في التسوية مع الفلسطينيين. (صالح، 2011: 72)

ثالثا: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية القدس

عبر مجلس التعاون الخليجي عن إدانته وشجبه لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وحصار سياسي واقتصادي وسياسات الإغلاق والإجراءات القمعية[92]، وشدد على ضرورة توفير حماية دولية للفلسطينيين، كما عبّر المجلس عن استنكاره لتصريحات وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حول اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وأن هذه المواقف تتناقض مع القرارات الدولية[93]، كما أدان احتلال إسرائيل لمركز بيت الشرق الفلسطيني في مدينة القدس بتاريخ 10 أغسطس2001[94]، كما حذر المجلس من المساس بالأماكن المقدسة، أو إلحاق الضرر بالمسجد الأقصى وذلك مع تصاعد

[92] البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[93] البيان الصحفي للدورة الثامنة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[94] البيان الصحفي للدورة الثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

تهديدات المتطرفين الإسرائيليين باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء عليه، إضافة إلى النوايا لدى الحكومة الإسرائيلية حول إقامة مستوطنة يهودية شرق القدس[95].

كما أدان المجلس الأعمال التي نفذتها السلطات الإسرائيلية من هدم وحفريات في محيط المسجد الأقصى، والعمل على تهويده وطمساً لمعالمه ورموزه، كما دعا المجلس إلى التدخل الدولي لوقف الممارسات العدوانية التي تستهدف الأماكن الإسلامية المقدسة، وتشكل استفزازاً واستهتاراً بمشاعر المسلمين[96].

وأشار إلى استنكاره للصمت الدولي تجاه ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات واعتداءات في مدينة القدس، وإجراءات ضمها وتهويدها، وأشار المجلس إلى قدسية المسجد الأقصى، وتصديه للمحاولات الإسرائيلية المستمرة لهدم الأقصى، وتغيير معالمه العربية والإسلامية في المدينة، واستنكاره للصمت الدولي عن ما تقوم به إسرائيل تجاه المدينة[97].

أدان المجلس الاجراءات التعسفية بحق المواطنين الفلسطينيين وطردهم من بيوتهم في القدس الشرقية، وتهويد المدينة المقدسة[98]، كما أدان المجلس اقتحام السلطات الإسرائيلية لساحات المسجد الأقصى، واستمرار أعمال الحفريات أسفل المدينة المقدسة المحتلة، وأكّد المجلس أن هذه الممارسات تعتبر استفزازاً خطيراً لمشاعر المسلمين، وطالب المجلس بالتحرك الفوري من مجلس الأمن لا يقاف هذه الممارسات[99]، وأدان المجلس مشروع القرار الإسرائيلي اعتبار مدينة القدس المحتلة عاصمة الشعب اليهودي، وضمّ مدينة القدس ضمن قائمة المدن الإسرائيلية، ودعا المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل والضغط عليها لوقف كافة الانتهاكات التي تهدف إلى تهويد القدس وتغيير معالمها الإسلامية والعربية[100].

ومع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدينة المقدسة، استنكر مجلس التعاون الخليجي قيام الحكومة الإسرائيلي بإعلان بناء 1500 وحدة استيطانية في القدس الشرقية، واعتبر ذلك استخفاف بالقرارات الدولية[101].

---

[95] البيان الصحفي للدورة الثانية والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[96] البيان الصحفي للدورة المائة واثنين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[97] البيان الصحفي للدورة الثامنة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[98] البيان الصحفي للدورة الثانية عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[99] البيان الصحفي للدورة الرابعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[100] البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[101] البيان الصحفي للدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

وتنوعت المواقف التي صدرت عن مجلس التعاون الخليجي بحق قضية القدس وكانت ما بين الشجب والاستنكار والإدانة للاعتداءات المستمرة وإجراءات التهويد، والدعوة للحماية الدولية للفلسطينيين ودعوة المجتمع الدولي للتدخل لوقف ممارسات العدوان الإسرائيلي وممارساته، ودعوات لإقامة سلامٍ عادلٍ وشاملٍ واستئناف عملية السلام.

ويرى الباحث أن القدس تمثل جوهر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وهي قضية مركزية للمسلمين عامة، وإن كان الفلسطينيون يمثلون رأس الحربة في هذا الصراع، كما أن القدس تمثل ثابتاً أساسياً من ثوابت الشعب الفلسطيني، ولذلك يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال الاعتداءات المتكررة والانتهاكات الدائمة والتغييرات الكبيرة إلى تزييف تاريخها العريق والحضاري، ويؤكد الباحث أن المفاوض الفلسطيني وقع في خطأ بموافقته على تأجيل قضية القدس للوضع النهائي علماً أنها من الأراضي المحتلة عام 1967 وينطبق عليها القرار الدولي 242، وكذلك ينطبق عليها القرار الدولي رقم 181 الذي تحدث عن تدويل القدس وأن تكون موحدة للجميع.

كما يرى الباحث أن مواقف مجلس التعاون الخليجي كما وردت جميعها يشدد على ضرورة العمل على تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل، وأن جميع الاعتداءات والتجاوزات لا تصب في مصلحة عملية السلام والعملية السلمية.

المبحث الثاني: مواقف مجلس التعاون الخليجي من اللاجئين والمياه

أولاً: اللاجئين

ظهرت قضية اللاجئين كنتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية على الأراضي والسكان الفلسطينيين في مختلف مناطق الأراضي الفلسطينية، وظهر هذا المفهوم مع نشوء دولة إسرائيل عام 1948، (موعد، 2003: 5) حيث تم تشريد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أصل مليون وأربعمائة ألف فلسطيني، ووصلت نسبة المهجّرين نحو 57% من أبناء الشعب الفلسطيني، كما أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعتبر من أطول القضايا والمشكلات على مستوى قضايا اللاجئين في العالم، وعمر هذه المشكلة زاد عن 65 عام ولم تحل، بينما العديد من مشاكل اللاجئين في العالم قد تم حلها أو فتح المجال لحلها، مثل لاجئي أفغانستان والصومال والبوسنة والأرمن وغيرها. (صالح، 2014: 36)

تمسك اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى أرضهم ورفضوا كل مشاريع توطينهم خارج أرضهم والتي وصلت إلى 243 مشروعاً، ووصل عدد قرارات الأمم المتحدة في قضية اللاجئين أكثر من 110 قرار حول حق اللاجئين بالعودة، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي منها، ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من الأرض المحتلة سنة 1948 حتى نهاية عام 2003 أكثر من خمسة ملايين و400 ألف نسمة. (صالح، 2003: 7)

يرى الباحث أن المفاوض الفلسطيني أسقط سند الشرعية الدولية من خلال عدم ربطه قضية اللاجئين بالقرارات الدولية المتعلقة بها والواردة في القرارين 181، 194 خلال مفاوضاته مع الجانب الإسرائيلي، كما يرى الباحث أن تعامل الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي بعد اتفاق أوسلو أصبح ضبابياً لمفهومهم للعودة، وجميعهم امتنعوا عن تحديد مكان العودة للفلسطينيين المهجرين، وكان ذلك واضحاً في المبادرة العربية للسلام والتي تبنتها الدول العربية في قمتها في المغرب، وقبلها تبني مجلس التعاون الخليجي لها، حيث تحدثت المبادرة عن حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار 194، ولم تتحدث عن حق العودة وإلى أين يمكن أن يعودوا.

ثانياً: المياه

ملف المياه يعتبر من ملفات الحل النهائي المعقدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتأجيل هذا الملف لمفاوضات الحل النهائي كالملفات المعقدة والمركزية كالقدس والمستوطنات واللاجئين دليل على أهمية هذا الملف، والتصريحات الإسرائيلية في هذا الجانب تؤكد ذلك على مدار سنوات الاحتلال والتي توضح العقلية التفاوضية الإسرائيلية لقضية المياه، (مركز الزيتونة، 2008: 38) وفي مقالة نشرتها جريدة هتسوفيه في 13 أغسطس1999 تحدث رفائيل إتيان وزير الزراعة الأسبق "حين يتحدثون في المفاوضات حول مبادئ التسوية من الأفضل أن نفكر بأحد هذه المبادئ الهامة وهي استمرار السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه لدولة إسرائيل". (القيلي، 2004/10/03)

ونظراً لأهمية المياه وارتباطها بمجمل عملية التنمية، فقد أثّرت المستوطنات على الاقتصاد والتنمية في الأراضي الفلسطينية، من خلال تسخير المياه لخدمة الاستيطان وتوسيع المستوطنات، وتطوير الاقتصاد الزراعي وزيادة المساحات المروية في المستوطنات الزراعية، في حين لا تتجاوز الأراضي الزراعية المروية لدى الفلسطينيين 6% من إجمالي الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في الوقت الحالي. (سلامة، 2008: 73)

ثالثاً: مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين والمياه

1. مواقف مجلس التعاون الخليجي من قضية اللاجئين

أكّد المجلس دعمه الكامل للشعب الفلسطيني ووقوفه المطلق إلى جانبه حتى يتمكن من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، واسترداد كافة حقوقه المسلوبة وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الامن (242 و338) وقرار الجمعية العامة رقم 194 ومبدأ الأرض مقابل السلام[102].

أكّد المجلس تأييده لدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، بهدف اطلاق المفاوضات المباشرة بين جميع الأطراف على أساس المبادرة العربية للسلام، وأيّد المجلس عقد مؤتمر شامل للسلام على أساس المبادرة العربية وخارطة الطريق وقرارات مجلس

[102] البيان الصحفي للدورة التاسعة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

الأمن رقم 242، 338، 1397,1515، والدخول مباشرة في المفاوضات والاتفاق حول القضايا النهائية بما فيها القدس واللاجئين[103].

عبر مجلس التعاون الخليجي عن دعمه وتأييده للمساعي ومؤتمرات السلام والمفاوضات التي تسعى للوصل لحلول لقضايا الحل النهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، ومن بينها قضية اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية، وقد ورد ذلك في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي بتاريخ 4 ديسمبر 2007 والمنعقد في مدينة الدوحة، حيث أوضح البيان عن تطلعهم حول مؤتمر أنابوليس عام 2007 أن يحقق خطوات إيجابية للسلام في الشرق الأوسط وتدشين مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية في النزاع على أسس جادة وواضحة، وأكّد المجلس على أهمية الالتزام بالأسس والمبادئ التي استند إليها المؤتمر والمتمثلة في تناول قضايا النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والمتعلقة بالحدود والمياه والمستوطنات واللاجئين والقدس وغيرها من القضايا للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وازالة المستوطنات من الأراضي الفلسطينية.

كما أكّد المجلس في العديد من مشاريع السلام المطروحة والمحافل الدولية والمؤتمرات الخاصة بعملية السلام مثل مؤتمر أنابوليس وغيرها، على تأكيده للحق الفلسطيني وقضية اللاجئين الفلسطينيين ووقوفه إلى جانب هذه الحقوق، ودعوته إلى الحل العادل لهذه القضايا وفق قرارات الشرعية الدولية.

يرى الباحث من خلال ما سبق من مواقف وتصريحات صدرت عن مؤسسات مجلس التعاون الخليجي أن المجلس أكّد على حق اللاجئين الفلسطينيين في حقهم التاريخي بالعودة، ودعوته إلى ايجاد حل عادل لهذه القضية بما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي، وخاصة القرارات 194 و242 و338، حيث تكرر تأكيد المجلس على هذا الموقف، كما يرى الباحث أن مجلس التعاون الخليجي سعى للتأكيد على أن قضية اللاجئين من القضايا المركزية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأن ايجاد حلول لهذه القضية سيعمل على التقرب أكثر من إنجاز السلام العادل والشامل بين إسرائيل والدول العربية.

[103] البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

2. موقف مجلس التعاون الخليجي من قضية المياه.

جاء الحديث عن قضية المياه في اطار الحديث عن قضايا الحل النهائي، حيث تمثل المياه قضية رئيسية في المفاوضات مع الجانب "الإسرائيلي"، حيث أكّد مجلس التعاون الخليجي في كل مؤتمر دولي يختص بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على ضرورة تناول القضايا المهمة والتي تعتبر من قضايا الحل النهائي، ومنها قضية المياه، حيث أيد المجلس إطلاق المفاوضات المباشرة بين الجانب الفلسطيني و"الإسرائيلي"، وأكّد حرصه الكامل على المعالجة الشاملة للعملية السلمية وكافة القضايا الكبرى وفي اطار زمني محدد لإنهاء تلك القضايا للوصول لسلام حقيقي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[104].

وهنا يرى الباحث ان قضية المياه ستشكل في المستقبل عنواناً للصراع في المنطقة ونتيجة ارتباط دول الجوار في القضية قد يمتد الصراع ليشمل دولا اقليمية.

[104] البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

المبحث الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها

أولاً: الاستيطان

منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية ومنذ حرب 1967 واحتلال قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تتبنى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة نقل السكان اليهود للعيش في الأراضي الفلسطينية، حيث صادرت الحكومة الإسرائيلية حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، (صالح، 2003: 7) واقيمت المستوطنات بالقرب من المدن التاريخية الفلسطينية وعملت المستوطنات على منع التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية ولعزل هذه المدن، (التفكجي، 2003: 7) وتعتبر المستوطنات خرق للقانون الدولي والإنساني لتعارضها مع البند 49 لاتفاقية جنيف الرابعة، حيث أن بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين، ومن بين هذه الحقوق حق تقرير المصير وحق الملكية وحق المساواة وحرية التنقل والحق في مستوى حياة لائق[105].

لم تتوقف إسرائيل عن إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة وقدرت عدد المستوطنات الإسرائيلية خلال عام 2000 بنحو 174 مستوطنة، منها 10 مستوطنات في القدس الشرقية، 147 مستوطنة في الضفة الغربية، و16 مستوطنة في قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام 2005 وإخلاء المستوطنات من قطاع غزة. (خمايسي، 1999: 9)

وتقيم إسرائيل المستوطنات لاستغلال تفسيرها الأمني لقرار مجلس الأمن "حدود آمنة ومعترف بها"، لذلك يعملون على توسيع وبناء المستوطنات من أجل الوصول إلى حدود آمنة ومعترف بها ويمكن الدفاع عنها، (عاشور، 2010: 71) وقد عمد الاحتلال الإسرائيلي خلال 52 عاماً من انشائه (1948 – 2000) إلى استقدام نحو مليوني و900 ألف مهاجر يهودي من جميع أنحاء العالم، (صالح، 2012: 118) كما أن الهدف من الاستيطان لم تعد له علاقات بالحسابات الاقتصادية فقط، وإنما تحول إلى قضية قومية وإلى قضية عسكرية عبر السيطرة على مواقع استراتيجية، وهذه البؤر الاستيطانية تقع خارج الخرائط الهيكلية لهذه المستعمرات. (دوعر، 2012: 214)

---

[105] اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

ثانياً: الدولة الفلسطينية وحدودها

احتلّ بناء الدولة على مساحة واسعة في الفكر والممارسة في الفكر الفلسطيني، وفي النضال والكفاح من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير، وترسيخ الهوية الفلسطينية لتصبح قائمة على الساحة الدولية، وكحق للشعب الفلسطيني ليأخذ دوره الحضاري والثقافي كما شعوب العالم، (طالب، 1999: 9) ولم يشهد شعباً تعرض للظلم التاريخي كالشعب الفلسطيني، فقد أعطت بريطانيا فلسطين كوطن قومي لليهود في فلسطين دون أي اتفاق مع أصحاب الأرض، (السيد حسين،1995: 264) إن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 181 عام 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية ويهودية أدّى لبلورة مفهوم الدولة في الفكر الفلسطيني، وفي منتصف الستينيات شهدت مرحلة البناء الفعلي للكيان الفلسطيني والذي تمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. (الشعيبي،1979: 99)

وفي عام 1974 طرحت منظمة التحرير البرنامج السياسي المرحلي والذي يقضي بإقامة سلطة وطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– 2011) وفي عام 1988 وخلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني أعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إعلان وثيقة الاستقلال، هذا الإعلان حظي بتأييد واسع على الساحة الدولية وخاصة أن منظمة التحرير وافقت على جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية،(س.ش،1991: 100) ووافقت على عقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس القرارات الدولية، وبناءً عليه عقد مؤتمر مدريد للسلام، ولكن بعد سنتين من المفاوضات لم يصل الطرفين إلى نتيجة، إلى أن جاء اتفاق أوسلو عام 1993. (ثابت، 2008: 55)

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية وتطبيقاً لمفهوم الدولة على أرض الواقع بإجراء انتخابات تشريعية لأول مجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية على أرض الوطن عام 1996، وفي عام 2003م تم توضيح الدولة الفلسطينية في مشروع مسودة الدستور (المسودة الثالثة)، (براون، 2003: 2) وفي مسودة الدستور العام 2003 اعتمدت حدود الدولة على أساس حدود الرابع من يونيو عام 1967. (عبد الكريم، 2004: 151)

وقد جاء في المادة الأولى من وثيقة الوفاق الوطني المعدلة لعام 2006 توضيحاً أكبر، فقد حددت الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م وتحدثت المادة عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إقامة دولته كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، (سليمان، 2010: 11) وفي نهاية المطاف سعت السلطة الفلسطينية بحملات دبلوماسية وساندتها في ذلك الفصائل الفلسطينية لحصول على عضوية رسمية في الأمم

المتحدة، (الجندي، 2011، ص200) وخلال اجتماع هيئة الأمم المتحدة عام 2012 تم قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة وهذه الخطوة تعتبر استكمالاً لمشروع الدولة الفلسطينية المنشودة على حدود الرابع من حزيران.

ثالثاً: موقف مجلس التعاون الخليجي من الاستيطان والدولة الفلسطينية وحدودها

1- موقف مجلس التعاون الخليجي من الاستيطان

عبر مجلس التعاون الخليجي في العديد من المواقف عن إدانته وشجبه لاستمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية العربية، وتوسيع المستوطنات واعتداءات المستوطنين، حيث عبّر المجلس عن إدانته لمجزرة الحرم الابراهيمي التي وقعت داخل الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل بتاريخ 25 فبراير 1994، والتي ارتكبها المستوطن باروخ غولدشتاين بحق المصلين الفلسطينيين، حيث حمّل المجلس إسرائيل المسئولية الكاملة عن المجزرة، كما طالب المجلس الجهات الدولية على تطبيق القرار الدولي رقم 904 الخاص بإدانة المذبحة، والعمل على تجريد المستوطنين الإسرائيليين من أسلحتهم، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة، كما أكّد المجلس على ضرورة إزالة المستوطنات الإسرائيلية المتواجدة والمقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بحسب القرارات الدولية، وأنها مستوطنات غير شرعية، وأن من شأن هذه المستوطنات زعزعة الثقة وعدم توفير المناخ الملائم للتسوية الشاملة في القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي[106].

وأدان المجلس الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، واستمرار إقامة المستوطنات التي تعارض الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية، ويتعارض مع القرارات الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[107].

استنكر المجلس قرار الحكومة الإسرائيلية بناء وحداتٍ سكنيةٍ جديدةٍ في مدينة القدس وإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطيني، حيث طالب المجلس الحكومة الإسرائيلية بالوقف الفوري لهذا القرار لتعارضه مع القرارات الدولية، وحذر المجلس من قرار بناء وحدات سكنية وإقامة مستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة لما يشكل من تهديدٍ بالغٍ لعملية السلام ومحاولات بناء الثقة، وينذر بالعودة إلى أجواء التوتر والاضطراب، كما تدعو الأمانة العامة لمجلس

---

[106] البيان الصحفي للدورة الخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[107] البيان الصحفي للدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

التعاون الخليجي الحكومة الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لقرار بناء المستوطنات في القدس الشرقية، والإجراءات الرامية إلى تغيير الوضع السياسي والسكاني والجغرافي والتاريخي[108].

وقد اعتبر مجلس التعاون الخليجي أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وممارسات الحكومة المتمثلة في تشجيع الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية وانشاء المستوطنات في مدينة القدس وتوسيع المستوطنات المقامة على الأراضي العربية المحتلة عام 1967 يعمل على جمود عملية السلام[109].

كما عبر المجلس في عن رفضه للإجراءات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من توسيع للمستوطنات وتسليح للمستوطنين، معتبراً ذلك خرقاً واضحاً وصارخاً لمؤتمر مدريد وجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و قرارات مجلس الامن[110].

وأكّد مجلس التعاون الخليجي عدم اعترافه بالأوضاع الناجمة عن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية لمخالفتها قرارات مجلس الأمن الدولي، والقرارات الدولية، وقد طالب المجلس بوقف الأنشطة الاستيطانية وتوقف إسرائيل عن كل ما من شأنه التأثير السلبي على مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الفلسطيني[111].

وعبر المجلس عن إدانته ورفضه للسياسات الاستيطانية الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل تجاه الأراضي العربية المحتلة، وقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الحدود الجغرافية لمدينة القدس[112].

استمر مجلس التعاون الخليجي باتخاذ المواقف الداعمة للحقوق الفلسطينية والتصدي للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة، حيث تنوعت هذه المواقف ما بين الإدانة والشجب والاستنكار والمطالبة بالتدخل الدولي، ورفض المتغيرات والقرارات الإسرائيلية والدعوة إلى الالتزام بالقرارات الدولية والدعوة لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل لوقف ممارسات العدوان الإسرائيلي وممارساته، ودعوات لإقامة سلام عادل وشامل واستئناف عملية السلام.

---

[108] البيان الصحفي للدورة مائة واثنين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[109] البيان الصحفي للدورة الثالثة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[110] البيان الصحفي للدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[111] البيان الختامي للدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[112] البيان الصحفي للدورة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

ويرى الباحث أن قضية الاستيطان هي قضية سياسية تتعلق بحق تقرير المصير، ولذلك فالمستوطنات قد تؤدي إلى انهيار السلطة في الضفة الغربية وفصل جغرافي وسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يؤدي ذلك لضرب الكيان الفلسطيني ليس فقط ككيان جغرافي وإنما ككيان سياسي، ويرى الباحث أن المخططات الاستيطانية من الناحية الجغرافية تتركز أكثر ما يكون في منطقة القدس، وهو ما يشير لهدف إسرائيل بتهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية واحداث تغيير ديمغرافي.

ويوضح الباحث أن السلطة الفلسطينية انشغلت بالتحرك الدبلوماسي وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالدولة، بينما انهمكت إسرائيل في تصعيد المخططات الاستيطانية بشكل محموم.

وأكّد الباحث أن جميع هذه الإجراءات والمواقف كما وردت استنكر فيها مجلس التعاون الخليجي جميع ممارسات الاستيطان التي نفذتها وأقرتها الحكومات الإسرائيلية، كما استنكرت جميع تصرفات واعتداءات وجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم، وشدد المجلس على أن استمرار الاستيطان يقوض السلام العادل والشامل، ويؤدي إلى زعزعة الثقة بين الطرفين.

2- موقف مجلس التعاون الخليجي من الدولة الفلسطينية وحدودها

منذ تأسيسه قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود أكّد مجلس التعاون الخليجي عن تأييده المطلق لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وأكّد المجلس التزام دوله بدعم مفاوضات السلام الرامية للتوصل لحل عادل ودائم وشامل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن 338/242 ومبدأ الأرض مقابل السلام[113]، كما عبر المجلس عن ارتياحه بتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية كعنوان للدولة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية في داخل فلسطين حسب ما جاء في اتفاق المبادئ واتفاق القاهرة[114]، وطالب المجلس المجتمع الدولي وراعي عملية السلام باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة والكفيلة بمنع إسرائيل من إحداث

[113] البيان الصحفي للدورة السادسة الأربعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[114] البيان الصحفي للدورة الحادية والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

أيّ تغييرات في الواقع الجغرافي والسكاني لمدينة القدس وحدودها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة[115].

وأوضح المجلس الخليجي أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيلي من كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس[116]، كما عبّر المجلس عن رفضه التام لأيّ محاولات لتغيير الوضع الديمغرافي لمدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة[117].

وجدد المجلس مواقفه الثابتة بأن السلام لن يتحصل إلا بإعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه، وعودة لاجئيه حسب قرارات الأمم المتحدة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[118]، وأكّد على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، واعتبر المجلس أن ذلك هو المخرج من دوامة العنف والسبيل لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم[119].

وقدم المجلس دعمه لمشروع خارطة الطريق التي تنص على إنهاء الاحتلال والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005، وتنفيذ الالتزامات التي تم التوقيع عليها[120]، وثمن دعم الرئيس الأمريكي أوباما وإدارته لمبدأ حل الدولتين، والتأكيد على الجميع أن السلام في المنطقة هو لمصلحة كافة الأطراف، وطالب الحكومة الإسرائيلية بمبدأ حل الدولتين، ويرتكز ذلك على المبادرة العربية للسلام ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة[121].

وأكّد المجلس دعمه لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية للسلام[122]، وجدد المجلس وقوفه مع الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس[123].

---

[115] البيان الصحفي للدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون

[116] البيان الصحفي للدورة الستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[117] البيان الصحفي للدورة الرابعة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[118] البيان الصحفي للدورة الخامسة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[119] البيان الصحفي للدورة السادسة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[120] البيان الصحفي للدورة السابعة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[121] البيان الصحفي للدورة الحادية عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[122] البيان الصحفي للدورة الرابعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[123] البيان الصحفي للدورة السادسة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

ثمّن المجلس اعتراف دولتي تايلاند وأيسلندا بدولة فلسطين، ورفع ألمانيا درجة التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية من مكتب تمثيل إلى بعثة دبلوماسية، ورحب بمواقف الدول التي صوتت لصالح قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إقامة دولته وتقرير مصيره[124].

كما رحب المجلس ببيان الرئيس جورج بوش الابن في الأمم المتحدة، والذي حدد فيه رؤية الولايات المتحدة بشأن قيام الدولة الفلسطينية القابلة للاستمرار، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية 242، 338، ورحّب المجلس بالتوصل لاتفاق قمة شرم الشيخ والعقبة، ودعم خارطة الطريق التي تنص على إنهاء الاحتلال والتوصل لإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005، وتنفيذ إسرائيل للالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن 242،338، 1397، والمبادرة العربية للسلام[125].

كما عبّر المجلس عن ترحيبه بتبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع بتاريخ 19 نوفمبر 2005، القرار 1515 الذي قدمته روسيا، والتعاطي بدعم خارطة الطريق التي تهدف لحل الصراع بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمان واستقرار.

وأكّد مجلس التعاون الخليجي دعم السلطة الفلسطينية في توجهها إلى الأمم المتحدة لطلب الحصول على وضع دولة غير كاملة العضوية، وثمّن المجلس أيضاً موافقة مملكة السويد على منح بعثة فلسطين كافة الامتيازات والحصانات وفقاً لاتفاقية فينا لعام 1961، وجدد المجلس موقفه الدائم تجاه الصراع والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف، وفق المرجعيات الدولية[126].

---

[124] البيان الصحفي للدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

[125] البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

[126] البيان الصحفي للدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون.

المبحث الرابع: مستقبل سياسات مجلس التعاون تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

عندما نكتب عن استشرافنا للمستقبل في موضوع ما وعن المتغيرات التي قد تحدث على المجتمعات والأنظمة القائمة نحتاج استحضار عظم المسئولية وتقدير المواقف بشكل حكيم، حتى لا نذهب بعيداً عن الواقع وننسج في الخيال.

أولاً: ضوابط الاستشراف:

عندما نتحدث عن المستقبل يجب علينا مراعاة الضوابط الخاصة لنظرتنا المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي وعلاقاته بالقضية الفلسطينية ومواقفه تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وتتمثل هذه الضوابط بالآتي:

1. الوقوف على حقيقة ما تعيشه دول مجلس التعاون الخليجي من هموم وتحديات على كافة المستويات والتي تؤثر على مواقف أصحاب القرار في المجلس.
2. التأكيد على أن السياسات والنهج السابق لتعامل مجلس التعاون الخليجي مع القضايا المختلفة لا يمكن أن تكون نفس السياسات في المستقبل للتعامل مع نفس القضايا.
3. مراعاة أن منظومة مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بمؤثرات محيطة، أي أنها ليست اللاعب الوحيد على الساحة الدولية، ولكن ذلك لا يشكل عائقاً أمام تأثر سياسات المجلس مستقبلياً في القضايا المختلفة.

ثانياً: نظرة استشرافية لمستقبل سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعند الحديث عن نظرة مستقبلية في هذا الإطار لابد من أن نتذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي الست ليست على موقف موحّد في التعاطي مع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الطرف الإسرائيلي، حيث تتمايز وتتباين مواقف مكونات منظومة مجلس التعاون الخليجي، حيث تنسجم مواقف بعض دوله وتتقارب في التعامل مع أطراف الصراع وتختلف مواقف البعض الآخر منه.

ونتيجة ارتباط علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بالدول الأخرى وفي ظل وجود التفاعلات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على سياسات المجلس تجاه العديد من القضايا الخارجية

فان هذه المنطلقات تظهر التمايز والتباين في سياساتها تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فأصبح لكل دولة من دول المجلس رؤيته الخاصة من الصراع بما يخدم مصالحها وتوازنات علاقاتها الدولية.

من هنا نرى مستقبل سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الأول: استمرار التباين بين دول المجلس

من خلال تتبع سياسات مجلس التعان الخليجي واستحضار تاريخه ومسيرته على مدار عقود تأسيسه يتضح بشكل جلي عمق ومدى التباين في توجهات سياسات دول المجلس الخارجية والدبلوماسية، وكذلك التعارض أحياناً يكون واضحاً بين مصالحها على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

لذلك لا يمكن أن نرى في المستقبل أن تتعامل جميع دول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة سياسية واحدة مع إسرائيل، وخاصة أن الطابع الغالب على دول المجلس وشعوبها هو رفض الموافقة على اتباع خط سياسي إيجابي موحد تجاه إسرائيل، مع أن بعض دول المجلس لديها استعداد لتقديم بوادر حسنة معينة تجاه إسرائيل، مثل: قطر، عمان، البحرين، مع أن الدول الأخرى من المجلس من غير المتوقع اتخاذ نفس الخطوات في الوقت الحالي على الأقل، وذلك لأن الرأي العام يميل بشكل تقليدي لمعارضة التطبيع مع إسرائيل الأمر الذي يجعل من الصعوبة لتلك الأنظمة تجاهل تأثيرات الرأي العام لمجتمعاتها، إضافة إلى تخوف هذه الدول من أن يدفع التطبيع مع إسرائيل العناصر الراديكالية للإضرار بمصالح تلك الدول.

وعلى ضوء ذلك لا يمكن الحديث عن وجود سياسة موحدة لمجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل، وسيستمر التباين بين سياسات دول المجلس تجاه إسرائيل، ومن الصعوبة التأكّد إلى أيّ مدى ستستجيب دول مجلس التعاون الخليجي للمطالب الدولية وخاصة الأمريكية بشأن التطبيع مع إسرائيل.

وهذا السيناريو حسب رأي الباحث هو الأقرب والأكثر واقعية الذي سيحكم سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي في الفترة القادمة.

السيناريو الثاني: انقسام موقف مجلس التعاون الخليجي إلى محورين

من خلال البحث والدراسة التي تم استعراضها تبين أن دول مجلس التعاون الخليجي يواجه أزمة غير مسبوقة منذ تأسيسه قبل 35 عاماً، يتجلى ذلك الأمر من خلال حالات التمايز التي ظهرت في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وخروج بعض الدول عن السياسة الموحدة للمجلس ولعل من الأسباب التي أدت إلى ذلك هي حالة الصراع الذي أخذ ينعكس بردوده على دول المجلس نتيجة تدخلات دول المجلس في الصراعات الإقليمية والدولية، هذه التدخلات أخذت تنعكس سلباً على وحدة القرار لدول المجلس بشكل عام، والتي بدورها انعكست على التعامل مع القضية الفلسطينية، ومن خلال هذا السيناريو يرى الباحث أن مستقبل دول المجلس ستشهد حالة من الانقسام الداخلي تتمثل في ما يلي:

- **محور سعودي – قطري:** ويضم أيضا إلى جواره الكويت والبحرين هذا المحور لازال يتعامل بحالة من التوازان مع القضية الفلسطينية، مع دور بارز لدولة قطر فيه التي لازالت تتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع كل مكونات الشعب الفلسطيني، وهذا ما بدأت ملامحه تبرز في المحيط الإقليمي والتوافق السعودي – القطري في العديد من القضايا أبرزها كان الموقف الموحد من الأزمة السورية، وكذلك نجاح قطر في تشكيل التحالف الثلاثي السعودي التركي القطري.
- **محور الامارات:** يظهر ذلك من خلال المواقف المنفردة لدولة الإمارات التي تسعى لسياسة مزدوجة خاصة بها على خلاف التقارب السني المتمثل في التحالف الثلاثي، والتي سعت الإمارات لإفشاله– كما تتهمها السعودية بذلك – وسبق وأن صرحت مصادر سعودية أن المملكة سارعت بالتعبير عن رفضها للدور الإماراتي في اليمن، حيث حملت الرياض أبوظبي مسؤولية ما آل إليه الوضع باليمن، خاصة وأن الرياض لديها أدلة موثقة على السماح بسقوط صنعاء بيد الحوثيين بدعم إماراتي، لا سيما وأن السفير اليمني أحمد نجل علي عبدالله صالح، الذي كان يدير خلية موجهة من الإمارات لإسقاط الدولة اليمنية (موقع وطن، 2015/06/29)

وفي ذات السياق، قال الكاتب البريطاني الشهير "ديفيد هيرست"، إن الإمارات تخشى انتصار السعودية في حربها الحالية باليمن وتسعى لإفشالها لأنها ستكون الخاسر الأكبر في تلك الحالة (المرجع السابق).

إن التفرد بسياسة خاصة من دولة الامارات يلقى بظلاله على القضية الفلسطينية وهذا ما نلمسه واقعاً في تعامل الإمارات من مكونات الشعب الفلسطيني إذ أنها على خلاف ظاهر مع رئاسة السلطة الفلسطينية وفي نفس الوقت على خلاف مع حركة حماس، وهذه الحالة تنفرد بها دولة الأمارات عن باقي دول المجلس، مما يجعلها محوراً أحاديا في العديد من القضايا، ويتضح ذلك أيضا في موقف دولة الإمارات من إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليه في يوليو 2014، حيث أن قطر والسعودية والكويت نفذت برامج إعادة إعمار في حين لم نجد دوراً للإمارات في هذه القضية.

وسلطنة عمان لازالت تحتفظ بسياسة مستقلة ولم نلحظ لها اختلافاً كبيراً منذ سنوات في التعامل مع القضية الفلسطينية، مع التزامها بالسياسة العامة للمجلس.

على أية حال، يرى الباحث أن وحدة القرار الخليجي تصب في صالح القضية الفلسطينية التي تأمل الحضور العربي في قضاياه، لاسيما وأن فلسطين لازالت تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، ومن المهم الإشارة إلى أن تكون فلسطين خارج حالة التجاذب العربي – العربي

وبناءً على ما سبق فان الباحث يرى أن مجلس التعاون الخليجي يسعى دائماً لاحتواء أزماته الداخلية، والعمل على تقريب وجهات النظر، وسحب الدول المنفردة باتجاه المجلس وسياساته، ومع ذلك فقد يستمر الانقسام في موقف دول المجلس بشكل واضح.

السيناريو الثالث: وحدة موقف مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع

أكدت سياسات مجلس التعاون أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية.

والمبادرة العربية جاء في مضمونها الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها، ولذا يمكن لدول مجلس التعاون أن تتخذ موقفاً موحداً تجاه الاعتراف والتطبيع، ولكن نعتقد أن هذا الأمر سيكون محكوم بشرط اعتراف إسرائيل الكامل بالمبادرة العربية للسلام وتنفيذ ما جاء فيها من بنود.

ولكننا نعتبر أن احتمالية تحقيق هذا السيناريو ضعيفة، خاصة أننا نعتقد أنه من الصعوبة بل من المستحيل أن تعترف إسرائيل بالمبادرة العربية لأنها مازالت تتمتع بالدعم الأمريكي لها ولسياساتها في المنطقة اضافة للسياسات الاستيطانية التي رسمت واقعا ميدانيا جديدا يصعب معه تنفيذ ما جاء في المبادرة.

الخاتمة

منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي كان الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حاضرا في الاجتماعات والقمم الرئيسية للمجلس، والتي أكّد المجلس فيها على ان ضمان استقرار الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهذا ضروري لحل الصراع حلاً دائماً وشاملاً يعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعودته لأرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإن مجمل قرارات ومواقف ومجهودات مجلس التعاون منذ نشأته ولغاية الفترة التي تناولتها الدراسة تمثل السياسات الواضحة والرسمية للمجلس تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي تأتي في إطار سياسة الاعتدال والتوازن في التعاطي مع القضايا المختلفة بأسلوب دبلوماسي.

لذلك ما من بيان ختامي لقمم المجلس خلا من تناول موضوع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والتي تنسجم مع تطورات هذا الصراع، فقد عقد مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته عام 1981، 132 قمة على مستوى المجلس الوزاري، 36 قمة على مستوى المجلس الأعلى لنفس الفترة، وخلال الدراسة تبين أن مجمل قرارات وسياسات ومواقف ودور ومجهودات مجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري والاعلى خلال الحد الزمني للدراسة قد تمحور حول:

1.ادانة وشجب مجلس التعاون الخليجي للمواقف الهمجية والاعتداءات والمجازر الإسرائيلية وكافة الاجراءات التي تتنافى مع المواثيق والاعراف الدولية، واستنكاره لكل الممارسات غير الانسانية كالحصار على قطاع غزة ومصادرة الأراضي وتهويد القدس.

2. تحميل مجلس التعاون الخليجي إسرائيل مسئولية مخالفتها وتنكرها للاتفاقيات المبرمة مع الطرف الفلسطيني وحملها المسئولية القانونية عن جميع ممارساتها وانتهاكاتها، وطالب مجلس الامن بفرض عقوبات على إسرائيل لعدم التزامها بالقرارات الدولية.

3. عمل مجلس التعاون الخليجي على نقل القضية الفلسطينية على كافة الصعد والمحافل الدولية، واستثمر علاقاته الخارجية والدبلوماسية للتواصل مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وطرح توجهاته السياسية الخاصة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وابرازه ونقله معاناة الشعب الفلسطيني المظلوم لكل العالم وكشف الجرائم الإسرائيلية بحقه.

4. مطالبة مجلس التعاون الخليجي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورحب باتفاقات التهدئة مع الاحتلال في عام 2006 وفي كل الحروب.

5. تبني مجلس التعاون الخليجي للمواقف الفلسطينية الخاصة بعملية السلام والجهود الدولية ووضع الحلول العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية وتأييده الكامل للتسوية السلمية بين الطرفين الفلسطيني – الإسرائيلي.

6. دعم مجلس التعاون الخليجي وتأييده للانتفاضات الفلسطينية ضد إسرائيل، وعبر عن ذلك بأن هذه الثورات تأتي تعبيرا وردا على انتهاكات الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني واجراءاته القمعية بحق الشعب والمقدسات.

7. تأييد مجلس التعاون الخليجي الكامل لقرارات القمم العربية وقرارات الشرعية الدولية، ودعمه للجهود الدولية، وتأييده لقيام الدولة الفلسطينية، وقد بذل المجلس مجهودات كبيرة لدعم السلطة في توجهها للأمم المتحدة وقد تعددت اشكال دعمه ما بين تأييده وتقديره لمواقف الدول المؤيدة لذلك، وتهنئته للشعب الفلسطيني على هذا الانجاز.

8. رغم الاحداث والمتغيرات الكبيرة على الساحة العربية والاقليمية والدولية لم يتجاهل مجلس التعاون الخليجي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخلال اجتماعاته المتواصلة مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أكّد على تمسكه بإيجاد تسوية عبر المبادرة العربية للسلام عام 2002 وتبناها رسميا مع الدول العربية الاخرى لتكون أساسا لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي واقامته الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

9. تعبير مجلس التعاون الخليجي عن وقوفه الدائم إلى جانب أشقائه العرب وخاصة الفلسطينيين وساندهم أمام الاعتداءات الخارجية، ودعا باستمرار بضرورة تحقيق التضامن العربي في وجه المؤامرات الخارجية التي تستهدف الارض العربية وشعوبها، وإنهاء الحروب الأهلية، وناشد كل الأطراف المختلفة بين الأخوة والأشقاء والجيران لنبذ الخلافات وتعزيز الوفاق وايقاف إراقة الدماء وتحكيم لغة الحوار فيما بينهم.

10. تقديم مجلس التعاون الخليجي الدعم المالي والإغاثي للشعب الفلسطيني على كافة المستويات وخاصة إعمار ما دمرته إسرائيل خلال حروبها على قطاع غزة.

النتائج

1. إن مجلس التعاون الخليجي هو نتاج مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية والتي أدت مجتمعة إلى انشائه، ويُعدّ بمقاييس القانون الدولي منظمة دولية وإقليمية عامة الاختصاص تعمل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية، الثقافية والدفاعية الأمنية.

2. يرى مجلس التعاون الخليجي أنّ حلّ الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي يكون من خلال إيجاد حلاً سياسياً وشاملاً ودائماً للصراع، وتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

3. يَعتبر مجلس التعاون الخليجي أنّ أمن واستقرار الخليج مرتبط باستقرار الأوضاع الفلسطينية.

4. تطوُّر سياسات مجلس التعاون الخليجي مرّ بمراحل عديدة، مثلت فيها فترة السبعينيات الفترة الذهبية لدور دول مجلس التعاون الخليجي في دعمه السياسي والاقتصادي والعسكري للقضية الفلسطينية، ومثلت مرحلة الثمانينيات فترة انتقالية نحو فترة التسعينيات والتي تميزت بتراجع موقف المجلس في دعم القضية الفلسطينية وخاصة بعد موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو العراقي للكويت.

5. إن انهيار النظام الاقليمي العربي، واختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل ساهم في غياب دور مجلس التعاون الخليجي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخاصة فترة ما بين 1990–2000 والتي اعتبرت من الفترات الحرجة في تاريخ الصراع.

6. إن التحول في المزاج الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي من دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي سببه تراجع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية للحد الذي تقاطع فيه مع برنامج الحكومات العربية التي تتبنى برنامج التسوية السياسية كخيار استراتيجي دون العمل على استغلال واستثمار أوراق القوة الموجودة لديها للضغط على إسرائيل.

7. قام مجلس التعاون الخليجي بتأييد جميع المبادرات الدولية وكافة القرارات الصادرة بحق القضية الفلسطينية ودعم كافة المؤتمرات ومشاريع التسوية الدولية والأممية لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

8. لعب مجلس التعاون الخليجي دوراً مركزياً في إعلان المبادرة العربية للسلام وخروجها إلى النور وتبنيها كمبادرة خليجية وعربية والعمل على تسويقها واعتبارها أساساً للسلام في الشرق الأوسط.

9. لم تكن دائرة الفعل للمجلس تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي على القدر المأمول من أبناء الشعب الفلسطيني، رغم امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لمقومات تمكنه من توجيه المزيد من الضغط على إسرائيل.

10. لم تتفق دول مجلس التعاون الخليجي على سياسة موحدة تجاه إسرائيل، فمنها من أطلق مؤشرات معينة تجاه التعاطي مع إسرائيل، ومنها دول من السابق لأوانه أن تسلك نفس التوجه في الوقت الحاضر مع إسرائيل.

11. لم يقتصر دور مجلس التعاون الخليجي ومواقفه على الإدانة والشجب للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، بل قام بنقل معاناة الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، وطالب المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من الغطرسة الإسرائيلية.

12. ساهم مجلس التعاون الخليجي في دعم الشعب الفلسطيني في كافة المستويات السياسية والدبلوماسية في مواجهة التحديات، اضافة للدعم المالي لإعادة ما دمره الاحتلال وخاصة خلال الحروب على غزة.

13. تبنى مجلس التعاون الخليجي سياسات واضحة تجاه نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وعبّر عن احترامه لخيارات الشعب الفلسطيني الديمقراطية وحذر من الحكم السريع على الحكومة وطالب بإعطائها فرصتها الكاملة للعمل.

14. بذل مجلس التعاون الخليجي ودوله جهوداً كبيرةً لتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، واحتضنت دوله ورعت عدّة اتفاقات فلسطينية من أجل المصالحة، وناشدت الفرقاء الفلسطينيين بضرورة التوحّد وإنهاء الانقسام الفلسطيني من أجل رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

15. أكّد مجلس التعاون الخليجي على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الكبرى للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي والتي يطلق عليها مصطلح قضايا الحل النهائي (القدس، واللاجئين، والاستيطان، والمياه، الدولة الفلسطينية وحدودها)، وفق القرارات الدولية والأممية وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

التوصيات

1. استثمار مجلس التعاون الخليجي مكانته وعلاقاته الدولية من أجل دعم أفضل للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، وتحقيق حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يلبي طموح الفلسطينيين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الاستفادة من دور سفارات دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز العلاقات معها لمصلحة الحق الفلسطيني.
- عقد المجلس لقاءات ثنائية على المستوى الدولي مع الدول المؤثرة على أطراف الصراع للضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة والقرارات الأممية.
- عقد لقاءات موسعة مع أطراف دولية مؤثرة في النظام الدولي لشرح معاناة الشعب الفلسطيني والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني وعزل إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني.

2. يمكن لمجلس التعاون الخليجي أن يحقق حلاً سياسياً مرحلياً متفق عليه من الطرف الفلسطيني الرسمي والفصائلي من خلال تعديل بعض بنود المبادرة العربية للسلام، وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف والتطبيع، ولتحقيق ذلك يمكن استضافة مجلس التعاون الخليجي للفصائل الفلسطينية وقيادة السلطة لإصلاح البيت الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير للوصول لصيغة مبادرة عربية مشتركة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

3. يتوجب على الطرف الفلسطيني الرسمي والتنظيمات الفلسطينية تعزيز وتوثيق علاقاتها بمجلس التعاون الخليجي، واستثمار مكانة المجلس الاقليمية والدولية في دعم الموقف الفلسطيني وحقوقه، ومن الآليات المقترحة لذلك:

- تطوير العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين قيادة السلطة ودول مجلس التعاون الخليجي.
- استمرارية التواصل مع مجلس التعاون الخليجي بكل مكوناته وهيئاته الرسمية والشعبية والبرلمانية وغيرها.

4. مجلس التعاون الخليجي مطالب أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق مصالحة فلسطينية على أسس سياسية، مستفيداً من تجربة اتفاق مكة، وممكن أن تتضمن مشروع توافق سياسي على الحد الأدنى من القضايا لتحقيق تسوية سياسية مقبولة على الجميع فلسطينياً وعربياً، وذلك من خلال:

- الدعوة لحوار وطني شامل من أجل رأب الصدع وتحقيق الوحدة الفلسطينية، ويمكن لدول مجلس التعاون تحمل الاستحقاقات المالية الناجمة عن تطبيق المصالحة مثل رواتب الموظفين وموازنة المصالحة المجتمعية.
- رعاية المجلس لعقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

5. ضرورة توجيه الباحثين لتناول سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من كافة جوانبه.

6. العمل على تكثيف الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات العلمية التي تتناول سياسات ومواقف مجلس التعاون الخليجي من القضايا العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية.

المصادر والمراجع

أولاً / المراجع العربية

1. الوثائق

- البيان الختامي للدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، أبو ظبي، 1998/12/09.
- البيان الختامي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، المنامة، 1988/12/22.
- البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، مسقط، 2008/12/30.
- البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، المنامة، 2012/12/25.
- البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الدوحة، 2002/12/22.
- البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1987/12/29.
- البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الدوحة، 2007/12/04.
- البيان الختامي للدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الكويت، 1991/12/25.
- البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1981/11/11.
- البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، المنامة، 2001/12/31.
- البيان الختامي للدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الكويت، 2009/12/15.
- البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الدوحة، 1990/12/25.

- البيان الختامي للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، أبو ظبي، 2010/12/07.
- البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، المنامة، 2000/12/31.
- البيان الختامي للدورة الخامسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الكويت، 1984/11/29.
- البيان الختامي للدورة الرابعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1993/12/22.
- البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2006/12/09.
- البيان الختامي للدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، مسقط، 1985/11/06.
- البيان الختامي للدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، مسقط، 1989/12/21.
- البيان الصحفي للدورة الأولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الطائف، 1981/09/01.
- البيان الصحفي للدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2011/06/14.
- البيان الصحفي للدورة التاسعة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2006/06/03.
- البيان الصحفي للدورة التاسعة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2001/06/02.
- البيان الصحفي للدورة الثالثة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2002/06/08.
- البيان الصحفي للدورة الثالثة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2007/05/31.
- البيان الصحفي للدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2012/06/05.

- البيان الصحفي للدورة الثامنة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2008/09/02.
- البيان الصحفي للدورة الثامنة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الطائف، 1983/08/24.
- البيان الصحفي للدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2006/03/01.
- البيان الصحفي للدورة الثامنة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1996/03/17.
- البيان الصحفي للدورة الثامنة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2001/03/17.
- البيان الصحفي للدورة الثانية عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2009/09/01.
- البيان الصحفي للدورة الثانية والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2004/09/13.
- البيان الصحفي للدورة الثانية والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2002/03/11.
- البيان الصحفي للدورة الثانية والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1994/09/17.
- البيان الصحفي للدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2012/03/04.
- البيان الصحفي للدورة الثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2001/09/08.
- البيان الصحفي للدورة الحادية عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2009/06/08.
- البيان الصحفي للدورة الحادية والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الطائف، 1994/06/05.
- البيان الصحفي للدورة الخامسة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2000/06/03.

- البيان الصحفي للدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1995/06/11.
- البيان الصحفي للدورة الخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1994/04/03.
- البيان الصحفي للدورة الرابعة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2000/04/08.
- البيان الصحفي للدورة الرابعة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2010/03/09.
- البيان الصحفي للدورة الرابعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الطائف، 1982/07/13.
- البيان الصحفي للدورة الرابعة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2002/09/03.
- البيان الصحفي للدورة الرابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2005/03/13.
- البيان الصحفي للدورة السابعة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2008/06/09.
- البيان الصحفي للدورة السابعة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2003/06/16.
- البيان الصحفي للدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1998/06/28.
- البيان الصحفي للدورة السادسة والأربعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1993/04/05.
- البيان الصحفي للدورة السادسة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2008/03/01.
- البيان الصحفي للدورة السادسة عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2010/09/06.
- البيان الصحفي للدورة السادسة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الدوحة، 2003/03/03.

- البيان الصحفي للدورة السادسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1995/09/19.
- البيان الصحفي للدورة السادسة والعشرين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1988/03/16.
- البيان الصحفي للدورة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1999/03/15.
- البيان الصحفي للدورة الستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 1996/08/08.
- البيان الصحفي للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2009/03/01.
- البيان الصحفي للدورة العشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2011/09/11.
- البيان الصحفي للدورة المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2006/09/05.
- البيان الصحفي للدورة المائة واثنين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، الرياض، 2007/03/05.
- البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2007/09/01.
- البيان الصحفي للدورة مائة وأربعة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2007/09/01.
- البيان الصحفي للدورة مائة وثلاثة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية، جدة، 2007/07/07.
- ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، 1981/05/25.
- مبادرة الملك فهد بن عبد العزيز – المبادرة العربية للسلام 1982م
- ملحق البيان الختامي لقمّة جامعة الدول العربية الرابعة عشر في بيروت ، 2002/3/28
- النص الحرفي الكامل لإعلان الدوحة، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 5841، 2012/2/7م.

2. الرسائل العلمية

- ال سعود، نواف، (1988): **مجلس التعاون الخليجي**، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الاقليمي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- أبو سعدة، محمد، (2012): **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- ابو طه، علاء، (2006): **علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية**، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير.
- آل عوير، علي، (2002): **أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- برهم، عبد الله، (2007): **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية واشكالية " الهيكلية والبرنامج"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- ثابت، هيثم، (2008): **التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني 1993-2000**، رسالة ماجستير، جامعة القدس أبو ديس، القدس.
- الحاج، على، (2005): **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة اطروحات الدكتوراه(51)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حويل، جمال، (2012): **معركة جنين .. التشكيل والاسطورة نيسان 2002**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله.
- الدجني، حسام، (2010): **فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- الراوي، كمال، (2004): **السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990-2000**، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- سلامة، ياسر، (2008): **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الشمري، مطير، (2013): **تصور استراتيجي لتحويل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى اتحاد**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
- الشمري، عبد المحسن، (2011): **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

- الشمري، منصور، (2012): **رؤية استراتيجية للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الصمادي، حمزة، (2008): **تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- صميخ، سعيد، آل عوير، علي، (2002): **أثر التحولات الدولية الاقليمية على مجلس التعاون الخليجية 1990-1999**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الطنيجي، عبدالله، (2010): **الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة واثره على السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمّان.
- عبد الله، علي، (2004): **أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية 1968-1991م**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- العتيبي، عبد الله، (2012): **الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي .. دولة الكويت دراسة حالة** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.
- العجمي، ظافر، (2006): **أمن الخليج العربي وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
- عدوان، احمد، (2012): **تغطية الصحافة الإسرائيلية للحرب على غزة 2008-2009م**، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير.
- المطيري، وضحة، (2011): **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.
- ملاح، السيد، (2005): **تأثير الازمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- المهري، عبد العزيز، (2010): **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمّان.
- نجم، عبدالله، (2012)، **موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي 1981م- 2012م من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

- هليل، محمد، (2011): **العلاقات الايرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق (2003-2011)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

3. الدراسات

- إبراهيم، عمرو، عبد المجيد، آمال، (2015): **البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، القاهرة.
- أبو سيف، عاطف، مصطفى، مهند، (2014): **ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- الاسلام، مفكرة، (2009): **أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي**، دراسة صادرة عن موقع مفكرة الاسلام، 2009/09/27.
- البحيصي، حسن، سعد، وائل، (2007): **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، مركز الزيتونية للدراسات، بيروت.
- البستكي، نصرة عبد الله، (2003): **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي (1981-2002)**، دار الفضيلة للنشر، القاهرة.
- التفكجي، خليل، (2003): **الأهمية الاستراتيجية للمستوطنات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- جميل، هيل، (2007): **إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- حسين، اشتياق، الشوبكي، بلال، (2012): **حماس في الحكم: دراسة في الأيديولوجيا و السياسة 2006-2012**، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت
- الحوراني، فيصل، (1980): **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**، دراسة للمواثيق الفلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- خمايسي، راسم، (1999): **استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الاراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 37، مجلد 10، بيروت.
- دوعر، غسان، (2012): **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية – الاعتداء على الارض والانسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

- ذنون، فواز، (2013): **استراتيجية الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين** ، جامعة الموصل، العراق.
- ساروفيم، جانيت، وآخرون، (2015): **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .. والصراع العربي الإسرائيلي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
- السكران، محمد، وآخرون (2009): **حجم واتجاهات الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية**، دراسة محكمة منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- سليمان، سماء، (2011): **مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من انشائه .. رؤية مستقبلية**، مجلة شؤون خليجية، العدد 64، بيروت.
- الشعيبي، عيسى، (1979): **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- صالح ، محسن، (2003): **الحقائق الاربعون في القضية الفلسطينية رؤية اسلامية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- صالح ، محسن، (2011): **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- صالح، محسن، (2012): **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- عاشور، عمر، (2010): **حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم والحلول البديلة**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.
- عبد القادر، خالد، (2015): **مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسناريوهات المحتملة**، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الانجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد الكريم، عبد الله، (2011): **مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من انشائه .. رؤية مستقبلية**، مجلة شؤون خليجية، العدد 64، بيروت.
- عبيد، نايف، (2002): **مجلس التعاون لدول الخليج العربية – من التعاون إلى التكامل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.
- علوي، مصطفى، (1991): **أمن الخليج وتحالفات ما بين الحرب، نظام أمني أم ترتيبات أمنية غير مرتبطة**، بحث مقدم الى الندوة " مصر وامن الخليج بعد الحرب، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة.

- القطب، اسحاق، الرميحي، محمد، (1978): **التحضر في الوطن العربي .. منطقة الخليج العربي جغرافيا وتاريخيا،** دراسة صادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- كمال، محمد، نهرا، فؤاد، (2001): **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الكيلاني ، هيثم، (1996): **مفهوم الامن القومي العربي دراسة في جانبه السياسي والعسكري،** مركز الدراسات العربي، القاهرة.
- المدهون، عبدالجليل، (2005): **أمن الخليج بعد حرب العراق،** معهد الدراسات الدبلوماسية، سلسلة دراسات استراتيجية، تونس.
- مرسى، مصطفى، (2004): **الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون الخليجي ومتطلبات التكامل،** مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2008): **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية،** بيروت.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2012): **تقرير حول الموقف الاوروبي من مبادرات التسوية السلمية 1947-2012،** بيروت.
- مطر، محمد، (2010): **اصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مقلد، اسماعيل، (1984): **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات،** شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- مقلد، اسماعيل، (1986): **دبلوماسية مجلس التعاون الخليجية في مراجعة تحديات الأمن والتعاون، أبو ظبي دراسة حالة،** مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- موعد، حمد، (2003): **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق،** مركز دراسات الغد العربي، دمشق.
- موقع مركز دراسات الشرق الأوسط، (2006): **قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006،** عمّان.
- النابلسي، محمد، (2011): **مقومات الامن الاجتماعي في المجتمع الخليجي – رؤية استقرائية تكاملية،** المركز العربي للدراسات المستقبلية.
- الناهي، هيثم، (2005): **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط،** دار العلوم الأكاديمية، عمّان.

- النبراوي، فتحية، مهنا، محمد، (1977): **الخليج دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- نعناع، عبد القادر، (2014): **الآليات الإماراتية في معالجة قضية الجزر المحتلة**، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن.
- هلال، جميل، (2002): **تكوين النخبة السياسية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط، 2رام الله.
- هلال، جميل، (2006): **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط2، رام الله.

4. الكتب العربية

- أبو رمضان، محسن، (2010): **حماس في الحكم الآثار السياسية والمجتمعية 2006-2007**، قراءة نقدية، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس.
- أبو زايدة، حاتم، (2008): **الانقلاب على الديموقراطية**، مركز أبحاث المستقبل، غزة.
- الازعر، محمد (2001): **القدس بين الانتفاضة والتفاوض**، مركز الاعلام العربي، مصر.
- الأشعل، عبد الله، (1983): **الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض.
- الأعظمي، وليد، (1993): **النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية 1764 – 1971**، دار الحكمة، لندن.
- البحارنة، حسين، (1994): **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية**، الأمانة العامة في مجلس التعاون، ط ٣، الرياض.
- الجاسور، ناظم، (1998): **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: أمن الخليج الغربي والعولمة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان.
- الحجري، سالم، (2009): **العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية التركية**، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، الرياض.
- حسين، بوقارة، (2012): **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر.
- ربيع، محمد، مقلد، اسماعيل، (1994): موسوعة العلوم السياسية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

- رزقة، يوسف، (2009): **الطريق الصعب، حماس :الشراكة والقيادة**، ج3، دار الأرقم، غزة.
- سعد، وائل، (2007): **تجربة حماس في فك الحصار**، ورقة بحثية في كتاب: قراءات نقدية في تجربة حركة حماس وحكومتها 2006م-2007م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- السمان، نبيل، (2004): **امريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر الى بوش**، د.ط، ط2.
- سويد، ياسين، (2004): **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إيلامي في الخليج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- السيد حسين، عدنان، (1995): **عصر التسوية: كامب ديفيد وأبعادها الاقليمية والدولية**، دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، بيوت.
- الشمراني، حمدان، (2010): **السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مكتبة الملك فهد، الرياض.
- صادق، محمد، (1986): **التنمية في دول مجلس التعاون - دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، عالم المعرفة، الكويت.
- صادق، محمد، (2010): **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم والنشر، القاهرة.
- صالح، محسن، (2014): **مدخل الى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان.
- صايغ، يزيد، (2002): **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة :الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- طالب، محمد، (1999): **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.
- الظاهري، حمدي، (1998) **المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- العيدروس، محمد، (2008): **دراسات في الخليج العربي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- القرني، علي، (2002): **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، مكتبة العبيكان، الرياض.
- مراد، محمد، (1984): **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده**، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق.

- المراكبي، السيد، (1998): **دول مجلس التعاون الخليجي .. الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية .. وأثر ذلك على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مهنا، محمد، (2002): **العلوم السياسة بين الحداثة والمعاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- هيكل، محمد، (1986): **أمان الثمانينيات**، مطبعة بيروت، ط7، بيروت.

5. الكتب المترجمة

- براون، ناثان، (2003): **مسودة دستور دولة فلسطين الثالثة**، ترجمة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله.
- تشوبين، شاهرام، (2007): **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة.
- شوارتزكوف، نورمان، (1989): **بيان القيادة المركزية الامريكية حول الشرق الاوسط** بتاريخ 20/4/1989– معروض امام الكونغرس الامريكي.
- غورانسكي، يونيل، **تطبيع علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون**، معهد دراسات الأمن بجامعة تل ابيب 19/10/2009.
- هاس، ريتشارد، واوسليفان، ميجان، (2002): **العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية**، ترجمة: اسماعيل عبد الحكيم، مركز الأهرام، القاهرة.
- همايون، الهي، (1982): **خليج فارس ومسائل آن**، جاب ششتم، نشر قومس، طهران.

6. المجلات والدوريات

- إدريس، محمد، (1981): **مبادرة بريجينيف الخليجية والصراع الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، القاهرة.
- بارود، نعيم، (2012): **استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي – القدس في قضايا الحل النهائي**، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية، مجلد 20،عدد 2، غزة.
- بشارة، عبد الله، (1985): **مجلس التعاون وشرعية التعاون الاقليمي العربي**، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.
- حبيب، ابراهيم، (2012): **مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث، مجلد 20، عدد2، غزة.

- حسين، غازي، (1999): **المنظور الجيواستراتيجي الاوروبي تجاه الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد244، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين، غازي، (2002): **الجيش الإسرائيلي والهولوكوست على الشعب الفلسطيني**، مجلة الفكر السياسي، العدد 16، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الخيري، نوار، (2010): **مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون**، العدد 40، مجلة دراسات دولية، بغداد.
- درويش، فوزي، (2009): **محاولة فك الأزمة النووية**، مجلة مختارات ايرانية، العدد 103، مركز الأهرام، القاهرة.
- الرميحي، محمد، (1988): **مجلس التعاون: تقييم تجربة عربية**، مجلة التعاون، العدد 9، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.
- الزيات، محمد صفوت، (2006): **الولايات المتحدة وأمن الخليج .. طموح المصالح وحدود القوة**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16، أبو ظبي.
- س، ش، (1991): **الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، بيروت.
- سلامة، معتز، (2011): **الصعود : التمدد الاقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.
- سليمان، فهد، وآخرون، (2010): **وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 22، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.
- شعبان، خالد، (2002): **عملية السور الواقي – وجهات نظر إسرائيلية**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 5-6، غزة.
- صالح، نبيل، (2004)، **الاعلام الخليجي مهام ومسئوليات**، مجلة آراء حول الخليج العدد 3، ص 37، ابو ظبي.
- صوالحة، مجيد، (2013): **العدوان على غزة، فصلية حقوق الانسان الفلسطيني**، العدد 47، صادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، غزة.
- عبد الفتاح، نبيل، (1981): **الحرب وقضايا الأمن في الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، القاهرة.

- عبد الكريم، قيس، وآخرون، (2004): **في النظام السياسي الفلسطيني**، سلسلة الطريق إلى الاستقلال 12، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.
- عبد المؤمن، محمد، (2004): **ايران ورسم خريطة جديدة للمنطقة**، مجلة مختارات ايرانية، العدد 42، مركز الأهرام، القاهرة.
- عبد الهادي، مها، (2006): **النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34-35، عمّان.
- عدوان، أكرم، (2009): **الاعتداءات الإسرائيلية على بلدة بيت حانون خلال انتفاضة الأقصى المباركة 2000-2006**، مجلة سلسلة الدراسات الانسانية، العدد الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة.
- العطية، عبد الرحمن، (2008): **مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي**، مجلة التعاون، العدد31، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.
- غالي، بطرس، (1962): **السياسات الخارجية للدول الكبرى**، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18، القاهرة.
- غياظة، عماد، (2007): **اتفاق مكة ما بين تغليب المصالح وتغييب المصلحة**، مجلة سياسات، العدد 2، جامعة بيرزيت، رام الله.
- فرحاوي، فؤاد، (2011): **دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والاردن**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.
- قسيس، نبيل، (2014): **ما بعد العدوان على غزة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 100، بيروت.
- الكيالي، عبد الحميد، (2006): **ردود الأفعال الإسرائيلية حيال فوز حماس في الانتخابات التشريعية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 34، عمّان.
- لطيف، طاهر، (2010): **مستقبل حماس في ضوء المواقف الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، القاهرة.
- محمد، عبد الله، (1999): **السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، القاهرة.
- مرسي، مصطفى، (1988): **موقف ميثاق جامعة الدول العربية من التجمعات الاقليمية الفرعية وحالة مجلس التعاون**، مجلة التعاون، العدد 12، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.

- المشهداني، أكرم، (2011): **مسيرة التكامل القانوني لدول المجلس التعاون الخليجية**، مجلة التشريع والقضاء، العدد الثالث، القاهرة.
- المغوص، بدر الدين، (1984): **دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- مقلد، اسماعيل، (1986): **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط**، الأبعاد الاقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- المنصور، عبد العزيز، (2009): **أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الاول، دمشق.
- الموافي، عبد الحميد، (1991): **مجلس التعاون الخليجية وإطار التعامل الخليجي في التسعينات**، مجلة التعاون، العدد 27، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض.

7. المجلات والدوريات المترجمة

- بشارة، خضر، (1995): **أوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد**، ترجمة: د. حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- صايغ، يزيد، (2010): **ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة**، مركز كروان لدراسات الشرق الأوسط، جامعة براندیز، سلسلة ترجمات الزيتونة 53، بيروت.
- فرنسون، سميح، (2003): **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هوليس، روز ماري، (1998): **أوباما وأمن الخليج: المنافسة التجارية**، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

8. المقالات

- الجبوري، عبدالوهاب، **ملاحظات مهمة حول نظرية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011/05/10.
- جلال، محمد، **قوات درع الجزيرة ودورها في أمن الخليج**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3166، 2011/05/09.

- حداد، سامي، **فوز حماس وأثرها على المعادلة الإقليمية**، الجزيرة نت، 2006/02/13.
- حنا، الياس، **السور الواقي ... خيارات إسرائيل العسكرية**، الجزيرة نت، 2004/10/3.
- الدجني، حسام، **في ذكرى حجارة السجيل**، فلسطين اون لاين، 2013/11/18.
- سعد الدين، أسماء، **الغزو العراقي للكويت عام 1990**، شبكة المرسال، 2013/08/06.
- صافي، خالد، **اتفاق مكة واقع وتحديات**، موقع دنيا الوطن، مقال، 2007/02/10.
- صقر، عبد العزيز، **تركيا والخيار الخليجي**، مركز الخليج للأبحاث، 2016/03/06.
- الظواهري، أيمن، **فرسان تحت راية النبي**، نشر على حلقات في جريدة الشرق الأوسط خلال شهر نوفمبر وديسمبر 2001.
- عبيد، نايف، **مجلس التعاون الخليجي وتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي**، مجلة آراء حول الخليج، مقال، 2014/07/04.
- العطاونة، أحمد، (2006): **نظرة في الخطاب الاعلامي الفلسطيني**، صحيفة الحقائق، 2006/7/13.
- عودة، طه، **فوز حماس من وجهة النظر التركية**، المسلم نت، 2006/02/01 .
- قاسم، عبد الستار، **أسباب الاقتتال الفلسطيني**، الجزيرة نت، مقال 2007/05/31.
- مبروك، شريف، **نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية**، مجلة آراء حول الخليج، 2014/07/04.
- مناع، معين، **مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حلّ الدولتين**، وكالة فلسطين اليوم، 2009/03/16.
- ميرفت عوف، **الدور المصري أثناء حرب "حجارة السجيل"**، 2012/12/12، القدس اون لاين.
- هادي، رسمية، **ايران و الولايات المتحدة الامريكية.. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل**، 2015/08/22.
- هياجنة، عدنان، **محددات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج، مقال،2014/08/13.
- ياسر الزعاترة، **السور الواقي .. التداعيات السياسية والأمنية**، الجزيرة نت، 2004/10/3.

9. التقارير

- أحمد، عائشة، (2007): **تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان واثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير خاصة 50، غزة.
- اشتيوي، بثينة، **أهم المصطلحات السياسية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي**، موقع ساسة بوست، 2014/04/10.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، (2014): **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، مركز المعلومات، الرياض.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، (2009): **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة**، مركز المعلومات، الرياض.
- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2002): **مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الانجازات**، قطاع شؤون المعلومات، الرياض.
- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2015): **المسيرة والانجاز 2015**، قطاع شؤون المعلومات، ط،9، الرياض.
- جريدة الكرمل، **الحرب على قطاع غزة: الرصاص المصبوب**، 2011/10/31.
- صالح، محسن، سعد، وائل، (2008): **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- القيلي، شداد، **المياه الفلسطينية.. أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض**، موقع الجزيرة نت، 2004/10/3.
- اللجنة العربية لحقوق الانسان، **المجازر الصهيونية في فلسطين من 2000-2005**، 2009/1/11.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2008): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 .. الملخص التنفيذي، بيروت.
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، (2008): **جرائم الاغتيال :سياسة إسرائيلية رسمية معلنة**، غزة.
- المركز الفلسطيني للإعلام، **الحرب على غزة في ارقام**، 2014/8/28.
- مؤسسة الحق، (2004): **أربع سنوات على الانتفاضة الفلسطينية**، رام الله.

أخيراً: المواقع الالكترونية والصحف

- جريدة الوطن، السعودية، 2007/04/24م
- شبكة الإعلام العربية، **الذكرى السادسة لحرب الرصاص المصبوب على غزة، وجراحها تتسع**، 2014/12/7.
- صحيفة الحياة، 2006/4/27.
- صحيفة الرياض، **الأمير سعود الفيصل والأمير مقرن يبحثان مع وفد حماس تطورات القضية الفلسطينية**، 2006/03/12.
- صحيفة القدس المقدسية، العدد 13380، 2006/11/17.
- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (1981): **النظام الأساسي لمجلس التعاون**، أبو ظبي، 1981/05/25.
- موقع وطن، **محاولات إماراتية حثيثة لإحباط التحالف السعودي القطري التركي**، 2015/06/29، http://www.watanserb.com
- وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5م.
- وكالة فلسطين اليوم، **الفلسطينيون يحيون الذكرى الـ15 للانتفاضة الثانية وسط تحذيرات بقيام ثورة ثالثة**، 2015/09/28.
- وكالة وطن للأنباء، **حجارة السجيل أرقام واحصاءات**، 2013/11/14.
- وكالة وفا، 2011، **هبة النفق 1996**، http://www.wafainfo.ps

ثانياً / المراجع الأجنبية

1. Studies

- Abi-Aad, Naji, (2006), **Natural Gas in the Arab World**, Paper presented for the 8th Arab Energy Conference, Amman.
- Nayef, Ali, (1988): **UAE stance forward Iraq-I ran war**, M.A Thesis, Belgrade University, Serbia.
- Frankel, Josef, (1963): **The Making of Foreign Policy**, Oxford University Press.

2. Books

- Fukuyama, Francis, (1989): **The End of History and the last man**, free press, New York.
- Khomeninid, Eahrori, (1989): **Iran and Threats Gulf security**, Hong Kong, Macmillan.

- kissinger, Henry,(1969), **domestic politics and foreign policy**, international politics and foreign policy, the free press, new York.
- Kostiner, Josef,(1998): **The United states and the Gulf states: Alliance in need** , Middle East Review of International Affairs (MARIA) .Vol.2 .
- Kuniholm, Bruce, (1984): **The Persian gulf and united states policy: A Guide to Issues and reverences**, Claremont,califrnia.
- Perry, William, (1995): **Gulf security and US policy**, Middle East policy.
- Record, Jeffery, (1989): **the rapid Development force and us military Intervention in the Persian Gulf**, Washington DC, corporate press, Cambridge Mass, Institute for foreign policy Analysis, Poston
- Sankhonor, Anneo, and other, (1992): **The American Heritage dictionary of English language**, third Editin. Houghton Mifflin company, new York.

3. Magazines

- Rose, David, **The Gaza Bombshell**. VANITY FAIR magazine, April 2008, http://www.Vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804